



ملحق للجمعية العامة

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر
المتعددة يوم الاثنين الواقع في ٢٩ شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية

العدد (٢٢)

العدد (٢٢)

جدول الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
- أ - طلب اجازة مقدم من النائب سعادة السيد سمير قعوار اعتباراً من ١٩٩٠/٣/٢٦
- ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان الأقدم رقم ٩٨٧ تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب معدلاً
- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ بشأن
- أ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
- ب - قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

تعريف

- ١ - أعدّ ويؤب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي
- ٣ - قام بتدقيق هذا المحضر
- ١ - ابراهيم نعيم
- ٢ - محمد الرحاحله

هذا من الأصل

ملحوظة

انتهت المناقشة في قانون ضريبة الدخل الى نهاية المادة (١٦) ويبدأ النقاش بالمادة (١٧) من صفحة (١٣) من قرار اللجنة المالية « والموزع على السادة الاعضاء »

٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ والمتضمن احالة مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠ على مجلس النواب

٦ - الردود على الاسئلة :

١ . تلاوة كتاب معالي وزير العمل رقم "١١٠٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٩" المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد ، حول تدخل جهات أمنية لعرقلة انتخابات نقابة عمال شركة الكهرباء ، وإن هناك خرق للنظام الداخلي بخصوص نقابة أصحاب السيارات العمومية ومكاتب التوكسي والسفريات الداخلية والخارجية .

٢ . تلاوة كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم "٤٠٢٦" تاريخ ١٩٩٠/٣/٣ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٤٣" المقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي ، حول الطلبة المبعوثين في الجامعات الأردنية وكليات المجتمع والطلبة المفصولين من جامعة اليرموك لأسباب سياسية .

٣ . تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم "٢٨٥٧" تاريخ ١٩٩٠/٣/٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٩" المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول عدم دفع بنك الاسكان رسوم تأمين لدائرة الاراضي والمساحة في حالة اعطائه قرضا للاسكان والاعفاءات المسموحة له عن باقي البنوك الأخرى .

٤ . تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم "٣٠٣٣" تاريخ ١٩٩٠/٣/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٤١" المقدم من سعادة السيد نايف الحديدي ، حول مشروع اعادة - مسح عمان الكبرى .

٥ . تلاوة كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم "١٠٤٨" تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٤٦" المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البيطروش ، حول تقديم الخمر على الملكية الأردنية .

٦ . تلاوة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم "٥٢٦٦" تاريخ ١٩٩٠/٣/٨ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٥٣" المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه ، حول موقع مكب النفايات في أراضي عشائر المنايعين .

٧ . تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم "٤٦٨٣" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٢ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٤٧" المقدم من سعادة النائب السيد جمال الحريشا والمتعلق بالسياسة المائية في منطقة بدو الوسط .

- ٨ . تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم "٣٢٨٨" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٢ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم "١٢" المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول الأزمة التي تعرض لها بنك البتراء .
- ٩ . تلاوة كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم "١١٦٣" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم "٥٦" المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديدي حول خدمات النقل البري .
- ١٠ . تلاوة كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم "١٤٠٦" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٨ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٦٥" المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي حول الامانات الموجودة لدى شركة الكهرباء الاردنية وما مصير فوائد الامانات ومدى الصلاحية المعطاة لوزارة الطاقة للاشراف على شركة الكهرباء .

الاقتراحات برغبة :

- ١ . اقتراح برغبة رقم "١٤٢" تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ مقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار ، حول مشكلة "٥٦" عائلة من العائلات المجاورة لمسجد أبو عبيدة عامر بن الجراح المتمثلة بالاستيلاء على بيوتهم .
- ٢ . اقتراح برغبة رقم "١٤٣" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي ، بشأن المعتقلين من أبناء الاردن في سوريا .
- ٣ . اقتراح برغبة رقم "١٤٤" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف أبو تايه بشأن تخطيط منطقة الشيدية / محافظة معان ، وتأمين احتياجاتها .
- ٤ . اقتراح برغبة رقم "١٤٥" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج بشأن تعيين أمين مكتبة لكل مدرسة ثانوية على الاقل متخصص في المكتبات .

٨- قرارات اللجان :

١. قراوت لجنة الطعون الثانية :

- أ . قرار رقم (٣) والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عادل المدانات ، والذي يطعن بصحة نيابة سعادة السيد عيسى مدانات .
- ب . قرار رقم (٤) والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عادل مدانات ، والذي يطعن بصحة نيابة سعادة السيد عبدالله الزريقات .
- ج . قرار رقم (٥) والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور شاهر الرواشده ، والذي يطعن بصحة انتخابات محافظة الكرك عن مقاعد المسلمين .

هذا من الاجل

مجلس النواب

٢. قرار اللجنة القانونيه رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

٣. قرارات اللجنة الادارية :

١. قرار رقم "٨" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الشكاوي المحالة عليها من معالي رئيس مجلس النواب .
٢. قرار رقم "٩" تاريخ ١٩٩٠/٣/٤ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الشكاوي المحالة عليها من معالي رئيس مجلس النواب .
٣. قرار رقم "١٠" تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الاقتراحات برغبة المحالة عليها من المجلس ، والتي وزعت على السادة النواب في جلسات سابقة .
٤. قرار رقم "١١" تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ والمتضمن توصية اللجنة بشأن عدد من الشكاوي المحالة عليها من معالي رئيس مجلس النواب .
٥. قرارات لجنة التربية والتعليم :
قرار رقم "٣" بشأن الاقتراح برغبة رقم "٤٦" حول اعادة الطلاب المفصولين من بعثاتهم الدراسية لأسباب أمنية أو سياسية .
٥. قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم "٣" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ حول المفصولين لأسباب سياسية .
٦. قرارات لجنة الشؤون الزراعية :
١. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٣/٦ ، حول الاقتراح برغبة رقم (٦) البند ٤ والمتعلق برفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية .
٢. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ ، والمتعلق بتسليم شركة السجائر الأردنية (٢٨٠٠) طن سنويا .
٧. قرارات اللجنة الصحية وسلامة البيئة :

١. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ ، والمتضمن البند (٣) من الاقتراح برغبة رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة والمتعلق بمحطة التنقية في الحرية السمرات .
٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد حول بناء مستشفى في لواء عجلون .

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية.

٣. قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (٥١) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول صرف بطاقات تأمين صحي للفقراء .

٨. قرار لجنة تقصي الحقائق بجامعة اليرموك رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ .
٩. قرار لجنة فلسطينية والاراضي العربية المحتلة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ .

(٩) أية أمور أخرى يقرر المجلس بحثها .

(لمدة نصف ساعة فقط) .

(١٠) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

لم تعين .

محضر المجلس

في تمام الساعة (الرابعة) من صباح يوم (الاثنين) الواقع ٢٩/شعبان / ١٤١٠ هجري الموافق ٢٦/اذار / ١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية والعشرون) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : سمير قعوار
وتغيب بمعللة من الاعضاء السادة : /
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

حاضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران
٢. معالي السيد سالم مساعده
٣. معالي السيد مروان القاسم
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريده
- رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- وزير التنمية الاجتماعية

هذا من الأجل

٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزين
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابده
٧. معالي السيد ابراهيم ايوب
٨. معالي المهندس عوني المصرى
٩. معالي السيد ابراهيم عز الدين
١٠. معالي السيد باسل جردانه
١١. معالي الدكتور زياد فريز
١٢. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
١٣. معالي الدكتور محمد حمدان
١٤. معالي السيد نبيل ابو الهدى
١٥. معالي السيد يوسف المبيضين
١٦. معالي السيد ثابت الطاهر
١٧. معالي الدكتور سليمان عربيات
١٨. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
١٩. معالي الدكتور قسيم عبيدات
٢٠. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
٢١. معالي السيد عبد الكريم الدغمي
- وزير الصحة
- وزير الاشغال العامة والاسكان
- وزير النقل والاتصالات
- وزير التخطيط
- وزير الاعلام
- وزير المالية
- وزير الصناعة والتجارة
- وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- وزير التكوين
- وزير العدل
- وزير الطاقة والثروة المعدنية
- وزير الزراعة
- وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- وزير العمل
- وزير السياحة والآثار
- وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

افتتاح الجلسة

- معالي رئيس المجلس
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب مكتمل أعلن افتتاح الجلسة
- السيد الامين العام
- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
- هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين العام من تلاوة محضر الجلسة السابقة ؟
- موافقون
- السيد الامين العام
- السيد الامين العام
- معالي رئيس المجلس
- الجميع
- معالي رئيس المجلس

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية.

- السيد الامين العام
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات
- ١- طلب اجازة مقدم من النائب سعادة السيد سمير قعوار اعتبارا من ١٩٩٠/٣/٢٦.
- هل يوافق المجلس الكريم على اجازة سعادة السيد سمير قعوار ؟
- موافقون
- السيد الامين العام
- ٣- تلاوة الارادة الملكية السامية بفض الدورة العادية الاولى لمجلس الامة اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٣/٢٧
- « وهنا وقف الجميع »

الرقم : ٥١ / ١٣ / ٤٥٤٥

التاريخ : ١٤١٠ / ٨ / ٢٩ هجرية

الموافق : ١٩٩٠ / ٣ / ٢٦ ميلادية

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيا بالارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الثلاثاء الواقع في السابع والعشرين من شهر آذار ١٩٩٠.

واقبلوا فائق الاحترام ...

رئيس الوزراء

نسخة / الى الجريدة الرسمية / مع نسخة من الارادة الملكية السامية .

هكذا من الأهل

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من الدستور تصدر ارادتنا بما هو آت :-

تفرض الدورة العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في السابع والعشرين من شهر آذار ١٩٩٠.

١٩٩٠/٣/٢٤

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

رئيس الوزراء

(وبمدها جلس الجميع)

معالي رئيس المجلس

السيد نواف الخوالدة

الاستاذ نواف الخوالدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

ارجو الوقوف دقيقة صمت وقراءة الفاتحة على روح الشهيد الملازم احمد عبد الكريم السخني الذي استشهد في سبيل الوطن وهو يؤدي واجبه في ملاحقة مهربي المخدرات ، كما انتي اطالب بشدة ملاحقة المتسببين والضرب بيد من حديد على كل من يتعامل في هذه المادة الخطرة على البشرية ، والمخالفة للشريعة الاسلامية واصدار الحكم الرادع ليكونوا عبرة لمن اعتبر ، وشكراً

« وهنا وقف الجميع وقرأوا سورة الفاتحة على روح الشهيد احمد عبد الكريم » وبمدها جلس الجميع

شكراً ، سبق للمجلس الكريم ان كلف لجنة لتقصي ودراسة وقائع الوقائع للجلسة السرية السابقة التي نشرت في بعض الصحف وقد تدارست اللجنة واجتمعت مع نقيب الصحفيين ومع بعض الصحفيين ، وقررت ان تحيل القضية اليها الى هذا المجلس الكريم لتطبيق قانون المطبوعات فصل مادة (٣٨) (ب) التي تقول :- (يحضر على صاحب اية مطبوعة ان ينشر وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة)

الموضوع مطروح على مجلسكم الكريم ، هنالك نستمع الى رأي الاخران الاستاذ طاهر المصري .

معالي الرئيس

نريد ان نسمع نص تقرير اللجنة اذا تكلمت

تفضل

نقطة نظام وهي تتعلق بأن هذا الموضوع ليس مدرج على جدول الاعمال ، نعم يحق للمجلس ان يضيف اية امور طارئة ، لكن تكون في اخر الجلسة فأرى معالي رئيس ان نتقيد بالنظام الداخلي وان نبدأ بموضوعات هامة مدرجة على جدول الاعمال ، وفي اخر الجلسة نصار الى هذا الامر لنناقشه ليوافق المجلس .

وشكراً

هل يوافق المجلس الكريم على تأجيلها الى آخر الجدول .

الاستاذ ليث شبيلات

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدني الرئيس ، كلام الاستاذ صحيح ولكن نستطيع كمجلس ان ندرج اي موضوع بموافقتنا وان تقدمها لجدول الاعمال ، فاذا شاء المجلس ان نبحث هذا الموضوع ان نقترح اولاً ان يوضع على جدول الاعمال وان يكون اول أمر نبحثه ثم نبحثه وذلك من حقنا وحسب النظام الداخلي .

شكراً

شكراً يا سيدني ، احنا نطرح هل يوافق المجلس الكريم على تأجيلها الى اخر جدول الاعمال ، من يوافق يرفع يده ، وعد الاصوات يضاف نعم اخر جلسة لانها هذه فلا بد من الاضافة .

كم يا سيدني

(٢٥)

(٢٥) اذن نستمر في بحثها المطروحة على المجلس الكريم ، يا سيدني

العد الصحيح واللي مش متأكد من العد يعد ، العد صحيح الاستاذ ليث

شبيلات

سيدني الرئيس ، يعني مع الاحترام اعتقد ان هنالك خطأ جرى في

السيد طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العالم

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

هكذا من الأفضل

مجلس النواب

الاسلوب ، واولاً يوضع جدول الاعمال اما طريقة الطرح هل يوافق المجلس أن يضعها في اخر جدول الاعمال وكان الاصل ان تكون في الاول الاصل كما جاء من الاستاذ سليم الزعبي أن توضع الاصل هو أن تكون في الآخر ، لذلك ارجوان يطرح هل يوافق المجلس ان تقدم هذه المادة في جدول الاعمال .

كلها مفهوم المخالفة يا ليث ما في داعي نضيق وقتنا فيها شغله تؤدي لنفس الغرض ، الآن مطروح على مجلسكم الكريم اقتراح بتوصية اللجنة بأن يعمل بهذه المادة ويحال الصحف اللي خالفت ، طلبوا من الرئيس احالتها الى النيابة العامة ، هنالك راغبين كثيرين بالكلام الدكتور حسني الشياح ، الدكتور احمد العبادي ، الدكتور عبد اللطيف عريبات ، السيد سعد هائل ، الاستاذ سليم الزعبي ، الاستاذ فخري قعوار ، الدكتور عوني الششير ، السيد عاطف البطوش .

هذا اللي راغبين من الاخوان ، خايننا نسمع اقتراح محدد هنا طرح ما تفضلت بعرضه اقتراح وتوصية اللجنة على التصويت حالا دون مناقشة .

الاستاذ طاهر المصري

لا معالي الرئيس انا بس رافع ايدي للكلام بدي اتسجلني فقط لا غير انا يعني بدأت كلامي باقتراح قراءة تقرير اللجنة معالي الرئيس .

يا سيدي تقرأه قرأته عليكم انا

لا بس هيك يعني ما في خلفيه

لا لا ما في خلفية انه نشرت الرأي وقائع الجلسة السرية فترجو تطبيق المادة كذا وهذه مخالفة لها .

فقط للحق كمان هيك يعني

حقيقة يعني انا اري اخر قضية تتعلق

ما اعطيتك كلام يا أخ سليم

انا اري ان يتم التصويت على التالي

من يوافق على ان تناقش اول موضوع في الجدول ، اذا وافقنا فلنتناقش لا نخلص يا أخ سليم اري نفس الغرض ، والا افرض ما وافقوش الاكثية

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علوي

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

بمجلس الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المتقدمة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية.

ايش نسوي ، لا يناقش في الاول ولا في الآخر تؤدي نفس الغرض مسألة اجرائية .

الاخ ذيب مرجي اول شيء ، اعطيت ذيب مرجي الكلام يا أبو طلال سيدي الرئيس ، اعتقد ان الغرض كان من تشكيل اللجنة هو ليس محاسبية جريدة الرأي وانما معرفة الشخص الذي سرب الاخبار لجريدة الرأي من هذا المجلس ، وقد نصل لعلنا بأن عدد من النواب قد تقدموا بطلب الى رئاسة المجلس وحددوا أن هناك اشخاص هم الذين سربوا الخبر ، اعتقد انا غير موافق على تقرير اللجنة يجب معرفة الشخص الذي سرب الاخبار من الجلسة السرية .

السيد ذيب مرجي

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

وشكراً

الاستاذ أبو طلال رئيس اللجنة أبو طلال حقه ان يتكلم قبل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، ان هذا المجلس الكريم كللنا بتقصي الحقائق وتزويدوا بالمعلومات التي تفشت الى الصحف ، ومن انشئ بهذه المعلومات ، نحن بناء على تكليف هذا المجلس الكريم جلسنا وبقينا مدة طويلة بعد ما انتهى هذا المجلس بقينا الى وقت متأخر تنفيذاً للأوامر وتعليمات هذا المجلس واحتراماً لرأي الجميع ونحن ليست لنا غاية ان ندين فلان او ندين علانتان نحن ما قمنا بهذا الواجب والقانون امامنا الان موجود ونحن جميعاً سواء كنا مجلس النواب او الصحافة او الحكومة جميعاً كلنا تحت طائلة القانون ، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وعموم ابناء البلد قبل وعلى انفسهم ، ان تكون هذه الجلسة سرية وان تخرج الاخبار من هنا الى (رويتر) رأساً هذا شيء لا يقبله لا يقبله الله سبحانه وتعالى ولا يقبله عبد الله نحن ايها الأخوة الكرام ما قمنا بهذه المهمة الا احتراماً لشخصكم واحتراماً لكلمتكم ولم نتحدى اي انسان ولسنا نتحدى اي انسان وسنكون دائماً وأبداً مستقيمين ان شاء الله ومع القانون .

والسلام عليكم ورحمة الله

شكراً يا أبو طلال ، الدكتور احمد العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

السيد احمد العبادي

كلنا من الأهل

بادئ ببدء حقيقة كان المجلس الكريم قد قرر لجنة كنت احد اعضائها ، وفوجئت ان الزملاء الكرام قد اجتمعوا لا علم لي بذلك والا ما سمعت من معالي رئيس المجلس الشهيء الاخر حقيقة لا اعتقد ان من مصلحة السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب ان تبدأ في معارك مع السلطة الرابعة وهي الصحافة وخاصة ان الصحف الاردنية هي مؤسسات وطنية تنقل للشعب هموم المجلس وهموم الشعب الى المجلس وبالتالي عندما كنا نخوض معركتنا الانتخابية كنا نقول للناس بأننا سنحاسب على الفساد ونحاسب المفسدين ترى عندما جاءت اللحظة الحرجة التي فيها حساب للناس الذي جئنا لهذا المجلس من أجل محاسبتهم ، نكونوا قد تكفلنا بالسرية انا شخصيا من خلال خلفيتي العسكرية الطويلة اثنين وعشرون سنة التزم دائما بالسرية لكن اعرف بأن السر اذا جاوز اثنين فقد يباح وقد انتشر انا شخصيا لست مع فتحة اي معركة مع أي مؤسسة صحفية ولا وكالة عربية ولا أجنبية ولا اردنية واعتقد ان المجلس فسي نهاية دورته يجب ان يختتمها ويجعل ختامها مسك وينتهي الامر الى هنا بدون تحويل الى النائب العام او الى القضاء وبدون اي مزيد من المناقشات .

السيد مقرر اللجنة ،

معالي رئيس المجلس
مقرر اللجنة
السيد عاطف البطوش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة ان الفساد هو تجاوز القوانين وليس من شأن السلطة التشريعية ان تساهم على تطبيق وتنفيذ القوانين قانون المطبوعات والنشر في المادة (٣٨) فقرة (ب) تقول :

(يحظر على صاحب اي مطبوعة ان ينشر وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة) ثم قانون نقابة الصحفيين في المادة (١٣) التي حددت قسما لكل صحفي ومن يتولى عمل الصحافة هذا القسم ينص :

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن والملك وان اؤدي عملي وامارس مهنتي بأمانة وان احافظ على شرف المهنة واحترم القوانين والانظمة المتعلقة بها) وهذا القانون من القوانين المتعلقة بها حيث القسم

ليس مفسدة خرق القانون ليس مفسدة هتف حرمة اسرار هذا المجلس ليس مفسدة عندما يصدر من مؤسسة وطنية اين كانت عندما كان المفسدون يعيشون في الارض لفساداً هذه المؤسسة الصحفية التي جاءت لي هذا الوقت لتفترق القوانين بأسم حرصها على مصالح المواطن وتفترق ادارة هذا المجلس ويترتب على خرق ادارة هذا المجلس الكثير من المفسدات الفساد والذي نحاربه من نفس نوع هذا الفساد الذي في هذه الجلسة نحاربه ، عندما تنتهك حرمة القوانين نص القانون يعطي في المادة (٥٠) (يتولى المدعي العام التحقيق في جرائم المطبوعات واصدار قراره بالزوم المحاكمة ومنعها حسب الاصول) ليس المجلس الذي يقرر احالتها او اسقاط هذه القضية المادة (٥٢) من قانون المطبوعات (تعطي قضايا المطبوعات المنصوص عليها في هذا القانون صفة الاستعجال سواء في دور التحقيق او المحاكمة) لذلك علينا ان نحترم القوانين وما جائنا الا لنحترم القوانين والقوانين تستمد قوتها من الدستور الذي اقسمننا جميعاً على احترامه ولذلك ارى ان نقف مع هذه المسألة بعدالة دون تجرد والذي يريد ان يحابي الصحافة حتى تنشر اسمه وتتابع اخباره وتجعل منه بطلا ثوريا فليس هذا مكانه الذي يأتي هذا المجلس عليه ان يتجرد من هواه ويتجرد من مزاجه وان يكون عادلاً ولو على نفسه او على اقرب المقربين اليه ، اما الذي يريد ان يحابي على حساب مصالح المجتمع والوطن فليس هذا مكانه فالشارع اولى به ، وجزاكم الله خيراً .

ثقتي على ذلك

الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

يجب أن نؤكد بعض القواعد الاساسية في العمل في المسيرة الديمقراطية ، الديمقراطية نظام والديمقراطية عمل مؤسسي واعلى مؤسسات ، المؤسسة في المجتمع هو هذه المؤسسة المؤسسة التشريعية ، ما تم الحديث عنه في جلستنا السابقة حول صلاحيات وعمل المجلس وهو العمل اعضاء في هذا المجلس من طلب السرية او العلانية في موضوعاً ما ، وبعض ما قيل من التسريب على السرية قبل العلانية وانه لا يجوز ان يكون هناك سر في

هكذا من الأهل

هذه المؤسسة ، هذا حقيقة يحتاج الى ارساء قواعد وثوابت في عمل مجلس مؤسسة اقول المؤسسة ، ومن حق اي مؤسسة ان تصنف اعمالها ان كان سرية او علانية ، للسرية والعلانية طابع ولكن لا نريد ان نستغل العلانية بأسم العلانية لتضييع بعض القضايا الهامة التي من حق أي مؤسسة ان تركد عليها وتحافظ عليها وهي مسؤولة وهي مسؤولة عنه ، وعلى المجلس وهو مجال تقييم للمجتمع الان ويكمل فئات المجتمع واولها الصحافة ، لسنا ضد الصحافة مؤسسة نريد لها كل الخير ولسنا ضد ما يقال في هذا المجلس ولسنا ضد أي مجموعة او حرفة وانما ضد الفوضى وعدم الالتزام بقواعد يجب ان نلتزم بها أعلى مؤسسة في هذا المجتمع وهو هذه المؤسسة التشريعية في المجتمع الاردني لذلك ما قيل وما تم الأبتهاج به من ضياع اشياء اقرها المجلس اجد انه في طريقا معاكس للعمل المؤسسي ولا روح الديمقراطية فمن الديمقراطية احترام قرارات المجلس مهما كانت ولو اختلفت مع ارائنا اننا دخلنا تيه الفوضى واللجان الشعبية تعمل في المناطق الاخرى ، لا نريد تارة اخرى من الفوضى التي نعمنا بها في تيه مدته عشرات السنوات فتحن آن لنا في مثل هذا المنبر في مثل هذا المكان في مثل هذا المؤسسة ان نلتزم بالنظام ونحترم النظام ولهذا اجد ان المسائلة عن الاساء او الخطأ في هذا المجال واجب تحتمه الانظمة وتحتمه اعراف الديمقراطية ولسنا ضد شخص وليست مؤسسة شخص ولا ضد صحافة وانما ارساء المبدأ وارساء القواعد لعمل المجلس . وشكراً

الاستاذ سعد حدادين

معالي الرئيس ، نحن لم تكن نتحدث في مؤتمر صحفي اثناء الجلسة السرية بل كنا نتحدث في أدق مشكلة تمس كل مواطن في هذا البلد العزيز وهي مسألة الفساد المالي والاداري الذي بات الشغل الشاغل للمواطنين الكرام وهذا ما طلبه النواب بالاغلبية فعليه كان بودي ان تكون الصحافة حريصة كل الحرص من حرص مجلس النواب على السرية بما فيه المصلحة العامة وذلك بالمحافظة على سرية الموضوع برمته وأن تبقي ما وصلت اليه من اسرار الجلسة في ادراجها حين ظهور المزيد من

معالي رئيس المجلس
السيد سعد حدادين

التحقيق لمحاورة القضايا المطروحة واستكمال البحث ووضوح الرؤيا وليس الا ، لأن أي قضية بسيطة تمس أي مواطن وتعرض على الادعاء العام يحرم الادعاء العام من الاطلاع عليها حتى تكتمل المعلومات الواقية وهذا ليس اقل حظا من أي قضية بسيطة . وشكراً

الاستاذ سليم الزعبي

شكراً معالي الرئيس ، في البداية ارد أن أؤكد اننا نخالف النظام أؤكد تأكيداً حاداً اننا نخالف النظام لا يوجد بين ايدينا تقرير تناقشه تقرير اللجنة وكنت اتقن ان نتهي هذه الدورة ولم نتركب مخالفات لكن للأسف في الجلسة الأخيرة حصل مثل ذلك النقطة الثانية ارد ان أؤكد اننا لا نريد ان نلوي ذراع الصحافة السلطة الرابعة وأريد أن أؤكد أن المجلس اتخذ قراراً بالتحقيق مع من سرب المعلومات عن الجلسة السرية اذا حصل ذلك انا الآن اقول قد لا يكون حصل تسريب معلومات وقد يكون منشور الصحافة من قبيل الخيال مثلاً احتمال لأنه يجب ان تتمسك بهذا القول لأننا حقيقة التزامنا بحكم الاغلبية باعتبارنا مع الديمقراطية التي تقتضي بأن يسود رأي الاغلبية وان تقبل الاقلية برأي الاغلبية ، لا نملك التحقيق مع القائمين على الصحيفة ذات العلاقة فيما نشرت تلك الصحيفة عن الجلسة السرية كبريات الفضائح في الادارة الامريكية ابتداء الكشف عنها من الصحافة ، ولا زالت فضيحة (وترغيت) وابران غيت مائلتان في الأذان لم يلاحق الكونغرس الامريكي صحيفة (الواشنطن بوست) التي كشفت هذه الفضائح ولم تقل لتلك الصحيفة انها افسدت سراً له مساس بأمن الوطن انني اترجى الى المجلس الكريم برجاء ان يتروى باتخاذ قرار بهذه القضية مشيراً الى ان الصحفي والمحامى والطبيب وغيرهم من اصحاب المهن المشابه لا يجوز لهم ان يفتشوا ما وصل لهم من اسرار بحكم مهنتهم بل انهم يلاحقون اذا فعلوا ذلك اما عن توصية اللجنة وما تقديري للجهد الذي قامت به اللجنة فانني اعهد واؤكد ان عمل اللجنة كان محدداً بالتحقيق مع من سرب هذا الخبر من مجلس النواب هو عملنا لأنه يا إخوان حقيقة اذا احلنا القضية للقضاء وطلعت الصحافة برأى حقيقة يتطلع يعني مش مليحة بعقنا هذا قضية في

منتهى الاهمية .

شكراً

هنا من الأهل

معالي رئيس المجلس

يا سيدي انا خليتي احكي في هذا الموضوع رجاءً بدي ارد على الاخ سليم على عدة نقاط اثارها رجاءً خليتي اتكلم انا بيطلع لي ارد على الاخ سليم هنالك نص صريح في القانون المطبوعات مادة رقم (٣٨) فقرة (ب) يقول (يحظر على صاحب اي مطبوعة ان ينشر وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة) هناك نص صريح اخ سليم ليست (كويتريغيت) انا لو ازاغوا اسرار اخرى من تحقيقات في اللجان او من كلام هذه عليها نص، فالحقيقة الاجتهاد اللي ذهبت اليه ليس مغطى في هذا الموضوع على كل حال انتم الآن خلينا تتسلسل في سماع وجهات النظر للجميع الا اذا المجلس رغب بغير ذلك ياسيدي عضو لجنة تكلم عنك رئيسها وتكلم مقررنا ياتيكم الدور نعم كتائب الاستاذ فخري قعوار

السيد فخري قعوار

شكراً معالي الرئيس ، عندما قرر مجلسنا الكريم ان يجرى تشكيل لجنة للتحقيق في تسريب معلومات من الجلسة السرية تم الاتفاق على ان يقوم الاعضاء المرشدون لهذه اللجنة والبالغ عددهم احدى عشرة زميلاً باختيار خمسة من بينهم يكونون هم لجنة التحقيق ، اما خمسة من الزملاء الكرام عقدوا اجتماعاً من غير ان يكون هناك نصاب ومن غير تبليغ الغائبين وبشكل مفاجئ ومستعجل جداً ، ثم قرر الاخوة الخمسة تقديم تنسيبهم لهذا المجلس ، وعلى ضوء هذه الحقيقة احب ان ابين ما يلي :

اولاً : ان وضع اللجنة لم يكن قانونياً ولذلك فانها لا تملك صلاحية القرار او التنسيب وبالتالي فان ما ذهبت اليه يعتبر باطلاً .

ثانياً : اعلن انسحابي من هذه اللجنة لأن الزملاء الاعزاء الخمسة اعتبروا شخصي الفقير في عداد الغائبين ولم يترشوا الى حين تبليغي او تبليغ غيري من الزملاء المرشحين لعضوية اللجنة .

ثالثاً : ولو كنت في اللجنة واعطيت حق في حضور اجتماعها لبيت حق الصحافة في نشر ما تتوصل اليه من معلومات ولبيت حقها في تقدير ما هو مضر بالصالح العام وما هو مفيد له ، ولبيت ان حق الصحافة مصونا في عدم البوح بمصادر معلوماتها حسب ما ورد في قانون نقابة الصحفيين رقم (١١) لسنة ١٩٨٣ فقد جاء في المادة (٤٧) من

هذا القانون ما نصه (يلتزم الصحفي بالمحافظة على سرية مصادر معلوماته كما يلتزم بالتحقيق من صحة المعلومات والاخبار قبل نشرها) نحن معنيين هنا بالشق الاول من هذا النص ، وجاء في المادة (٤٨) من القانون نفسه : (يمنح الصحفي لدى جميع الجهات التي يمارس مهنته لديها او بواسطتها او يتعامل معها اثناء قيامه بأعمال المهنة التسهيلات المناسبة ولا يجوز توقيفه او تعقبه من أجل عمل قام به وتأييده لواجبات المهنة إلا اذا قام بذلك العمل بصورة تنطوي على جريمة جزائية وليس هناك بطبيعة الحال جريمة جزائية) وهذا يعني ان من واجب الصحفي ان يحافظ على سر المهنة ، سر مهنته هو

ما هذا المطروح ، المطروح هي مادة (٣٨) فقرة (ب) من قانون المطبوعات يا اخي هي مطروحة افشاء جلسات سرية .

اذا سمحت لي اكمل بس

اذا سمحت ياليت اقعد الله يخليك .

اذا سمحت معالي الرئيس

اجلس خليه يكمل

اذا سمحت معالي الرئيس ، المادة التي اشار اليها بعض الزملاء وارده في قانون المطبوعات والنشر ، وهناك مادة اخرى في قانون نقابة الصحفيين وبالتالى نص المادة التي وردت في قانون المطبوعات والنشر تحظر على الصحافة ان تنشر الوقائع وفي حقيقة الامر ما نشرته جريدة الرأي ليس وقائع وانما هو اجمال عام مكشف لما نشر ولما قيل في هذه الجلسة واذا سمحت لي اكمل معالي الرئيس اذا سمحت .

خليه يكمل .

وايهاً : ان استدعاء رئيس تحرير الرأي لاجراء تحقيق معه يعتبر تدخلاً صريحاً من مجلسنا في الصحافة ، ويعتبر تدخلاً في شؤونها الداخلية بعد ان طال نضالها ونضالنا من اجل كف يد الحكومات المتعاقبة على التدخل في سلطة الصحافة ، واذا كنا نختار لأنفسنا اليوم ان نحل محل الحكومة وتدخل فيما لا سلطان لنا عليه ، يكون حال الصحافة كحال من خرج من تحت الدلفة لتحت المزاب .

هكذا من الأهل

خامساً : إذا كان مجلسنا هو الذي اخترق قرار السرية ، ولم يكن الذي اخترق عضواً في مجلس الوزراء أو في مجلس الاعيان او في جهاز المجلس الاداري . اذا كان مجلسنا هو الذي اخترق القرار ولم يقدر واحد منا اهمية الحفاظ على ابسط قواعد الانضباط واقشى معلومات كان ينبغي ان تكون مكتومة وان تبقى هنا اذا كان الأمر كذلك فإن القضية تتعلق بالمجلس وتتعلق بنا وحدنا ومن الواجب ان نحصرها فيما لا أن نخرج الى سلطة اخرى هي السلطة الرابعة ونشكك بها ونقلص من نطاق حريتها وقدرتها على الحركة واداء واجباتها ورسالاتها وإذا كان لي من رجاء من الزملاء المحترمين فهو يتمثل في العدول عن تنسيب اللجنة واعادة النظر في شرعيتها ، أملا من معالي رئيس المجلس ان يعتبر هذا اقتراحا يطرحه على المجلس للتصويت عليه .

وشكراً

الأستاذ يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل ان اقترح اقفال باب النقاش لي كلمة الاحظ ان خلطاً في مسيرتنا يقع بين القوضى والديمقراطية هذا الخلط يجب ان يتوقف لدى كثير منا اذ يحاول بأسم الديمقراطية ان يلبيح الديمقراطية بسيف الديمقراطية وواجب علينا ان نفكر في هذا ملياً اقول كنت ابتداء مع العلانية ثم لما شرحت لنا المحاذير وافقت على سرية الجلسة هذه الصحف ليس من حقها ولا من حق بعض الزملاء الآن ان يتحدث عن بطولاتها وهي التي مالت كل فترة من فترات الحكم في هذا البلد وهي التي لم تكن يوماً ما مع الشعب بل كانت باستمرار مع الحكومات وأنا في صورة من التحدي الصريح ان يأتينا أخوا من الذين يتحدثون عن بطولات الصحافة بمقالات قيلت يوم كانت الليالي السوداء تضلنا في فترات معينة من الاضطهاد والسرقات والنهب او السلب ما كنا نسمع صوت الصحافة ، الآن عندما اعطيت الحرية للصحافة انا مع الزميل عاطف البطوش في قوله بأن الصحافة الحرة النظيفه هي التي ترفض الظلم والباطل في كل وقت وكل زمن وليس في الفترة التي رفع النير عن اعناقنا في قضية المطبوعات لذلك ارى ان الطرف الذي

معالي رئيس المجلس
السيد يوسف العظم

تعني هو من سرب لا من نشر وأنا مع السيد فخري في قوله بأن الصحافة نشرت ليس وقائع الجلسة إنما نشرت آراء ملخصات من هنا تبحث عن الذي سرب فالعيب فينا أولاً ثم في الصحافة لذلك ارى ان يستمر الأمر حتى ندين الجهة التي سربت هذا الأمر لكي نحترم قراراتنا فيما بعد .
وشكراً

السيد رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة
السيد ناهف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم

رداً على الأستاذ فخري قعوار في الراقع ان نائب رئيس مجلس النواب وقف وعلى المذبايع وقال لجميع الأخوة الذين انتخبوا من فضلكم تجتمعوا في الطابق الثاني في احدى الغرف في القاعة الوسط في قاعدة الصور حتى عينها بالضبط ، ونحن التزمنا بقرار هذا المجلس وذهبنا وجلسنا طويلاً ولم يأتي لا الأستاذ فخري قعوار ولا غيره وكنا نحن كما يقول ابن البادية او ابن الريف (الهرش عم يستحي) احنا استحيينا على هذا المجلس وذهبنا واتخذنا ما اتخذنا فرداً على كلمته اقول يجب ان يحترم آراء اخوانك يا أخ فخري ونحن انتظرناك مدة طويلة وانتظرنا غيرك ولم تأتي ونحن لا نكتب ولا نتكلم الا صدقا ولا نتعرض لأي انسان ، والذي لم يحضر فمعنى انه استنكف وتعمد على الاستنكاف ودولة رئيس الوزراء مكلف اصلاً حسب القانون ان يحول هذه القضية الى المدعي العام الى المجلس أيضاً .

والسلام عليكم

يا سيدي العدد الذي سجلنا اسماهم كثيرين ، نسمع الى الاستاذ طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي الرئيس ، للأسف اني كنت غائب عندما بحث هذا الأمر وتقرر ان تكون جلسة سرية ولو كنت حاضراً لصوت بأن لا تكون جلسة سرية ولكن كان قرار المجلس وقرار يجب ان يحترم من قبل الجميع ، معالي الرئيس ارجو ان اطلب من المجلس الكريم ان لا يتقسم نفسه بمثل هذه الاجراءات اي ان يقوم والمجلس بتحويل قضايا مثل قضية التي بين

كلنا من الأهل

أيدينا إلى المدعي العام مباشرة ، إذا كان هناك مخالفة للقانون أو تعدي عليه فمن حق وزير العدل أي السلطة التنفيذية أو المدعي العام نفسه تحويل الشخص أو الجهة المخالفة بالتحقيق وهذا ما يجب أن يحدث يجب أن لا تدع السلطة التنفيذية تتخلى عن دورها بملاحقة مخالف القانون إلى السلطة التشريعية ، وإذا أردنا أن نحقق العدالة والموضوعية فيجب وبكل أمانة أن نبحث عن سرب التقرير ونحاسبه ونعاقبه إذا لزم الأمر وليس من نشر التقرير .

وشكراً

شكراً يا سيدي ، الاستاذ حسين مجلي ثم السيد المقرر
شكراً سيدي الرئيس

الصحافة بنت مجتمعها وبنت المرحلة التي يمر بها المجتمع ، ومجتمعنا الآن يمر من مرحلة حياة عرقية إلى مرحلة تحول ديمقراطي جميعنا يعرف أن الصحافة أحد وسائل الرقابة الشعبية على الحكومة ولا ديمقراطية دون رقابة شعبية على الحكم ومن ضمانات الديمقراطية أن تقر حق المواطن في أن يعرف حقه في أن يعرف مرتبطاً بحق التكثير والتعبير وهذه قاعدة دستورية يرقى أي قانون يعطلها إلى مرتبة أنه قانون غير دستوري وما دمنا نتحدث عن القانون فأنتي أرى أن اللجنة مع الاحترام لا تملك في القانون التحقيق وأن تذهب إلى الصحافة بالتحقيق معها والمسؤول الآن من الوجه القانوني هل هناك واجباً على المجلس أن يحرك دعوى الحق العام أن تحريك دعوى الحق العام حقاً للمجلس وحقاً للسلطة التنفيذية وحقاً للمدعي العام وهذه المؤسسة الديمقراطية أرجو أن لا تلجأ وأن لا تستعمل حقها في تحريك دعوى الحق العام لأنها بذلك تلجأ إلى تعطيل الرقابة الشعبية على الحكم وتلجأ إلى استخدام قانون أرى أنه قانوناً عرقياً ضد حرية التفكير والتعبير واعتقد أنني بذلك انسجم مع توجهات المجلس وانسجم مع ما سبق أن قلت من حيث التقرير أنني كان اعتراضني على التقرير أنه كان سراً على المجلس ولم يكن سراً على الغير .

وشكراً

الدكتور عبدالله النور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس أن مجمل النقاش الذي جرى في هذا اليوم يسوق إلى الأجماع أن ثمة خطين قد وقعا ، الخطأ الأول هو قيام أحد حضوري الجلسة أو بعضهم بتسريب أسرار المجلس خروجاً على قراره وأرادته وأن هذا الخطأ بظني لهو أشد الخطئين إجحافاً أدبياً وأخلاقياً وأولى بالادانة الثاني هو قيام الصحافة بالنشر خلافاً صريحاً لنص القانون ، ورغم أن هذه المخالفة صريحة إلا أنني أجد من الحيث أن يقوم هذا المجلس الشقيق الأكبر للصحافة الذي يتوجب عليه الأخذ بنصرها والأخذ بيدها نحو مزيداً من الصراحة والإففتاح لا نحو مزيداً من هتك الأسرار وقضج إرادة المجلس ومخالفاتها رغم ذلك أجد من الحيث أن يقوم هذا المجلس ومنذ الخطأ الأول باللجوء إلى القضاء لمعاقبة مخالفتي القانون الأمر الذي سوف يضعف الصحافة ويهزها ويعرق مسيرتها أنني اقترح يا سيدي الرئيس أن أطرح للتصويت هذا الاقتراح ، أن يوكل المجلس لرئيسه ونحن في الدقائق الأخيرة من دورتنا العادية أن يوكل المجلس لرئيسه إصدار بياناً بأسم المجلس يسلمه للصحافة يعبر فيه عن روح النقاش في هذه الجلسة وعن استياء المجلس من مخالفة إرادته ومخالفة القانون الصريحة وأنه رغم كل الذي حدث فإنه قلبه كان وسيظل مع حرية الصحافة .

والسلام عليكم ورحمة الله

نفني على ذلك

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ الدكتور محمد أو عليم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن كنّا هنا في الجلسة السرية ثواباً ووزراً ، وأن حصل تسريب للمعلومات فإذا خطأ أخلاقي لعدم التزام القاضي بالقسم الذي أخذه على نفسه فعلية وخصاراً للوقت إنني اقترح أن يوقف هذا الشخص بكل شجاعة ويعتبر المجلس الكريم ويصدر المجلس بياناً يندد بهذا العمل وينتهي موضوعه هنا ، وأما بالنسبة للصحافة لفتحها إلى القضاء حسب ما ورد في قانون المطبوعات .

والسلام عليكم

أصوات

معالي رئيس المجلس

السيد محمد أبو عليم

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس
مقرر اللجنة
السيد عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش مقرر اللجنة
شكراً معالي الرئيس

رداً على ما قاله الزميل حسين مجلي بأن يجب أن يكون للشعب رقابة وأن المثل الوحيد الشرعي لهذا الشعب هو هذا المجلس وليس الصحافة .
ثانياً المادة (٧٨) من قانون المطبوعات والنشر تقول (رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون) ولذلك تحريك القضية بهذه المخالفة هو من واجب دولة رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام لتحريك هذه القضية وتبليغ المدعي العام للتحقيق بموجب مخالفة المادة (٣٨) فقرة (ب) من قانون المطبوعات والنشر وهذا الموضوع خارج عن ارادة هذا المجلس ولا يجوز لهذا المجلس ان يفرض فيه لا رئيسه ولا شخص اخر بموجب القانون . اما الزميل المخالف فهذا دور المجلس لا يستطيع ان يعرفه الا من خلال المدعي العام ومعالي الرئيس يعلم ان احد الصحفيين حضر اليه وقال هنالك نائبين اخبارائي وأقرغ لي المعلومات ولن أبوح بأسميهما ولذلك الطريق الوحيد هو إحالة المخالفين الى المدعي العام لمعرفة اسم النائب .

سمعنا وجهة النظر هذه تماماً الأخ جمال حداد
شكراً معالي الرئيس

الحقيقة جدول اعمالنا طويل جداً ، وهناك اقتراح وثني عليه من الدكتور عبدالله النسر ارجو طرح الاقتراح للتصويت وأقال النقاش .
نقترح أقال باب النقاش

ثنني على ذلك

من يعترض على أقال باب النقاش ، اعترض على أقال باب النقاش الدكتور حسني الشياح بس على أقال باب النقاش ، وأقتوا وثنوا عليه بفضل .

اعتقد معالي الرئيس ايها الاخوة انه لا يليق لهذا المجلس فعلا ان يقدم الصحافة الى القضاء ، انا اعتقد ان الصحافة لا يمكن ان تلومها على نشر معلومات بالعكس هذه مهنة الصحفي وهو يسعى

معالي رئيس المجلس

السيد محمد ابو فارس

وهنا لك قطع النقاش الآن علينا دكتور حسني ، الاقتراح في أقال باب النقاش وثني عليه ، الدكتور محمد ابو فارس حول النقاش .

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم انا اقترح أقال باب النقاش لأن جدولنا كثير وطويلاً جداً ، إذا اردنا ان نستهلك هذه الجلسة في كلاما اعتبره من نافلة القول فهذا امراً لا يليق بنا .

وشكراً

شكراً لك ، الدكتور عوني البشير مع النقاش انت مع الاستمرار فيه ، مع الاستمرار فيه

تفضل

شكراً معالي الرئيس

كنت قد تكلمت في الجلسة السابقة بأن تسرب المعلومات يمس ابضا السلطة التنفيذية ممثلة بدولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء بحضور الجلسة المعنية ويرأي ان القضية برمتها قضية داخلية فاذا احلنا القضية الى النائب العام كما طالبت اللجنة الكريمة .

احنا نتكلم عن باب النقاش يا أخ عوني

ياسيدي في فكرة لسه ما وصلت وحاب اني احكيها هناك احتمالين الاحتمال الاول احالة الجريدة الى النائب العام كمتهم وهذا مخالف لتوجهات المجلس باعطاء الحريات لأصحابها وحرية الصحافة هي جزء من هذه الحريات ، بل انني من الذين يتادون

يا أخي هذا اعادة للنقاش

في نقطة اخرى بس سيدي

تفضل بالنقطة

بأن تكون الصحافة سلطة رابعة هذه العبارة المعنى ، النقطة الاخرى سيدي هذا بالاضافة اذا صرح احد حضور الجلسة المعنية بنتيجة الجلسة لأحد الصحفيين وكما قلت من الممكن ان يكون نائب او وزير او دولة رئيس الوزراء فالصحفي وبالتالي الجريدة تعتبر هذا بمثابة تصريح رسمي فأتسأل اين الجرم ، اما الاحتمال الثاني ان تعتبر النيابة العامة

هنا من الأهل

معالي رئيس المجلس

السيد عوني البشير

معالي رئيس المجلس

السيد عوني البشير

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

يا أخي هذا النقاش في موضوع نحن تناقش في إقفال باب النقاش ، يا

أخي عوني أنت تناقش ،

سيدتي سؤال أخير يس

تفضل

أن النيابة العامة ستحقق بالموضوع مع وزراء ونواب فبأي صفة قانونية
يستطيع النائب العام أن يسأل أحدهم دون رفع الحصانة ،

هذا غير مطروح ، السيد ليث شبيلات

سألتزم معالي الرئيس مع أنني أريد أن أتكلم إلا أنني سألتزم فقط في
الكلام في ضرورة أن يبقى النقاش فقط ولن أتكلم في رأيي نعم أريد أن
أتكلم وأعطي الأسباب ،

تفضل

يجب أرى أن نكمل النقاش للأسباب التالية :

أولاً : لأن النقاش خارج من الموضوع تشعب هنالك شعبة واحدة فقط من
سرب ؟

أما الصحافة فذلك شأن الحكومة وشأن المدعي العام وليس قرار مجلس
النواب أرى أن نبحث في الموضوع الذي كلفت فيه اللجنة وهو من سرب
وأن تعلم أن الذي يريد أن يحقق في ذلك عليه إذا أراد أن يحقق مع
النواب والوزراء والأعيان أعني التي كانوا موجودين هنا ، والأفضل من
ذلك مع الاحترام وأرفض أو لا أقبل ما جاء به أحد النواب أن المدعي العام
يخبرنا نحن هذه قمة السلطات وأحد قمة السلطات الذي سرب أن كان منا
منا يقف ويقول أنا سربت ولا حقيقة يعني يسوءنا وما يبشرفنا أن نقعد
أنه معناه لا يستطيع أن يقول الصدق .

وشكراً

الآن مطروح على المجلس الكريم إقفال باب النقاش ، من يوافق على
إقفال باب النقاش ، عد الأصوات .

٣٧ من ٦٧

٣٧ من ٦٧ أقلل باب النقاش ، عندي اقتراح ثنى عليه اللي تفضل فيه
الدكتور عبدالله النصور وهو إحالة الموضوع إيكاله إلى رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

ليكتب به إلى الصحفيين بالطريقة التي يستصحبها .

الدكتور عبد الله النصور

معالي الرئيس ، النص المقترح كما يلي : -

مجلس النواب يوكل لرئيسه إصدار بياناً بأسم المجلس يسلمه للصحافة
لرؤساء التحرير ووسائل الاعلام المختلفة ، يعبر عن استياء المجلس
الشديد من مخالفة إرادته ومخالفة القانون سواء بسواء .

وشكراً

هل يوافق المجلس الكريم على هذا ؟ من يوافق عليه يرفع يده لو
سمحتم .

تفضل أسأل سؤالاً أن لم يوافق المجلس على هذا الاقتراح بماذا نخرج ؟ ما
هو البديل ؟ الاقتراح الثاني لم يطرح ، خلتنا نسمعه الاقتراح الثاني .

أخ ليث هنالك عدة اقتراحات وهنالك اقتراح اللجنة وهنالك اقتراح للأخ
فخري وهنالك هذا الاقتراح ، هذا الاقتراح اللي طرحه الدكتور عبد الله
النصور مطروح على المجلس من يوافق عليه ؟

مافي موافقة عليه ، ننتقل للاقتراح الثاني بأخ ليث إذا ما كانت نقطة
نظام يا أخ ليث تفضل

إذا ما كانت نقطة نظام التزم أن أخرج من هذا المجلس .

لا عيب .

لا معلنش ، سيدتي الرئيس مع كامل الاحترام الرئاسة تقول عندي على
المنصة الاقتراحات التالية حتى تعلم خياراتنا ، أما أن يكون عندي
الاقتراح الأول ولا أدري ما هو الثاني والثالث قد أصوت عكس هواي
عكس ما أريد أرجو من الرئاسة أن تقول عندي الاقتراحات الثلاثة التالية
وسأبدء بالاقتراح الفلاني ، أرجو من معالي الرئيس أن يتحملني .

وشكراً

شكراً ، الاقتراحات التي لدينا ثلاثة اقتراح تقدم به الدكتور عبد الله
النصور وثنى عليه ، واقتراح تقدم به الأخ فخري وثنى عليه من
الثنين أو ثلاثة ، واقتراح ثالث اللي هو توصية اللجنة اللي هي أبعدهم ،
الاستاذ يوسف العظم كان حسب فهمي لكلامه أنه مع الكلام اللي تقدمت

هكذا من الأهل

فيه اللجنة خالصنا النقاش فيها يا أبو طلال خالصنا هذا النقاش فيها ما
تقدر تفتح باب النقاش يا سيدي خالصنا رئيس اللجنة عندما في أثناء
نقاشها صوت المجلس على إيقاف باب النقاش ، احنا لا نطرح القانون
والدستور نطرح اقتراحات أخرى الآن الاقتراح اللي تقدم فيه الأخ فخري
قعوار وهو : انتهاء هذا الموضوع وعدم الخوض به ، من يوافق على ذلك
(١٧)

السيد الأمين العام
معالي رئيس المجلس

ما يدري عديت الاصوات اللي على اقتراح الأخ عبد الله النصور ، هذا
أخذ (١٧) لم ينجح الاقتراح اللي تقدم به الدكتور عبد الله النصور ولربما
ما سمعته انتم ، من يوافق عليه ؟
ما في موافقة .

يطرح للتصويت من يوافق على اقتراح الدكتور عبد الله النصور ، باحالة
الموضوع الى رئيس المجلس ؟

(٩) اصوات

(٩) اصوات ويقر قرار اللجنة ، قرار اللجنة أيكال الامر الى رئيس
المجلس ليحرك الموضوع لدى المدعي العام ، هل يوافق المجلس الكريم
على هذا لاقتراح ، عد الاصوات
(٣١)

السيد الأمين العام
معالي رئيس المجلس

(٣١) السيد ليث شبيلات

معالي الرئيس ، لم يفر اي اقتراح اذن يعاد باب النقاش وهذه مشكلة ،
المجلس الكريم القرار الذي اتخذه المجلس والذي يهتكم كمجلس هو من
سرب هذه المعلومات غير ذلك مع الاحترام اعتبر اننا بدأنا نسلط على
الغير لعدم قدرتنا على مجابهة بعضنا البعض ، غيرنا هنالك مكلف
بتطبيق القانون وان قصر المدعي العام او الحكومة نراقب ان قصرا او قصر
احدهما لاحد منا ان يقول لماذا حدث تقصير ، اما ان تحرك لها القضية
لهذا استعجال وتجاوز هنالك سلطات مكلفة بهذا الامر ، ارجو ان ننضبط
من سرب المعلومات سواء ان تعلم ان الوزراء كانوا موجودين وان الاعيان
كانوا موجودين وان بعض الاعيان كثير من (١٥) قيل لي وان مجلس
النواب كان حاضراً الآن يجري هؤلاء الأفاضل والأكارم ان كنا نريد أن

معالي رئيس المجلس
السيد فوزي الطعيمة

نسمع كلاماً بأن المدعي العام هو الذي سيكشف من منا تكلم فهذه في
منتهى الاهانة ان الذي تكلم عليه ان يقوم يقول انه تكلم ما في قطع
رؤوس ومن العيب أن يخفى هذا الموضوع .

الدكتور فوزي الطعيمة

شكراً معالي الرئيس ، اود ان اتوجه لأخواني النواب الكرام ان تسلسل
الاحداث منذ بداية عقد الجلسة السرية لغاية الآن تسلسل لا يريح نائب
بينكم واحد ، الرصايا التي جاءت وخيمت على المجلس من قبل اللجنة
اولا ثم احاطة هذه الجلسة بكل تلك السرية ثانياً ثم الخروج بتكليف
بأقتراح من هذا المجلس بتكليف لجنة لمعاقبة او لادانته او للتحقق من
سرب هذه المعلومات نحن لا نريد ان نبحث عن كيش فدى لعجز هذا
المجلس انا مع البحث عن من سرب هذه المعلومات وان تترك الصحافة
وشأنها وان لا تتدخل بها ، لأن الصحافة قامت بواجبها هناك من قدم
للصحافة . المعلومات ان تعرض الصحافة لمثل هذه المواقف وان يخوض
المجلس في مثل هذه المتاهات انا لست مع هذا على الاطلاق يجب ان
نبحث على الحلل الذي حدث داخل هذا المجلس ونقف عند هذا الحد .

وشكراً

معالي رئيس المجلس
السيد محمد أبو فارس

الدكتور محمد أبو فارس عنده نقطة نظام
بسم الله الرحمن الرحيم ، نقطة النظام هي اننا قد صوتنا وبموجب النظام
الداخلي صوتنا على ثلاثة اقتراحات وأكثر الاقتراحات هو الاقتراح
الثالث الذي نسب فيه اللجنة وبموجب النظام الداخلي اخذ اكثر الاصوات
فلا داعي للنقاش اذا اردنا ان نرد على بعضنا البعض هذا امر يطول لا
يدري الانسان ماذا تكلم في هذا . هل نحن بحاجة الى ان نكرر كلامنا
النظام الداخلي واضح وينص على انه اكثر الاصوات بالنسبة الى الاقتراح
يكون قرار .

معالي رئيس المجلس

شكراً سيدي ، نبدأ في جدول الاعمال ، انا الآن مكلف بالتطبيق نتكلم
فيما بعد عن الاقتراح اللي نجح انتهى هذا الموضوع بالاصوات عديناها
على كل اقتراح حصل وسنجلس لنرى كيفية تطبيقه بموجب القانون
والنظام ، تفضل جدول الاعمال

هكذا من الأصل

السيد الأمين العام

٤ . تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان الاقنم رقم ٩٨٧ تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ والمتضمن إعادة القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب معدلا .

الرقم : م ق/٢١/٩٨٧

التاريخ : ١٤١٠/٨/٢٤هـ

الموافق : ١٩٩٠/٣/٢١م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم (٥٠٧) تاريخ ١٩٩٠/٢/١١ ،

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ الموافقة على ((القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب)) كما ورد من مجلس النواب ، مع اجراء التعديل التالي عليه :
المادة (٤) الفقرة " ب " :

قرر المجلس شطب العبارة التالية من آخر الفقرة (ب) :

" اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانون دينارا . أما اذا تجاوزت مائة وثمانون دينارا ، فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص وتوصية اللجنة " لتصبح الفقرة على الشكل التالي :
ب) للوزير بتنسيب من لجنة مؤلفة من أمين عام الوزارة ومدير دائرة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الفرمات .

لذا ، فاني أعيد لمعاليكم القانون كما عدله مجلس الاعيان ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي .

واقبلوا احترامي . .

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

لتعديل مجلس الاعيان على الفقرة (ب) من المادة (٤) من القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة

١٩٨٩ .

قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .

ان سبب هذا التعديل هو التخفيف من روتين المعاملات الرسمية وعدم اخضاعها للاطالة وتخفيف مشغولية رئاسة الوزراء خاصة وأن الأرقام التي يمكن أن يتناولها الاعفاء محدودة والحالات التي قد تستحق الاعفاء ايضا محدودة مما يبرر أن تعطى الصلاحيات لوزير الداخلية بناء على تنسيب لجان متخصصة .

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

موافقون

السيد الأمين العام

٥. (استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ

١٩٩٠/٣/٧ بشأن .

أ. (قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة

الدخل

ب. (قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون

ضريبة الدخل .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التسور

السيد المقرر غائب ، السيد رئيس اللجنة تفضل

بسم الله الرحمن الرحيم سيدي الرئيس وصلنا في الجلسة الماضية الى

المادة قبل الاخيرة من القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ وهي المادة ١٧

هذا من الأجل

المادة ، كما وردت بالقانون الاصلي

أ- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص حسب الفئات التالية :-

عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار الأولى ٥٪
عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار التالية ١٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ١٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ٢٠٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية ٢٥٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٠٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٥٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٨٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار التالية ٤٠٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار التالية ٤٥٪
عن كل دينار من ٦٠٠٠ ستة آلاف دينار التالية ٥٠٪
وما تلاها ٥٥٪

ب - يتوقف تصاعد الضريبة على الافراد عند نسبة ٤٥٪
ج- يتوقف تصاعد الضريبة على الشركات عند النسب التالية :-

١. ٣٥٪ للشركات المساهمة العامة الصناعية والصحية والترفيهية
٢. ٣٨٪ للشركات المساهمة الخصوصية الصناعية والصحية والترفيهية والشركات المساهمة العامة الأخرى باستثناء الشركات المذكور في البند (٤) أدناه .

٣. ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية الأخرى باستثناء الشركات المذكورة في البند (٥) أدناه .

٤. ٥٠٪ من دخل شركات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة والوساطة المساهمة العامة .

٥. ٥٥٪ للشركات المالية وشركات للمصارف والوساطة المساهمة الخصوصية .

د - تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أى حكم من أحكام هذا القانون .

* نشر قرار اللجنة في الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة يوم ١٩٩٠/٣/١٨ .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

أ- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات المساهمة حسب الفئات التالية :-

عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار الأولى ٥٪
عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار التالية ١٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ١٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ٢٠٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية ٢٥٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٠٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٥٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٨٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار التالية ٤٠٪
عن كل دينار مما تلاها ٤٥٪

ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :

١. ٣٥٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند (٤) من هذه الفقرة .

٢. ٣٨٪ للشركات المساهمة الخصوصية الصناعية .

٣. ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية الأخرى غير الصناعية باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة

المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة

٤. ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .

هذا من الأصل

٥٥ - ٥٪ للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة المخصصة.

ج- تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات المساهمة ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أى حكم من أحكام هذا القانون .

د - لغايات هذا القانون وتوفيقاً لأحكامه مع أحكام قانون الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة المخصصة حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم كما تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

قرار اللجنة

رد التعديل الفقرات (أ ، ب ، ج) من النص الأصلي والابقاء عليها كما هي .

٢. تعديل الفقرة (د) من النص الأصلي لتصبح كما يلي :-

د- تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لاي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في الشركة العادية غير المقيمة بمقتضى أى حكم من أحكام هذا القانون .

٣. اضافة الفقرة (هـ) التالية الى النص الأصلي :-

هـ - لغايات هذا القانون ، وتوفيقاً لأحكامه مع أحكام قانون الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة المخصصة حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم كما تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

عرضت في بداية النقاش الذى جرى مكوناً ان هذه المادة متعلقة بشرائع الضريبة وان هذه الشرائع كانت في القانون الاصلى متبرجة سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للشركات المساهمة العامة أو الشركات المساهمة المخصصة كما هو الامر كذلك بالنسبة للشركات العادية غير المقيمة وقلت ان التعديل المقترح من الحكومة يحرم الشركات المساهمة بانواعها المختلفة من موضوع التصاعد بالنسبة (للعشرين الف دينار الاولى او نحو ذلك ، وقلت في المرة الماضية ان الدستور في نصه الصريح يتحدث

عن تصاعد الضريبة ولا يتحدث عن ضريبة النسبية المطلقة وترقف النقاش عند هذا الحد .

المادة مطروحة على المجلس الكريم ، عد ثلاث صفحات الاخير هي الورقة الثالثة اخر ثلاث صفحات هي الورقة الثالثة

هي المادة (١٧/أ) لكن للأسف محوره في الطباعة صفحة (١٣) بعد المادة (١٤/د) مباشرة

هي صفحة (١٣) تقع في الورقة الثالثة قبل الاخير

المادة (١٤/د) بعدها مادة رقمها مش واضح في الطباعة (١٧/أ)

هذه المادة مطروحة على المجلس الكريم ، تفضل اخي

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة انه يعنى انا مع التعديل الوارد من وزارة المالية ، لأن إعادة الضريبة تصاعدياً على الشركات يعنى نقص الخزينة وزيادة التحصيل المطلوبه هنا هي من اصحاب رؤوس الاموال واصحاب رؤوس الاموال هم اللى اكلوا البلد ملّ السنوات الماضية الذى يؤسس الشركات هم اصحاب رؤوس الاموال ، الذى يؤسس البنوك هم اصحاب رؤوس الاموال ، المالك للبنوك وللشركات هم اصحاب رؤوس الاموال ولذلك انا مع ان تبقى المادة كما وردت في التعديل .

تفضل

معالي الرئيس ، من المعلوم ان الضرائب تستخدم كأداة لتحقيق اهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية الى جانب الاغراض المالية البحتة ، وبالتالي لا يجوز ان ينظر الى الضرائب على انها مجرد وسيلة لتغطية النفقات العامة وتغطية عجز الموازنة لأن هذا المفهوم لا يتناسب وتاريخنا المعاصر ، اذ العبرة بما يمكن ان يحققه الضريبة من اهداف اساسية تحكمه المصلحة العامة المعترية بما يحقق التوازن الاجتماعي بتقليل التفاوت في الدخل بحيث لا تحاى فئة على حساب فئة اخرى وتحقيقاً للقواعد الاساسية في الضرائب لا بد من مراعاة قاعدة اليقين اي الاستقرار والتي تتنافى مع كثرة التعديلات التى تطرأ على أحكام الضريبة بما لا يضايق الممول ويضر بالنشاط الاقتصادي وأول ما يلاحظ على القانونين المرتين رقم (٤٠ و ٤١) عدم اخذهما بهذه القاعدة وهل يعقل أن يتم تعديلان

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الحاج /

معالي رئيس المجلس

السيد كامل العمري

هذا من الأصل

في عام واحد هو عام ٨٩ على القانون الأصلي وهل يحقق هذا الاجراء بناء احكام ضريبية ثابتة لمدة مقبولة بحيث يؤدي الى ان يتعود الممول على دفع الضريبة دون ان يحس بعينها حتى تصبح بالنسبة له كتفقه من نفقاته الخاصة ، وان كثرة التعديلات في العام الواحد تؤدي الى التلق وعدم الاستقرار بل والى محاولة التهرب من الضريبة بشتى الوسائل هذا الى جانب اضعاف الحافز للاستثمار الذي ركز عليه لفظا وعمل ضده ممارسة واذا كان الهدف من طرح القانون المؤقت رقم (٤٠) هو النظره الى قانون الضروريات لنظام الكم دون مراعاة المقدرة التكليفية للممول فان سلبيات هذه النظره اكبر بكثير من ايجابياتها وتتناهى مع قوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) والمثل السائد يقول (انظر على العنز واطلب منها حلبا) واذا نحن مع اللجنة الكريمة في رد كافة التعديلات على القانون المؤقت رقم (٤٠) الذي لم يراعي التضخم الركودي وانخفاض الدخل الحقيقي لافراد المجتمع وحيث لم يجرى اي تعديل على الدخل كحركة علاجية للمشكلة الاقتصادية .

وشكرا

الدكتور عبد الله التسور

معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله التسور

معالي الرئيس اذ اؤيد تماما كل ما تفضل به الاستاذ كامل العمري الا اننا لا نزال حتى الآن في بحث المادتين الاخيرتين من القانون رقم (٤) ولم نصل بعد للقانون رقم (٤٠) ، الاستاذ كامل العمري يدعو الى رد القانون رقم (٤٠) محتوي ومضمونا ونحن لا نزال في المادتين الاخيرتين من القانون الاول رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ولذلك ربما انصح الزميل الكريم ان يعيد مداخلته بعد قليل حين نصل الى القانون التالي .
احنا بس نخلص المادة هذه ياسيدي احنا ندرس فيه كل القانون رقم (٤) هل من وجهه نظر ، الدكتور ذيب مرجي
معالي الرئيس يعتقد ان التنازعات متوفرة عند الجميع اقترح رد التعديل (أ) يعنى العودة الى القانون الأصلي وقبول ما ورد في القانون المؤقت ما يتعلق بالفقره (ب و ج)

معالي رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي
بسم الله الرحمن الرحيم ، اري ان ما ورد في القانون الأصلي اولى ، ولكن مع اجراء التعديل على البند (٤) من الفقرة (ج) (٥٠٪) من دخل شركات البنوك الى اخره نضع ما عدا بنك الاسكان لتمتعه بالامتيازات والاعفاءات الكثيرة بمقتضى المادة (٦٠ و ٦١ و ٦٥) وارى ان نضيف له بندا برقم (٦١) (٦٠٪) بالنسبة لبنك الاسكان لانه اكل الاخضر واليابس ومعكم في كل مكان ، هذا هو الاقتراح وارجو ان يصوت عليه لانه اقراوا يا اخوه ما ورد في المادة (٦٠ و ٦١ و ٦٥) يعامل كأنه مؤسسه حكوميه يحصل صكوكه وامواله من المدين والكفيل كما تحصل الاموال الاميرية ، ولذلك ينبغي ان تزداد هذه النسبه وتكون (٦٠٪) على اقل تقدير .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

اكتب لي اقتراحك كتابتا بالله الدكتور ، دولة رئيس الوزراء
لا قبل ما يكتبه بالله يمكن يظل نحن عم بنحدث في القانون محدد قانون بنك الاسكان سيأتي للمجلس نحن مش معروض علينا بنك الاسكان
دكتور كوفحي احنا معروض علينا قانون ضريبة الدخل ، قانون بنك الاسكان اذا سمحت نحن الان بصدد تعديله تعديل بنك الاسكان لرفع الاعفاء عم بتعدل فيه لأن هناك قانون خاص كمان قانون خاص فمستثنى من ضريبة الدخل بموجب قانون خاص وأي قانون في المستقبل يقول لك نعلق فلذلك سنلغى الاعفاء عن بنك الاسكان هذا توجه وسياسه الحكومه اذا سمحت فلذلك الأن تدخلونا خلتنا نحشى في الموضوع هذا نتهيه .

معالي رئيس المجلس
السيد فوزي الطعيمة

الدكتور فوزي الطعيمة
شكراً معالي الرئيس ، ارد فقط ان يتكرم معالي رئيس اللجنة بتوضيح مبررات الرد لأنني ما اراه في القانون المؤقت هو في (٥) زيادة نسبة لضريبة المستوفاة من الشركات المالية والصرافة والوساطة المساممة الخصوصية فقط لتعرف على اهم العناصر التي جعلت اللجنة تفكر برد القانون المؤقت لكي يكون قرارنا مبنى على اسس . وشكراً .

معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية

الدكتور عبدالله التسور
معالي الرئيس اوضحت في المره الماضيه شرحا لهذه المادة ما يلي : - اولا

هذا من الأجل

في القانون الأصلي يعنى في العامود الأربع وهو ١٩٨٥ هذا القانون يتحدث عن أي شخص طبيعيا أن كان أم معنويا وأما شرائع الضريبة هي على الشكل المعروض يعنى عن كل دينار من (١٠٠٠) (٥٪) وهكذا ، تيجي اللقراء (ب) يتقوّل يتوقف تصاعد الضريبة على الأفراد يا يستمروا الأفراد (٥٥٪) بل يتقوّل التصاعد عند (٤٥٪) بالنسبة للشركات المساهمة العامة الصناعية والصحية والترفيهية تصاعدها يتوقف عند (٣٥٪) هل يعنى الشركة المساهمة العامة الصناعية كيف يبحاسبونها أول (١٠٠٠) بياخذوا عنهم (٥٪) ثاني (١٠٠٠) بياخذوا (١٠٪) ثالث ورابع (١٠٠٠) بياخذوا عنهم (١٥٪) بياخذوا ماشيين بهذه الطريقة حتى يوصلوا (٣٥٪) وبعدين يمشوا (فلات) (الف) دينار بياخذوا (٣٥٪) منه اعتبارا من (٤٠٠٠) الي في نصف العامود ، بالنسبة للبنوك على سبيل المثال يتوقف تصاعد عند (٥٠٪) بالنسبة للشركات الماليه الخاصه المساهمه الخاصه وليس العامه كان التصاعد يتوقف عند (٥٥٪) ولا يزال متوقفا عند (٥٥٪) دكتور ما في تغيير يعنى آخر العامود الأيمن على يمينك هي لتكمله على الصفحه التاليه يقول (٥٥٪) لقلب الصفحه للشركات الماليه والشركات الصرافه والوساطه المساهمه الخاصه ، بس الطابع ما توقش ان يحططن متوازيين والا ما في تغيير اطلاقا الا انه (١٧ و ١٨) الف الاول تعامل المؤسسات كالافراد هذا هو التعديل الوحيد ، احنا اعتبرنا ان التعديل هذا مش حرجان ويحرج التجميعات المساهمه العامه او الخاصه من هذا اعطاها اياها القانون الأصلي هذا هو ، وانا ما اعتقد ان في فارق بين النص القديم والجديد بالتدر الذي ذهب اليه معالي وزير الماليه في المره الماضيه لما قال هذا بيكلف (مليون وثلاثمائة) انا اشك كثيرا جدا في هذه التقديرات لكن الامر مطروح للمجلس ، قيعنى ما في حل كبير لو تبنيت المشروع المؤقت كما جاء من الحكومه او كما جاء في القانون الأصلي ما تتوقفوش عندها كثيرا في شيء خطير يعنى هنا ، ولذلك انا يقترح ان نظرحها للتصريح سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

سيدي قبل التصويت أرجو أن أوضح موقف وزارة المالية من هذا التعديل بشكل موضوعي ، أنا أرحب أن أشير الى الموضوع الذي اثاره الدكتور رئيس اللجنة انه هو لا يعتقد أن الكلفة لهذا التعديل على الخزينة هو نقص مقداره (مليون وثمانمائة) ألف دينار أرجو أن أؤكد أننا أجرينا دراسة موضوعية لهذه الكلفة وأن هذه الكلفة وعلى أساس ارقام ١٩٨٩ هي (مليون وثمانمائة) ألف دينار وعلى أساس ارقام ١٩٩٠ ستزيد بما لا يقل عن (١٠ ٪) أرجو أن أوضح ما يلي :-

الاصل أن يتم التمييز بين ضريبة الدخل على الشركات والضريبة على الافراد وهو امر معمول به ولي التقارير التي رقت لوزارة المالية لأصلاح النظام الضريبي في الاردن نسب بذلك والاصل أن تكون ضريبة الشركات بنسبه مقطوعه وضريبة الافراد بنسبه تصاعديه والتعديل التي قدم من وزارة المالية هو في هذا التوجه ، يجب أن يوضح أن سقف الضريبة على الشركات كما هي في القانون الاصلي وكما هي في القانون المعدل رقم (٤) هي (٣٥ ٪) في حين أن الضريبة على الافراد هي (٤٥ ٪) وبالتالي إذا عملنا نقص الضريبة التصاعديه فالافراد يتحملوا (٤٥) في حين أن الشركات ستتحمل (٣٥ ٪) اي أن إذا كان هناك فرد دخله (مئة) ألف دينار وشركة دخلها (مئة) ألف دينار فالضريبة التي تدفعها الشركة تقل عن الضريبة التي يدفعها الفرد ، كما أن أرجو أن أبين أن هناك تعديلات مقترحة في القانون (٤٠) التي سيبحث في هذا المجلس لها علاقة مباشرة في هذه المادة وبالإمكان دمج التعديلات الواردة في القانون (٤٠) مع هذه المادة ، التعديلين الواردين في القانون (٤٠) الاول هو زيادة الضريبة على الشركات بحيث تصبح (٤٠) بدلا من الوضع الحالي والوضع الحالي هي (٣٥ و ٣٨) وفي حالات قليلة (٤٠) بحيث تصبح (٤٠) وبالإمكان أن نقدم المبررات في ذلك ، والتعديل الآخر هو أن يكون الحد الأدنى لضريبة البنوك والشركات المالية وشركات التأمين هي (٣٥ ٪) من الارباح الصافية القابلة للتوزيع وهذه لا تشمل احتياطات الديون المشكوكه التي تضعها البنوك لتقوية

كتاب من الأصول

اوضاعها الماليه واذا كان هناك رغبة فيما لا يمكن النظر في ان التعديلات الموجودة في القانون (٤٠) تنتقل الى هذه المادة علما بان الايرادات المتوقعه من تعديل ورفع الضريه من (٣٥) الى (٤٠٪) هي اثمانية ملايين وثمانية اعشار في المئه) وهذه ايرادات ضخمه ليس بإمكان الخزينه ان تتنازل عنها بشكل يسير والتعديلات المقترحه بشأن الحد الادنى للبنوك تعطى خلال هذا العام (مليون وثلاثمائة) الف دينار في حين ان النسبه التي دفعتها البنوك خلال عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٧ لم تزد عن (٢٠٪) من الارباح المعلنه للتوزيع ، واذا هناك قبول في هذه الفكرة فإننا على استعداد ان اقدم المبررات بشكل اكثر تفصيلاً

وشکرا

السيد جمال الصرايرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيدى الرئيس انا اقترح ان نقبل المادة كما وردت في القانون المؤقت بما اتنا حررنا الخزينه في المواد السابقه من بعض الموارد وهذا المبلغ (مليون وثلاثمائة) الف دينار فأعتقد اننا بنزيد على الخزينه شويه شويه اذا بدنا نحررها من كل حاجه ، فأنا اقترح ان نقبل المادة كما وردت ونعشيها بالقانون المؤقت . شكرا سيدى الرئيس .

اخ عبد السلام فريحات تفضل

شكرا معالي الرئيس ، انا اتصور ان التعديل الوارد من الحكومة وخاصة في البند (ب) يتعارض مع النص الدستوري وهو ان تأخذ الدولة مبدأ التصاعد الضريبي هذا نصاً أمر وارد في المادة (١١١) من الدستور وعلى الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب مبدأ التكاليف التصاعدي - فالبند (ب) من المادة المعدلة لم يأخذ بهذا المبدأ وهذه في تصوري مخالفة دستورية ولم يميز النص بين الشخص الطبيعي او الشخص المعنوي، لذا فانا مع رأي اللجنة بتعديل البند (ب) وكذلك البند (ج) لأنه نصاً يعنى غريب في القانون ان لا يعطى حق في الرد اذا كان له حق في ذلك .

شكراً ، الآن امامنا الاقتراح اللجنه ما بقى ناس يدهم يتكلموا فيه اقتراح

٢٨

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

معالي رئيس المجلس

السيد عيد السلام فريحات

معالي رئيس المجلس

مقرر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المتعقد يوم الاثنين الموافق ٢٦/٣/١٩٩٠ ميلادية .

اللجنة نظرحه على حضراتكم وبعد ذلك اذا لم يقر يصيح القانون المؤقت بطبيعته الحال مقرر .

من الذى اقترحه ؟

انا اقترحتہ وثنی علیہ ، نعم

ثني عليه ، من ثني عليه ؟

أذن هنالك اقتراح من الدكتور ذيب مرجعي في (ب) و(ج) ان يبتوا ورد
(أ) من يوافق على هذا الاقتراح ؟

(أ) نأخذ فيها رأي اللجنة و
(ب) وجا تبقي كما وردت من الحكومة

لأن الحقيقة في (ج) ،

ما في أحد ثنى على اقتراحك ، لأنه من الصريح ما أحد ثنى على اقتراحك نحكي الآن عن اقتراح الدكتور ذيب من يوافق عليه ؟ ياسيدي فلينا تخلص الماده اللي بين ايدينا يا اخ ليث تخلص الماده وهي انتهت لأن، النصاب ما زال قائما دقائق وتنتهى منه ، الآن الاقتراح المقدم من للجنة من يوافق عليه ؟

فقیر (ج) یدرکوا ابعادھا

يا احد ثنى عليه يا اخي الكريم .

لمبني ابين وجهة نظري وبعدين ما احد يثنى هم احرار
ت بيتها في السابق .

انا ما بيتبتها انا بدني اشرحها الآن ، الفقره (ج) يقول في التعديل
 يعتبر الضريبه المستوفاه من الشركات المساعده ضريبه نهائيه لا يجوز
 ها او تقاصها بمقتضى اى حكم من احكام هذا القانون ، وهذه الشركات
 بينما تدفع الضريبه سلف ، تدفع سلف على الحساب تبين ان هذه
 شركات خاسره في نهاية السنه كيف لا ترد عليها اموالها كيف .

كتور عبد الله النصور

التي الرئيس التي تفضل فيه الاستاذ العكور الحقيقه جذير المحروله
تس هي ملاحظه ليست على الاطلاق ما بيعني الموضوع بالعكس

السيد ذيب مرجي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

الحيد عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

اللجنة المالية وقعت بالالفهم الذي وقع به وأجرينا حواراً مع ممثلي دائرة ضريبة الدخل ليعتبر لنا أن هنا ليس المقصود أنه أن أخطأ انسان أو قدم سلباً وتبين في المستقبل أنه دفع فوق ما يجب لا يرد له شيء بالتأكيد ليس هذا هو المقصود ، المقصود هنا سيدي معالجة خطأ قد تقع فيه أن وضع هذا النص بحيث أن كثير من المكلفين قد يلجؤوا إلى القضاء قائلاً أنك قد حاسبت شركة ما على أرباحها من الأصل ، بمعنى أنت حاسبت شركة المصفاة على الأرباح ليأتي شخص ويقول المساهم في شركة المصفاة أنت تأخذ مني ضريبة عن نشاط كازية أنا فاتحها أو محل توفيقه يا أنك تدفع ضريبة دخل في المصفاة نزل لي تلك الضريبة حصه من تلك الضريبة من نشاطه الآخر فهذا هو المقصود فالمخاوف التي تفضل فيها ما يكونش لك فكر محكمة تماماً في هذه المادة المقصد أن لا يطالب بتزويل ضريبة من مصدر الشركة المساهمة عن أنشطته الأخرى ليس الخطأ مضطرين أن نرفع الجلسة (نصف) ساعة حتى يصلوا الأخوان وبعد أن اقترب التصاب من حده الأدنى (وهنا وقعت الجلسة لمدة نصف ساعة لاداء الصلاة ثم عادت الجلسة للاعتماد)

معالي رئيس المجلس

استئناف الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم نستأنف الجلسة ما زالت المادة التي توقف الحديث فيها ما زالت مطروحة على المجلس الكريم ، أخ جمال بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس أنا اقترح أن يجري بعض التعديلات بدلاً من رد التعديل (أ و ب و ج) اقترح بعض التعديلات في القانون المؤقت واقترحي هو كالتالي :- لا تغيير على (أ) ، (ب) تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية : (٣٨٪) بدل (٣٥٪) ، (٣٨٪) للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية إلى آخره ،

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

اثنين بدل (٣٨٪) تصبح (٤٠٪) لشركات المساهمة المخصوصية الصناعية ، لا تغيير على ثلاثة ولا أربعة ولا خمسة ولكن نضيف ستة ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستوفاه قبل إجراء أي تقاص من أي نوع من البنوك والشركات المالية والشركات التأمين بموجب البندين اثنين وثلاثة من هذه الفقرة عن (٣٠٪) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل إجراء أي تخصيصات أو توزيعات من مع عدم الاختلال بأحكام المادة (١٠) منه .

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

هذه اضافته نص فقره جديد . نعم سيدي ، قبل إجراء أي تخصيصات أو توزيعات منه ، يعني التعديل أو الاقتراح سيدي الرئيس كالتالي :-

(٣٥٪) بتصير (٣٨٪)

و (٣٨٪) بتصير (٤٠٪)

فأخر الفقرة بتزيد عليها ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستوفاه قبل إجراء أي تقاص من أي نوع من البنوك والشركات المالية والشركات التأمين بموجب البندين .

لا تزيد قبل إجراء

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

بدون بموجب البندين والشركات التأمين عن (٣٠٪) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل إجراء أي تخصيصات أو توزيعات منه . طيب

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

على أساس سيدي الرئيس في الحالة هذه لا نحرم الخزينة من موارد كثير بالنسبة لموضوع الشركات نحن تعاطفنا مع قضية الاستثمار ولكن في هذا التعديل اعتقد انصاف للخزينة إلى حد ما في قضية الشركات والبنوك التصاعديه لا شيء على ذلك .

نفتي على ذلك

اصوات

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

من عنده كلام في هذا الموضوع يعني معالي الرئيس هذا يجمع معاً قانون (٤) وبعض التعديلات التي كانت في صلب القانون (٤٠) وفيه الحقيقة حل وسط بين ما أرتنته الحكومة في القانون رقم (٤٠) الذي سوف نقره عليكم بعد قليل رده

هكذا من الأهل

بمصلحة وتفصيلاً فيه فقد أيضاً لبدأ التصاعديه والتفريق بين الأنشطة المختلفة ذلك لأنه من عيوب القانون رقم (٤٠) التي سيتلى بعد قليل أنه لم يميز الشركات الصناعية عن الاجتماعيه عن التبرويه عن الخدميه ، فهذا اقتراح اللى تفضل فيه الاستاذ الصرايره الحقيقه بنسل بهتقد لقاء في التفكير بين الحكومه وبين الحسب الاجمالي للجنة الماليه واعنى هنا يسهل علينا بعد قليل ان نرد القانون رقم (٤٠) دون جدلاً او اختلافاً بين الحكومه وبين المجلس ولذلك انا اثنى على اقتراح الاستاذ جمال الصرايره كما تلى .

الشيخ فيصل بن جازي

يرحب الجميع ان يوافق على ما تفضل به الاستاذ

سعالى وزير الماليه

سيدى ما معنا دواقين على ما اورده النائب المعترم السيد جمال .

دعروح للرأى الاقتراح الذي تفضل به الزميل جمال الصرايره من يوافق

بمعه

بالاجماع

بالاجماع موافق عليه ، رئيس اللجنة الماليه

اذاه التاليه سيدى الرئيس ثقلب الصندعه وهي ماده بسيطه جداً وأخر

باده تقول :

الماده /الفقره ماده كما وردت بالقانون الاصلي

الهند

٢٨/جـ واذا جرت الموافقه على تقسيط مبلغ الضريبه المعترف به فيستحق المكلف التزويل المنصوص عليه في الفقره (ب) من هذه الماده عن المبالغ التي تم تسديدها في المهل المنصوص عليها فيها .

جاء التعديل في القانون المؤقت

الماده كما وردت بالقانون المؤقت واذا جرت الموافقه على تقسيط مبلغ الضريبه المعترف به او جزء منه فلا يستحق المكلف التزويل المنصوص عليه في الفقره ب من هذه الماده عن المبالغ التي يتم تسديدها في المهل المنصوص عليها فيها .

قرار اللجنة

الغاء التعديل والابقاء على النص الاصلي كما هو حتى اشرح هذا الموضوع وهو موضوع بسيط شرحه واضح ؟

واضح

ومتفق عليه مع الحكومه اطرحه للتصويت فوراً دون نقاش

مطروحه هذه الماده للتصويت - الاخ ليث شبيلات

سيدى الرئيس لا انا والله لي اعترض انا الاقتراح كما ورد في القانون

المؤقت متطقي انه اذا ثبت بعد ان دفع مبلغاً انه سوف يقسط مبلغ

تقسيط المبلغ مسبقته دون ان يزيد شيئاً فقد حرم نفسه الذي يريد ان

يقسط حرم نفسه حق اي تنزيل لانه حمل عبء . على الخزينه في

تقسيط المبلغ المتبقى فلذلك التقسيط يحرمه هذا الحق

الدكتور عبدالله السور

الواقع النائب الزميل ليث مش هذا هو المقصود في القانون . من المعروف

ان المكلف في اليوم الاول من السنه التاليه من النشاط المالي يعنى بعد

١٢/٣١ انتهى النشاط المالي ، جاء اليوم التالي وعينا كشف ضريبه

الدخل اذا عينا هذا الكشف وقدر ضريبته بنفسه مبلغاً ما يراه هو ودفع

هذا المبلغ في الشهر الاول يستحق خصماً تشجيعياً مقداره (٦٪) فاذا

اثر ان يقدم كشفه والمبلغ المقدر في الشهر الثاني يستحق (٤٪) وفي

الشهر الثالث (٢٪) وفي الشهر الرابع لا شيء . وفي الخامس لا شيء . وفي

السادس غرامة مقدارها (١٥٪) وهكذا شهراً بعد شهر كان القانون

يقول القانون الاصلي .

انه اذا جاء هذا الشخص وقدر دخله في الشهر الاول كان يقدر ضريبه

الدخل (مئة) الف دينار وجاء الى الضريبه قائلاً اذا دفعت (المئه)

تعطوني (٦٪) فاذا دفعت نصفها تعطوني الخصم التشجيعي مقداره

(٦٪) على هذا النصف ودفعت النصف الثاني في شباط اعطوني

(٤٪) في شباط وهكذا اي توليفه من التقسيط المتفق عليه مع دائرة

الضريبه جاء القانون المؤقت ليحرمه هذا الحق اصبحت انت اذا عليك

(معه) الف يتضاعف (تسعه وتسعون) الف في الشهر الاول لا

هكذا من الاجل

تستفيد من الخصم التشجيعي وناقشنا مع الدوائر المالية الحقيقية ما كان فيه اعتراض بأجماع الآراء انه علينا نخلى هذا الحافز ونستمر فيه وهو لا يجرم الخزينة اطلاقاً بالعكس ببخلى الناس تقبل على دفع ضرائبها فاقترح المواقف عليه .

هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح اللجنة ؟

موافقه

موافقه

سيدي القانون بكامله

القانون بكامله الآن معروض على المجلس الكريم ، من يوافق عليه
بكامله القانون كما أقر المجلس الكريم موافق على هذا القانون بكامله ،
موافقة .

(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس)

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠

قانون معدل، قانون ضريبة الدخل

المادة ٩ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٠) ويقراً مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٠ على أن تطبق احكام القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ الذي حلّ هذا القانون محلّه على الفترة من ١/١/١٩٨٩ - ٣١/١٢/١٩٨٩ .

المادة ٤ - تمّ تعديل المادة ٣ من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً : بإلغاء نص البند (٣) من الفقرة أ منها ويستعاض عنه بالنص التالي :

٣ - الفوائد والعمولات والتخصيمات وفروقات العملة ، وأما الفوائد والعمولات على الدين المشترك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الأقرض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفى الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها .

ثانيها : إلغاء نص الفقرة ب منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم - بما

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٦/٢/١٩٩٠ ميلادية .

في ذلك الشركة العادية المقيمة - وتكون ناشئة عن أمواله وودائع من الملكية .
كما يخضع للمضاربة دخل الشخص الأجنبي له خارج الملكية من تشغيل رأسماله
الناشئ . عن أمواله وودائع من الملكية وبحسب صافي هذا الدخل على أساس معدل سعر
فائدة الإيداع السائد في المملكة خلال السنة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٧ من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً : بالغاء نص البند (١٣) من فقره أ منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١٣- (١٠٪) من بدلات الايجار المتأتبة من تأجير العقارات في أمانة عمان الكبرى (٣٠٪) من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة.

ثانياً: بإلغاء نص البند (٥) من الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

0 - (أ) أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كلياً لمستحقي هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين وللشركات القابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقرضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في الأسهم بنكاً أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري في أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات إنتاجه إذا كان متأتياً من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المتوارة المدفوعة الضريبة . أما إذا كان متأتياً من استثمار أموال أخرى فيرد إلى الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسباً إلى مجموع الإيرادات ومضروباً في مجمل الفوائد المدونة

(ب) مبلغ من الأرباح الصافية السنوية الخاضعة للضريبة مساو لما دفعه أى شخص لقاء شراء.

أسهم في مشاريع جديدة تؤسس وتسجل في المملكة اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ ويكون موافقاً عليها بموجب قانون تشجيع الاستثمار النافذ شرطية أن يعاد ذلك المبلغ الى الأرباح

وتدفع عنه الضريبة في سنة بيع تلك الأسهم .

ثالثا : بإلغاء نص البند (٦) من الفقرة ب منها ويستعاض عنه بالنص التالي :

٦- فوائد أذونات الخزينة وسندات التعمية وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة ، ويكون هذا الإعفاء كلياً للملكي هذه الأوراق المالية من الأردنيين وغير الأردنيين وللشركات القابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقرضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في تلك الأوراق المالية والأستاد هنا أو شركة مالية أو شركة تقبل

كتاب في الصلاة

الودائع فانه لا يعبري يد أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات انتاجه اذا كان متأتيا من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدوّرة مدفوعة الضريبة وذلك اذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس . أما اذا كان متأتيا من استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدوّرة مدفوعة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد الى الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوبا الى مجمل الإيرادات ومضروبا في مجمل النفقات .

رابعة: بالقاء نص البند (٧) من الفقرة ب منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٧ - أرباح سندات المقارضة واذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على إعفاء هذه الأرباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٦) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ي) التالية اليها :-

ي - أي راتب أو أجر أو أي مبلغ آخر مهما كانت تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة العادية أو ادارته لها أو يتقاضاه المدير الشريك أو المساهم في الشركة المساهمة المخصصة مقابل عمله فيها أو ادارته لها يزيد على ٣٦٠٠ دينار سنويا لكل شريك مدير أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض الضريبة على المبلغ الحقيقي للراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو ادارته لها ، واستيفاء تلك الضريبة منه وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة د من المادة ١٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د - يسمح للشخص الطبيعي بإعفاء قدره (١٠٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجه أو أخيه أو اخته من يتولى إعالتهم وكان أي منهم غير موفد في بعثته ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالبا يدرس في جامعة ويكون هذا الإعفاء ٥٠٠ دينار اذا كان طالبا في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، واذا تعدد الأشخاص الذين ينفقون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثته فيوزع بينهم مبلغ الإعفاء بمقدار ما ينفقه كل منهم على الطالب .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة ١٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د - يعفى من الضريبة اللائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على قرض أنفقه في انشاء مسكن له في الملكية أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل انشاء أو شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الإعفاء ان يقيم الشخص

زوجيه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح بإعفاءه في هذه الحالة ألفي دينار سواء كان البيت ملكا للزوج أو للزوجة وأيا كان المقترض منهما .

المادة ٧ - يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات المساهمة حسب الفئات التالية :-

من كل دينار من (١٠٠٠) الألف دينار الأولى	٥٪
من كل دينار من (١٠٠٠) الألف دينار التالية	١٠٪
من كل دينار من (٧٠٠٠) الألفي دينار التالية	١٥٪
من كل دينار من (٢٠٠٠) الألفي دينار التالية	٢٠٪
من كل دينار من (٣٠٠٠) الثلاثة آلاف دينار التالية	٢٥٪
من كل دينار من (٣٠٠٠) الثلاثة آلاف دينار التالية	٣٠٪
من كل دينار من (٤٠٠٠) الأربعة آلاف دينار التالية	٣٥٪
من كل دينار من (٤٠٠٠) الأربعة آلاف دينار التالية	٣٨٪
من كل دينار من (٥٠٠٠) الخمسة آلاف دينار التالية	٤٠٪
من كل دينار عما تلاها	٤٥٪

ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :-

- ١ - ٣٨٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند ٣ من هذه الفقرة
- ٢ - ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة المخصصة باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة المخصصة المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة .
- ٣ - ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .
- ٤ - ٥٥٪ للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة المخصصة .

ويشترط في كل الأحوال ان لا تقل الضريبة المستوفاه قبل اجراء اي تقاص من اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين (٣، ٤) من هذه الفقرة عن (٣٠٪) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل اجراء أي توزيعات منه ، مع عدم الاخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

هكذا من الأصل

ج- تعتبر الضريبة المستوفاه من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في الشركة العادية غير المقيم بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون.

د - لغايات هذا القانون ، وتوفيقاً لأحكامه مع أحكام قانون الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة الخصوصية حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم ، كما تطبق الأحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

موافقه

وننتقل الى المادة التالية ،

اعطى ذلك الحق ، كنت اريد ان اقول رأياً قبل التصويت على القانون ولكن لا شك انكم اخذتم القرار لكن انا شخصياً احب ان اسجل خطياً مخالفتي لهذا القانون بمجمله لأن النقاش جرى نقاش في المجلس بين ان القانون بمجمله قد يكون حسب التعديلات اصبح في صالح البنوك والشركات المالية والشركات الكبرى أكثر مما عرض علينا سابقاً وانا اريد ان اسجل تحفظي على التعديلات التي حدثت . كنت اريد ان اقترح ان يعارض النقاش في هذا الموضوع .

الاستاذ نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ايها الاخوه الكرام من بداية هذا القانون وانا عارضت

مسجله يا ابو طلال

اصلاً المادة الاخيره لأن في (اثنين وستين) دكتور في كلية الطب انتهينا منها وصوتنا عليها

ياسيدي انا مع الاستاذ ليث شبيلات .

الذي يتحدث به ابو طلال معالي الرئيس يتعلق بين التمييز بين اذا بلغ مجموع راتبه السنوي (عشرة) ألف دينار فما فوق وهذا غير مطروح في هذا القانون ، هذا في القانون المرفوض .

الآن ابو شجاع احنا خلصنا هذا القانون ، ودعنا ننصرف الى المادة التالية

السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس
السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديد

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديد
معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديد
رئيس اللجنة المالية

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية

في جدول الاعمال انتهينا منه يا ابو شجاع الآن وصوت عليه وانتهينا منه اي اوراق ؟

نريد انا قلت انا ارجب بتسجيل مخالفة خطيه على القانون لهذه الاسباب وهناك زملاء يرغبون في ذلك حتى يتطلع مجلس الاعيان على مخالفتنا وقد يأخذ بمخالفتنا . وشكراً

يا سيدي الامانة العامه مستعده لتلقى اي ملحوظات منكم ولكم الشكر . ملحوظات مكتوبه مستعدين لتلقيها ، السيد الامين العام

ب - قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

رئيس اللجنة المالية

سيدي بقي الآن القانون الثاني وهو القانون رقم (٤٠) كنا قد ذكرنا في مطلع تقريرنا ما يلي :

في الصفحة الثانيه من تقرير اللجنة السابق للقانون ، ارجو من الاخوان ان يفتحوا عليه في صفحه اثنين محل توقيع امين عام مجلس الامه واللجنة المالية في الفقرة الثالثه من الصفحة الثانيه من التقرير من اوله ، في الفقرة الثالثه ما يلي :

وقد كان رأي اقلية اللجنة ان القانون رقم (٤٠) ينبغي اعتباره من ١٩٨٩/١١/١ اي قبل انعقاد مجلس الامه الحادي عشر ولذلك فهو مخالف لاحكام المادة (٩٤) من الدستور اما الاكثرية في اللجنة فرأت انه ليس مخالفاً لاحكام هذه المادة ولذلك صارت اللجنة بالنظر فيه اي في موضوعه ومحتواه على هذا الاساس وعالجت مواده مادة مادة ووردت جميع المواد الواردة فيه اي في هذا القانون المؤقت وهكذا تحقق موضوعياً اجماع اللجنة على التوصيات المرفقه اي ان رد القانون اما شكلاً او موضوعاً قد تحصل من نقاش اللجنة المالية فاذا رأى السيد الرئيس ان يفتح النقاش المختصر حول دستورية القانون من اصلها وما وفر علينا رد القانون موضوعاً وورقنا وقتنا بما فيه من الكفايه .

السيد عبد السلام فريحات

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس حضرات الزملاء حذيني سيكون

معالي رئيس المجلس
السيد عبد السلام فريحات

هلنا من الاصل

حول موضوع دستوريه القانون قبل ان يبدأ المجلس الكريم بمناقشة موضوع ومواد القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ ، وحتى يكون الاعضاء بالصورة الواضحة وعلى بيئة من الامر فيما يتعلق به من الناحية الدستورية ومخالفته لاحكام الدستور الذي اقسمتا جميعاً على المحافظة عليه والاحتكام اليه في كل ما يصدر بيننا كما اقسمت الحكومة الموقرة على ذلك ايضاً ، فأني اهدي لكم ما يلي من الملاحظات المرجزة حول عدم دستوريه في هذا القانون :-

اولاً صدر القانون المذكور بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨ واعتبر نافذاً من تاريخ ١٩٨٩/١١/١ وليس من تاريخ نشره كما هي العادة في اغلب القوانين ، ورغم ان هذا ليس عيباً قانونياً بعد ذاته الا انه يلقى ظلال على النوايا خاصة وان المشرع لهذا القانون لا يخفى عليه مهذا سنويه الضريبة . ومع ذلك عمد الى تجزئته السنه ليخضع شهرين منها لوضع ضريبي معين والاشهر العشرة السابقيه لوضع ضريبي آخر ، نهيك عن الاعباء والاشكالات المحاسبية والادارية التي ستحملها دائرة الضريبة من جهة والمكلفين من جهة اخرى .

ثانياً : ان نص المادة (٩٤) من الدستور لا يجيز للحكومة اصدار قانون كهذا القانون للاسباب التالية :-

١ - ان القوانين المؤقتة التي يجوز اصدارها من قبل مجلس الوزراء عندما يكون المجلس غير منعقد او منحللاً ، محدد حصراً حسب نص المادة المذكورة في الامور التالية :-

أ- الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير .
ب - الامور التي تستدعي صرف نلقات مستعجلة غير قابله للتأجيل ، وبالرجوع للقانون المؤقت سالف الذكر والاسباب الموجبة له لا نجد اي من هذين الشرطين المحددين حصراً ينطبق عليه وذلك لأن الاعباء الضريبية المترتبة بموجب هذا القانون لا يتم استحقاقها وتحصيلها بشكل فوري غير قابل للتأخير او التأجيل وانما هي ذات طبيعة لا يتم استحقاقها بصورة رئيسيه ولعملية الا في نهاية السنه ، ولا يجري تحصيلها او دفعها من قبل المكلفين الا خلال سنه ١٩٩٠ عن شهري

(١١ و ١٢) من عام ١٩٨٩ وخلال عام ١٩٩١ عما يتحقق من ضرائب بموجب هذا القانون لعام ١٩٩٠ ، اي ان العيب الضريبي الرئيسي المترتب بموجب هذا القانون المؤقت لا يتحصل ولا يدخل خزينة الدولة الا خلال العام المقبل ١٩٩١ وهذا ينفي عنه صفة الاستعجال او عدم التأخير التي هدف اليها المشرع الدستوري حسب احكام المادة (٩٤) من الدستور وبناء عليه فان هذا القانون المؤقت قد فقد الصفة الدستورية وجاء مخالفاً لاحكام الدستور نصاً وروحاً ، الامر الذي يجعله قانون باطلاً ويجوز الطعن به بعدم دستوريته لدى المحاكم اثناء النظر بأي قضية يثار بها هذا الطعن .

ثالثاً - قد يقال في معرض الرد على ما اسلفت بأن اغلب القوانين المؤقتة التي صدرت في الحقبة الماضية يجب ردها شكلاً لعدم دستوريته اذا لم تتحقق تلك الشروط المحددة حصراً حسب احكام المادة (٩٤) من الدستور ، وهنا اقول بأن الامر على اطلاقه فيما يتعلق بكافة تلك القوانين بل يجب التمييز بين نوعين منها على الأقل الاول : تلك التي كانت تصدر في غيبة المجلس وفي الوقت الذي لم يكن معلوماً لدى السلطة التنفيذية تاريخاً معيناً لاجراء الانتخابات او انعقاد المجلس ، نظراً للظروف الاستثنائية الطارئة .

اما النوع الثاني من القوانين المؤقتة التي يشوبها البطلان فهي تلك التي صدرت واستمرت في الصدور خلال فتره الدعوه لاجراء الانتخابات وبالذات ما صدر منها قبل اجراء عملية الاقتراع لايام قليلة كما هو الحال في هذا القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ٨٩ موضوع البحث ، والتي لم تتبلور اول بموجبه اية مراكز قانونية قبل انعقاد الدورة العادية لهذا المجلس ، لهذه الاسباب ولأسباب اخرى لا اريد الخوض في تفاصيلها كذلك التي تنص عليها المادة (١١١) من الدستور بأن الضرائب لا تفرض الا بقانون والقانون يحسب بنصوص الدستور وما يصدر عن السلطة التشريعية ، اما القوانين المؤقتة فانها لا تحمل معنى القانون بشكل مطلق وانما يكون لها قوة القانون كما ينص الدستور على ذلك ، وهذا يخرجها من دائرة اللفظ المطلق لكلمة القانون ولتوضيح الدلالة

هذا من الاجل

على ذلك نجد ان بعض النظم الدستورية في الدول العربية والعالمية تطلق على مثل هذه القوانين اسما ، مختلفة مثل اللوائح او المراسيم للتفريق بينها وبين القوانين من هنا ولجميع الاسباب والتوضيحات الألفه الذكر فانهي اقترح على المجلس المقرر ان يرفض هذا القانون شكلاً لعدم دستوريته واقترح على الحكومة الموقرة اعلان بطلانه لهذا السبب ايضاً وبهذا نكون قد اثبتنا حكومة ومجلس احترامنا للدستور واحكامه فعلاً لا مجرد قول فقط . وشكراً .

دولة رئيس الوزراء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انا اريد فقط من الناحية الشكلية ان ادافع عن هذا القانون المؤقت لانه
دستوري دستوري دستوري ليش دستوري ؟

نحن في عام ٨٩ كنا في حالة طارئة وحالة مالية صعبة وقاسية
ودينارنا كان معرض للأرتفاع والهبوط وعدم الاستقرار بحيث حصل
نتيجة هذا التذبذبات أرتفاع في الاسعار والكل يعلم ذلك لا احتاج الى
دليل على قيام هذه الحالة ، السبب المباشر لهذه الحالة هو توقف البنك
المركزي عن دفع العملات الصعبة وهذا ايضاً لا يحتاج الى دليل لأنه
معروف اللي يقول بده دليل ما يعرفه مستعد اجيب له دليل ، اذن
هناك حالة طارئة هذه الحالة الطارئة عندما طلبت الدولة قروض من البنك
الدولي وغيره طلب من الحكومة ان تعمل لتصحيح مسارها المالي
والاقتصادي ومن جملة هذا المسار هذا القانون لم يكن مقصود ان يصدر
هذا القانون لغياب مجلس ليس هذا هو التصدد ، التصدد هو ما طلب في
ذلك الوقت لتثبيت سعر الدينار ووضع هذا القانون المؤقت تلبية لتلك
الحاجة ، يجب ان لا يأخذ هذا القانون المؤقت مهتوراً ومفصلاً عن ذلك
الوقت وعن تلك الحاجة ، اي قانون في حالة وضعه اذا برته عن حاجة
المجتمع له بعد فترة من الزمن لقياس جميعه بده يتلخبط في هذا
الموضوع ، القوانين هي تلبية لحاجات المجتمع ليس وضع القوانين هو من
قبيل الترف هي تلبية لحاجات المجتمع وكان المجتمع بحاجة لمثل هذا
القانون لتستطيع الحكومة ان تأخذ قروض الدولارات لتثبيت سعر الدينار

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

بعضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٦/٣/١٩٩٠ ميلادية .

الأردني ، اصف الى ذلك وأرجو من الأخ النائب المحترم أن يعود الى الديوان العالي لتفسير الدستور ، الديوان العالي لتفسير الدستور حالة التقدير المستعجلة هي من حق مجلس الوزراء في وضع قانون مؤقت هو صاحب الحق بتقدير الحاجة المستعجلة وعندما اقول الديوان العالي لتفسير الدستور اصبح المجلس العالي لتفسير الدستور اصبح تفسيره جزءاً من هذا الدستور وهذا موجود في الدستور في التفسير ففسر ذلك، اقول هذا الكلام فقط لأنتع اخواني النواب بأن هذا قانون دستوري وإذا كان في خلال بعدم دستوريته فالمجلس العالي موجود وهو صاحب الصلاحية فقط في موضوع تفسير الدستور ، لا مجلس الوزراء هو صاحب الصلاحية ولا مجلس النواب ولا مجلس الاعيان الا اذا قرر مجلسكم الكريم بثلاثي الاعضاء ان يحيل هذا الموضوع للمجلس العالي لتفسير الدستور هذه هي الصلاحية فقط هذه بس مقدم .

أما في موضوع القانون من حيث الموضوع فلا مانع لدى الحكومة بعد أن قرر مجلسكم الكريم بأذخار المواد الرئيسية من قانون رقم (٤٠) إلى قانون رقم (٤) ليس لدى الحكومة مانع من رد هذا القانون .

والسلام عليكم وكفى المؤمنين

موافق المجلس الكريم على رد هذا القانون وعلى توصية اللجنة ؟

تفضل دولة الرئيس

معلش اخواني ، والله بنفسي احكي شي خارج الموضوع يا معالي الرئيس ، يعني هم الحكومة لي هذا الموضوع اخواني ان تبني الحزينة بناءً أعتقداً أنا امضيت ثلاثة ايام بلياليها في الجنوب وكنت قد ذكرت لبعض الاخوان الذين لم يكونوا في جلسات الجنوب ماذا رأيت في الجنوب ؟

وأيت مأساه حقيقية وأيت الجوع رأيت الفطح وعلمت بأنغام نقلت نتيجة الجوع أيضاً ، لم أرى بقعة خضراء في الجنوب علماً بأنني أقدر ما قطعت من مسافات على طرق مختلفة يمكن حوالي (ألفين) كيلو متر واجتمعت مع جميع القطاعات الشعبية وكانوا الاخره التواب من الجنوب موجهين أيضاً ، هذه الحالة تحتاج منا أن ننهي أنفسنا بلاننا وهذا القانون

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

جزء من هذا البناء نحن التزمنا بالطبقات الفقيرة ان لا نحملها شيء. اما القادرة فمن الواجب علينا ان نحمل شيء. لهؤلاء المعدمين ، حتى اليوم في الجلسة الاخيرة في الطفيلة احد الاخوة النواب ذكر لي بأنه لا يريد كان ان يسمع استغاثة او نطلب العون والممد من اخوانا او اشقاينا العرب، وذكرت له امام العموم بأن هذا موقف متناقض عندما ترفض كمقرر للجنة المالية قانون ضريبة دخل على شركات ربحت نتيجة هبوط الدينار بالشكل الرئيسي تضاعفت ارباحها الضعف وأخذ مثل شركة الفوسفات (مائة وأربعة وخمسين) مليون دينار ارباحها لو بدى اقدر (مائة وأربعة وخمسين) في السنة الماضية بدى اقسهم على اثنين ليش لأنه يصدر بالدولار ويحقق ارباح بالدينار فما هو المانع من ان ارفع الضريبة على مثل هذه الشركات او بنوك استفادت من العملة وتأخذهم الخزينة لتعتمد على نفسها وعندما نصل في يوم من الايام بأذن الله ان تكون موازنتنا متوازنة عندئذ بالفعل من العيب ان نذهب ونطرق ابواب الآخرين ، اما ما دمت في حالة مديونية هذه ما دمت في حالة بائسة في فصل الشتاء هذا ما دامت الافواه جائعة ساطرق الباب مرة ومرتين وعشرة مرات وعشرين مرة لا يوجد لي طريق آخر على الاطلاق ، وطلبت من الحضور اذا كان هنالك فرجة او فتحة مهما كانت بسيطة سأوسعها لعملها بوابه ولكن هذا هو واقعنا ان اشكر المجلس الكريم لنقل المواد الرئيسية من القانون (٤٠) الى القانون (٤١) لأنه هذا الذي كان يبهنا في هذا الموضوع ، لذلك هناك حالات طارئة كانت وضع هذا القانون من اجلها اضف الي ذلك بأن هذه الحكومة وعددت مجلسكم الكريم بأن لا تلجأ الى القوانين المؤقتة ابداً ، واشكركم والسلام عليكم .

القانون وافق المجلس الكريم على قرار اللجنة فيه برده ما صار تصويت قطعنا احنا التصويت بأن دولة الرئيس اعطيناه الحق ، السيد ليث شيبيلات تفضل

سيدني الرئيس ، اريد ان اتكلم في نقطة اثبوت وهي شكلية كنت اود ولا أدائم الموقف في قضايا القوانين المؤقتة ، الذي يريد ان يستند الى الشكلية وان يتخذ موقفاً في مواضع القوانين المؤقتة أمر محدد على ان

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شيبيلات

نلتزم دائماً بهذا الأمر لا ان نختار قانون بذاته ونترك القوانين الاخرى وننتجزها ان كان هنالك مخالفات بغض النظر دون الدخول في نقاش دستورية ام غير دستورية حتى لو كان رأي دولة الرئيس انه دستوري فلنا الحق ان نقول لا واذا رفضنا القانون فالطرفين دستوريين ولكننا نستعمل صلاحيتنا بالرفض اما ان يختار قانون اذا اردنا ان نستند دائماً الى الشكليه فلنلتزم كمجلس بهذا التوجه ولنرفض اي قانون مؤقت يخالف الشكل ، النقطة الدستورية التي توسعت هي ان القوانين المؤقتة كانت في بدايه الدستور قبل تعديلاته هي للنقح مما يستدعي نفاذ طارئة وكانت كالكوارث وغير ذلك ثم توسع في النص قليلاً واذا بالنص يستعمل على غايه وهو امر لا نريده الذي اريد ان اقله ان على هذا المجلس اذا أمر اذا استندنا مرة الى امر شكلي او غير ذلك ان نلتزم دائماً في ذلك وأن نرفض جميع القوانين من ناحية شكلية في النقطة الثانية هذا لأنه لا يجوز ان نستند مرة وان نترك مرة ، النقطة الثانية يا حيداً لو ان قوانين ضريبة الدخل تقدم مع الموازنة نبدأ هذه السنة ان تقدم قوانيننا مع الموازنة بحيث تكون ضريبة الدخل او التعديلات الخفيفة في ضريبة الدخل متمشية مع سياسة الموازنة لأننا ناقشنا الموازنة بالأمس وطالبنا بأمر ثم عندما ناقشنا ضريبة الدخل بعضنا يدري او دون اين يدري قد يكون اتخذ موقفاً مناقض لما توجه به قانون الموازنة هذان الأمران يسيران معاً قانون الموازنة وضريبة الدخل فهذا امر ايضاً أرجو دائماً عسى ان تأخذ فيه في المستقبل ان نقرن ضريبة الدخل او التعديلات مع قانون الموازنة بحيث تصدر وثيقتان السنويتان سوياً ويكون عندنا آليه متحركة لمعالجة امورنا. وشكراً.

شكراً ، الشيخ فيصل بن جازي .

معالي الرئيس ردأ على ما قاله دولة رئيس الوزراء اسمحوا لي ان اتوجه بالشكر وكل الشكر الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء . على هذه الجولة التقليدية وتنفيذ ما جاشه في خواطر المواطنين الكرام في محافظات الجنوب شاكرين لهم هذه الزيارة التي قاموا بها بترجمات جلالة الحسين المعظم . وشكراً .

معالي رئيس المجلس
السيد فيصل بن جازي

هذا من الامم

شكراً ، دولة رئيس الوزراء

أو التلغات لا يمكن تأجيلها ، والقانون الذي بين أيدينا ليس قانون اتفاق وإنما قانون جباية وأما أنا فافهم أن تحدث حالة طارئة تحتاج الى عشرة مليون خمسة مليون ،

قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية تدابير ضرورية مش طارئه .

تعم

الطائفة معروف الطوارئ، تيجي في المادة اللي بعدها في موضوع الطوارئ، اما هذ اتخاذ قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير وشرحت انه من التناجز الضرورية التي لا تحتمل التأخير أي يدي قطع اجنبي لتثبيت الدبنار ، فحسب تقديرات مجلس الوزراء في ذلك الوقت انه ضروري ان أخذ هذ القروض لتثبيت الدبنار وعلى أن اخرج هذ القانون المؤقت وشكر.

أيش ظل ، ما بقى في الموضوع هذا ظل في اشي ، هذا القانون صوت عليه الآن هل يوافق المجلس الكريم على رد هذا القانون ؟ موافقين .

قانون مؤقت رقم (٤٠) السنة ١٩٨٩

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم

ويعمل به اعتباراً من ١/١١/١٩٨٩ .

المادة ٢- يلغى نص البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي:-

١١- الأرباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات وبيعها

من الارباح الرأسمالية باستثناء الارباح الناجمة عن امتحان تجارة الاراضي والعقارات المتأتبة عن

بيع اراض وعقارات تم شراؤها او المباشرة في انشائها بعد نفاذ هذا القانون .

أحنا هذا الموضوع الآن انتهينا منه ، القانون الآن بدنا نطرحه اخ عبد

ان نص المادة الدستورية المذكورة لا يمكن ان يكون له اثر

القضية الأولى قضية ظروف طارئة وحاجات طارئة ثم قضية الاتفاق يعني

كتاب من الأصول

- المادة ٣- تعدل المادة (١٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (و) التالية اليها :-
 و - يتمتع الشخص الطبيعي بنصف الاعفاءات التي يستحقها بموجب الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) من هذه المادة اذا زاد دخله الخاضع للضريبة على (١٠٠٠٠) دينار في السنة وذلك قبل تنزيل الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (١٣ و ١٤) من هذا القانون .
- المادة ٤- تعدل المادة (١٤) من القانون الاصيل على النحو التالي :-
 أولا : بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
 أ- يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها على ان لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة .
 ثانيا : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
 ب- يعفى من الضريبة (٢٥٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة .
- المادة ٥- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
 ب- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :-
 ١- (٤٠٪) للشركات المساهمة العامة والخصومية وللشركات العادية غير المقيمة باستثناء الشركات المساهمة المنصوص عليها في البندين (٣ و ٢) من هذه الفقرة .
 ٢- (٥٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .
 ٣- (٥٥٪) للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصومية .
 ويشترط في كل الاحوال ان لا تقل الضريبة المستوفاة قبل اجراء اي تقاص من اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين (٣ و ٢) من هذه الفقرة عن (٣٥٪) من دخلها الصافي السنوي المعان في الحسابات قبل اجراء اي تخصيصات او توزيعات منه مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

- المادة ٦- تعدل المادة (٣٢) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (أ) التالية اليها واعادة ترقيم الفقرات (أ) و (ب) و (ج) الواردة فيها بحيث تصبح (ب) و (ج) و (د) على التوالي :-
 أ- على الرغم من اي نص مخالف في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يصدر قرارا ينشر في الجريدة الرسمية يحدد بوجبه الحد الادنى للضريبة لاي فئة من المكلفين محسوبة

بنسبة مئوية لا تزيد على (٢٪) من قيمة خدماتهم او مبيعاتهم او مستورداتهم السنوية ايها اكثر، والسنة او السنوات المشمولة بالقرار .

- معالي رئيس المجلس
 السيد الامين العام
- المادة التالية
- ٥- النظر في مواد جدول الاعمال للجلسة رقم اثنين وعشرين التي كان مقرر عقدها في صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٠/٣/٢٤ والموزع على السادة الاعضاء .
- معالي رئيس المجلس
 السيد الامين العام
- ومن المادة التي قرأتها :
- أ- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأنضم رقم ٣٨٢٦ تاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ والمتضمن احالة مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠ على مجلس النواب .

رئاسة الوزراء

الرقم : ت ق/٣٨٢٦

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧

الوافق : ١٩٩٠/٣/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ مع الاسباب الموجبه له .
 رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
 نسختين من مشروع القانون .

هذا من الأصيل

١٩٩٠/٢/١٠

الاسباب الموجبة

مشروع قانون حماية حق المؤلف

نظرا للتطور الكبير في حقول التأليف ، ونشوء عدد كبير من المؤسسات الخاصة والعامة في مجالات النشر ، وتداخل الحقوق الناجمة عن ذلك بين الناشر والمؤلف والموزع على الصعيدين المحلي والخارجي ، وزيادة الاعتناء على حقوق المؤلفين في انتاجهم الفكري .
ونتيجة لقيام الملكية بالتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بهذا الموضوع ، وبشكل خاص الاتفاقية العربية لحماية حق التأليف ، والاتفاقية العربية لتيسير تبادل الانتاج الثقافي ، ولكوننا اعضاء في كل من منظمة اليونسكو والوايو وغيرهما من المنظمات الدولية الاخرى ذات العلاقة بحماية حقوق التأليف .

وكذلك باعتبار ان القانون الوحيد المطبق لدينا منذ عهد بعيد ، هو القانون العثماني الصادر سنة ١٩١٠ .
لهذه الاعتبارات جميعا ولضمان حقوق المؤلفين في جميع مجالات الابداع ولما كسبه التطور الذي شهدته الملكية في هذا المجال ، ومسايرة التشريعات الحديثة العربية والدولية التي يعتبر الاردن جزءا مهما منها ومؤثرا فيها ... تقتضي الضرورة اصدار قانون حماية حق المؤلف .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون حماية حق المؤلف

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الثقافة
الابداع : تسليم المصنف الى المركز وفقا لاحكام هذا القانون .
المركز : مركز الابداع في اي دائرة او جهة رسمية يعتمدها الوزير .
المحكمة : محكمة البداية المختصة

مقرر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٢/١٠ ميلادية .

المادة ٣-أ- تتمتع بالحماية بموجب هذا القانون المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم ايا كان نوع هذه المصنفات او اهميتها او الغرض من انتاجها .

ب- تشمل هذه الحماية المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة او الصوت او الرسم او التصوير او الحركة ويوجد خاص :-

- ١- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة .
- ٢- المصنفات التي تلقى شفاها كالمحاضرات والخطب والمواظع .
- ٣- المصنفات المسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الاصطناعي .
- ٤- المصنفات الموسيقية سواء كانت مرقمة ام لم تكن او كانت مصحوبة بكلمات ام لم تكن .
- ٥- المصنفات السينمائية والاذاعية السمعية والبصرية .
- ٦- اعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية .
- ٧- الصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والاعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للارض .

٨- برامج الحاسوب .

ج- وتشمل الحماية عنوان المصنف الا اذا كان العنوان لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .

المادة ٤- يعتبر مؤلفا الشخص الذي ينشر المصنف منسوبيا اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف او بأي طريقة اخرى الا اذا قام الدليل على غير ذلك . ويسري هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط الا يكون هناك اي شك في شخصية المؤلف الحقيقية .

المادة ٥- مع عدم الاخلال بحقوق مؤلف المصنف الاصلي يتمتع بالحماية ويعتبر مؤلفا لاغراض هذا القانون:-

- أ- من قام بترجمة المصنف الى لغة اخرى او تحويله من لون من ألوان الآداب والفنون او العلوم الى لون آخر منها او تلخيصه او تحويله او تعديله او شرحه او التعليق عليه او فهرسته او غير ذلك من الواجه التي تظهره بشكل جديد .
- ب- المؤدي الذي ينقل الى الجمهور عملا فنيا وضعه غيره سواء كان هذا الاداء بالفناء او العزف او الايقاع او الالتقاء او التصوير او الرسم او الحركات او الخطوط او بأي طريقة اخرى .
- ج- مؤلفو الموسوعات والمختارات التي تشكل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها اعمالا فكرية ابداعية ، وكذلك مؤلفو المجموعات التي تتضمن مقتطفات مختارة من الشعر او النثر او الموسيقى او غيرها على ان يذكر في تلك المجموعات مصدر المقتطفات ومؤلفها .

هذا من الأصل

المادة ٦- إذا تم ابتكار المصنف لحساب شخص آخر فإن حقوق التأليف تعود للمؤلف المبتكر إلا إذا اتفق خطياً على غير ذلك .

المادة ٧- لا تشمل الحماية المنصوص عليها في هذا القانون المصنفات التالية الا اذا تميزت مجموعات هذه المصنفات بجهد شخصي ينطوي على الابتكار او الترتيب :-

أ- القوانين والأنظمة والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية والاتفاقيات الدولية وسائر الوثائق الرسمية والترجمات الرسمية لهذه المصنفات أو لأي جزء منها .

ب- الانبياء المنشورة او المذاعة او المبلغة بصورة علنية .

ج - المصنفات التي آلت الى الملكية العامة ، ويعتبر الفولكلور الوطني ملكا عاما لغايات هذه المادة ، على ان يارس الوزير حقوق المؤلف بالنسبة لهذه المصنفات في مواجهة التشويه او التحوير او الاضرار بالمصالح الثقافية .

المادة ٨- للمؤلف وحده :-

أ- الحق في ان ينسب اليه مصنفه وان يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلما طرح المصنف على الجمهور الا اذا ورد ذكر المصنف عرضا اثناء تقديم اخباري للاحداث الجارية .

ب- الحق في تقرير نشر مصنّفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .

الحق في اجراء اي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير او التثقيب او الحذف او الاضافة .

الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرقه ، على أنه إذا حصل أي حذف أو تغيير أو إضافة أو أي تعديل آخر في ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن هذا التعديل أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية أو الفنية أو إخلال بمضمون المصنف .

هـ- الحق في سحب مصنله من التداول اذا وجدت اسباب جديده ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت اليه حقوق الاستغلال المالي تعويضا عادلا .

المادة ٩- للمؤلف الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة يختارها ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي منه أو من يخلقه ويتضمن ذلك :-

١- الحق في أن يطبع مصنفه ويذيعه ويخرجه .

ب- الحق في استنساخ مصنعه بجميع الاشكال المادية بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي او التسجيل.

ج- الحق في ترجمة مصنّفه الى لغة أخرى او اقتباسه او توزيعه موسيقيا او اجراء اي تحويل عليه .

مجلس الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٦/٣/١٩٩٠ ميلادية .

٥- الحق في أن يجيز استعمال نسخة أو عدة نسخ من مصنفه للأشخاص الذي يستغلونها في أعمال التاجير والإعارة وغير ذلك من الأعمال المتعلقة بعرض المصنف على الجمهور .

د- الحق في نقل مصنفة الى الجمهور عن طريق التلاوة أو الالقاء أو العرض أو التمثيل أو النشر
الاذاعي أو التلفزيوني أو السينمائي أو أية وسيلة أخرى .

المادة ٩٠ - للمؤلف وحده الحق في نشر رسائله ولكن لا يجوز له أو لغيره ممارسة هذا الحق دون إذن مسبق من المرسل إليه أو ورثته إذا كان من شأن نشر تلك الرسائل أن يخلق ضرراً بالمرسل إليه .

لادة ١١-أ- يجوز لأي شخص بترخيص من المدير تجمعات ومظاهرات في الأماكن العامة.

واحدة على تاريخ تقديم طلب تصريح بترجمته الى المؤلف او الى الجهة التي قامت بترجمته الى لغة اجنبية اخرى اذا لم يكن اي منهما قد قام بترجمته الى اللغة العربية او سمح لجهة اخرى بذلك خلال تلك المدة ، وفي حالة صدور التصريح بالترجمة يستحق مؤلف المصنف او من كان قد ترجمه بتخصيص من المؤلف تعويضا عادلا من طالب التصريح بالترجمة .

تتتوي حماية المصنف الاجنبي في استقلاله عن طريق ترجمته الى اللغة العربية بمضي خمس سنوات على تاريخ نشره لأول مرة باللغة التي سيتم ترجم عنها .

المادة ٩٢- لا يجوز الحجز على حق المؤلف في أي مصنف غير أنه يجوز الحجز على نسخ المصنف التي تم نشرها ، ولا يجوز الحجز على المصنف الذي يتوفى مؤلفه قبل نشره ، إلا إذا ثبت أنه كان قد وافق على نشره قبل وفاته .

المادة ١٣- المؤلف ان يتصرف بحقوق الاستغلال المالي لمصنفه ، ويشترط في هذا التصرف ان يكون مكتوباً وان يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

المادة ١٤ - يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتاجه الفكري المستقبلي .

المادة ٩٥- أن نقل ملكية النسخة الأصلية من مصنف أو نسخة وحيدة أو عدة نسخ منه إلى الغير لا يتضمن نقل حق المؤلف على هذا المصنف إلى ذلك الغير غير أنه يحق لمن يملك هذه النسخة أو النسخ أن يعرضها على العامة ولا يكون ملزماً بتمكين المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

المادة ١٦- لا يترتب على حق مؤلف المصنف الجغرافي منع الغير من اخذ صورة او اكثر لذات الشيء موضوع المصنف ولو اخذت الصورة او الصور الجديدة من المكان نفسه وفي الظروف نفسها التي اخذت فيها الصورة الجغرافية الاولى للمصنف .

75

هذا من الأصول

أ- تقديم المصنف أو عرضه أو القاءه أو تشيله أو إيقاعه إذا حصل في اجتماع عائلي أو في اجتماع
جميعه أو منتدى خاص أو مدرسة ، ويجوز للفرق الموسيقية التابعة للدولة أو لأي شخص معنوي
عام إيقاع المصنفات الموسيقية ويشترط في ذلك أن لا يتأني عنه أي مردود مالي .

ب- الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصي الخاص وذلك بعمل نسخة واحدة منه بواسطة الاستنساخ أو
الترجمة أو الاقتباس أو التوزيع الموسيقي أو التمثيل أو الاستماع أو المشاهدة أو التصوير بأي شكل
آخر .

د- الاستشهاد بفقرات من المصنف في مصنف آخر يهدف الايضاح او الشرح او المناقشة او النقد او التثقيف او الاختبار وذلك بالقدر الذي يبرره هذا الهدف على ان يذكر المصنف واسم مؤلفه .

المادة ١٩- يجوز للصحف وغيرها من وسائل الاعلام ان تنشر دون اذن المؤلف الخطب والمحاضرات والاحاديث وغيرها من المصنفات الماثلة التي تلقى علنا او توجه الى العامة ، ويشترط في جميع هذه الحالات ان يذكر المصنف ومؤلفه على ان لمؤلف اي من هذه المصنفات نشره في مطبوع واحد او بآية طريقة او صورة اخرى يختارها .

المادة ٢١- لورثة المؤلف وحدهم الحق في تقرير نشر مصنفه الذي لم ينشر أثناء حياته إلا إذا كان المؤلف قد أوصى بعدم نشره أو حدد الوقت الذي يجوز نشره فيه ، فيجب التقيد بوصيته تلك .

للأداء ٢٣- لهيئات الإذاعة والتلفزيون الرسمية الحق في الإذاعة أو عرض المنتجات التي تقدم في المسارح أو في مكان عام آخر ، وعلى مديري هذه الامكنة تمكين الهيئات المذكورة من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لذلك ، وعلى تلك الهيئات بيان اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو خلفه والمستغل المكان الذي يقدم فيه المصنف اذا كان لذلك مقتضى .

المادة ٢٥- لا يحق لمن قام بعمل أي صورة أن يعرض أصل الصورة أو ينشره أو يوزعه أو يعرض أو ينشر أو يوزع نسخا عنها دون إذن من قتلته ، ولا يسري هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث قد وقعت علنا وكانت الصورة تتعلق برجال وسيميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عامة أو سمحت السلطات العامة بنشرها خدمة للمصالح العام ويشتراط في جميع الأحوال عدم عرض أي صورة أو نشرها أو توزيعها أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف من قتلته أو تعريض بكرامته أو سمعته أو وقاره أو مركزه الاجتماعي . على أن للشخص الذي قتلته الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الإعلام حتى ولو لم يسمح بذلك الشخص الذي قام بعمل الصورة الا إذا كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك .

المادة ٢٦- إذا لم يحمل أي مصنف اسم مؤلفه أو حمل اسماً مستعاراً فيعتبر الناشر لذلك المصنف مفوضاً حكماً من قبل المؤلف بممارسة حقوقه المنصوص عليها في هذا القانون إلى أن يعلن المؤلف عن شخصيته وشعبته .

- المادة ٢٧- إذا لم يمارس ورثة المؤلف لأي مصنف أو الشخص الذي يعتبر خلفا له حسب مقتضى الحال حقوقهم في الاستغلال المالي في المصنف ، فللوزير ممارسة تلك الحقوق بنشر المصنف أو إعادة نشره إذا لم يتم الوثه أو الخلف بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغهم خطيا من قبل الوزير ، دون أن يخل ذلك بحق الورثة أو الخلف حسب مقتضى الحال بالتعويض العادل عن نشر المصنف أو إعادة نشره .
- المادة ٢٨- للمؤلف التصرف في أي من حقوقه في المصنف على أساس المشاركة مع الغير بنسبة من الإرادة أو الربح الناتج عن الاستغلال المالي للمصنف من قبل ذلك الغير . ويشترط في ذلك أن يكون له الحق في الحصول على جزء اضافي من ذلك الإرادة أو الربح إذا تبين أن الاتفاق على استغلال مصنفه لم يكن عادلا بهفه ، أو أصبح كذلك لظروف وأسباب كانت خافية وقت التعاقد أو طرأت بعد ذلك .
- المادة ٢٩- للمؤلف مصنفات الفن التشكيلي الأصلية والمخططات الموسيقية الأصلية الحق في المشاركة في حصة كل عملة بيع بالزاد العلني لهذه المصنفات تلي أول تنازل عنها يجره المؤلف ويحدد النظام شروط ممارسة هذا الحق ونسبة المشاركة في حصة البيع وكيفية تخصيصها ويعتبر باطلا أي اتفاق أو قرعة ما يقيد أو يجري بصورة تخالف أحكام هذه المادة ، على أنه يشترط في ذلك أن لا يسري هذا الحكم على مصنفات من العمارة والفنون التطبيقية .
- المادة ٣٠- يمدد مدة الحماية على حقوق المؤلف المبنية في هذا القانون طيلة حياة المؤلف ولمدة ثلاثين سنة بعد وفاته ، أو بعد وفاة آخر من بقي حيا من الذين اشتركوا في تأليف المصنف إذا كانوا أكثر من مؤلف واحد .
- المادة ٣١- تسري الحماية للمصنفات التالية لمدة ثلاثين سنة تبدأ من تاريخ نشرها :-
- أ- مصنفات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والتصوير الفوتوغرافي التي لا تكون ذات طابع انشائي بحيث تقتصر على نقل المناظر نقلا آليا .
 - ب- مصنفات الفنون التطبيقية .
 - ج- أي مصنف يكون مؤلفه أو صاحب الحق فيه شخصا معنويا .
 - د- المصنف الذي ينشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفه .
 - هـ- المصنف الذي لا يحمل اسم مؤلفه أو يحمل اسما مستعارا على أنه إذا كشف المؤلف عن شخصيته خلال مدة الحماية فتبدأ هذه المدة من تاريخ وفاة المؤلف .

- المادة ٣٢- تسري الحماية للمصنفات التالية لمدة خمس عشرة سنة بعد وفاة المؤلف :-
- أ- برامج الحاسبات الالكترونية .
 - ب- المصنفات المترجمة .

- ج- اللوحات والمخطوطات والمنحوتات والرسوم والصور والخرائط المعمارية أو الجغرافية أو السطحية .
- المادة ٣٣- أ- يعتبر المصنف منشورا من تاريخ وضعه في متناول الجمهور لأول مرة ، ولا ينظر في ذلك إلا إعادة نشره ، إلا إذا أدخل المؤلف عند إعادة نشره تعديلات أساسية يمكن اعتباره معها مصنفًا جديداً .
- ب- إذا كان المصنف يتكون من عدد من الأجزاء أو المجلدات نشرت منفصلة في أوقات مختلفة فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلا وذلك بالنسبة إلى تاريخ النشر .
- المادة ٣٤- أ- بعد انقضاء مدة الحماية المنصوص عليها في هذا القانون لأي مصنف أو عند انقطاع ورثة مؤلفه أو عدم وجود أي خلف له قبل انقضاء مدة الحماية ، يؤول المصنف إلى الملكية العامة بحيث يحق لأي شخص أن يطبعه أو ينشره أو يترجمه إذا كان قد تم طبعه أو نشره أو ترجمته قبل ذلك .
- ب- وأما إذا لم يكن المصنف المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قد طبع أو نشر أو ترجم قبل إبولته إلى الملكية العامة فلا يجوز استغلال أي حق فيه بما في ذلك طبعه أو نشره أو ترجمته إلا بترخيص من الوزير ويسري هذا الترخيص لمدة خمسة عشرة سنة على أن يعتبر ملغى إذا لم يمارسه صاحبه خلال سنة واحدة أو إذا بدأ به ثم توقف بعد ذلك عن ممارسته لسنة كاملة .
- المادة ٣٥- أ- إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف واحد بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في التأليف فيعتبرون جميعا مالكيين للمصنف بالتساوي إلا إذا اتفقوا على غير ذلك ، ولا يجوز لأي منهم في هذه الحالة ممارسة حقوق المؤلف في المصنف إلا باتفاقهم جميعا ولكل منهم الحق في رفع الدعوى عند وقوع أي اعتداء على حق المؤلف .
- ب- وأما إذا كان من الممكن فصل نصيب كل من المشتركين في تأليف المصنف عن نصيب شركائه الآخرين فيحق لكل منهم استغلال حق المؤلف في الجزء الذي ساهم في تأليفه على أن لا يلحق ذلك أي ضرر باستغلال المصنف نفسه أو يحجب بحقوق سائر الشركاء في المصنف إلا إذا اتفق على غير ذلك .
- ج- إذا اشترك جماعة في تأليف مصنف بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويسمى المصنف الجماعي والتزم ذلك الشخص بنشره باسمه وتحت إدارته وبحيث اندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذي قصد اليه ذلك الشخص من المصنف أو الفكرة التي ابتكرها له بحيث لا يمكن فصل العمل الذي قام به كل من المشتركين في تأليف المصنف وتقييمه على حده ، فيعتبر الشخص الذي وجه ونظم ابتكار المصنف مؤلفا له ويكون له وحده ممارسة حقوق المؤلف فيه .

هذا من المجلد

المادة ٣٦-أ- في حالة اشتراك أكثر من شخص في تأليف مصنف موسيقي غنائي يكون لمؤلف الشرط الموسيقي فيه وحده الحق في الترخيص للغير بالأداء العلني للمصنف كله أو السماح بتنفيذه أو بثه أو بعمل نسخ منه على أن لا يخل ذلك بحق مؤلف الشرط الأدبي من المصنف إذا أن له الحق في نشر الشرط الخاص به وحده دون أن يكون له حق التصرف فيه ليكون أساسا لمصنف موسيقي آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

ب- وأما المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بموسيقى وكذلك الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفي جميع المصنفات الأخرى المماثلة يكون لمؤلف الشرط غير الموسيقي من المصنف الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بثه أو بعمل نسخ منه ، وأما مؤلف الشرط الموسيقي من المصنف فيكون له حق التصرف في الموسيقى وحدها على أن لا تستعمل هذه الموسيقى في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة ٣٧-أ- يعتبر شريكا في تأليف المصنفات السينمائية الجغرافية والأدبية والتلفزيونية :-

- ١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج .
- ٢- من قام بتحويل المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائما للتنفيذ .
- ٣- مؤلف الحوار في المصنف السينمائي أو الأدبي أو التلفزيوني .
- ٤- واضع الموسيقى للمصنف إذا قام بوضعها خصيصا له .
- ٥- مخرج المصنف إذا باشر رقابة فعلية على تنفيذه وقام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف .

ب- إذا كان المصنف مبسطا من مصنف آخر سابق عليه أو مستخرجا منه ، فيعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكا في المصنف الجديد .

ج- مؤلف السيناريو للمصنف الأدبي ولن قام بتحويله ولؤلف الحوار فيه ولمخرجه مجتمعين الحق في عرض المصنف الجديد دون أن يكون لواضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى الاعتراض على ذلك ، على أن لا يخل ذلك بحقوقه المترتبة له على تأليف المصنف أو وضعه ولكل من مؤلف الشرط الأدبي والشرط الموسيقي في المصنف الحق في نشر الشرط الذي يخصه بطريقه أخرى غير السينما أو الأذاعة أو التلفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

د- إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف المصنف عن القيام بما يجب عليه القيام به أو عن إتمام العمل المطلوب منه فلا يترتب على ذلك منع أي من المشتركين الآخرين في تأليف المصنف من استعمال الجزء الذي إجهزه منه ، على أن لا يخل ذلك بالحقوق التي تترتب لأي منهم بسبب اشتراكه في تأليف المصنف .

هـ- يعتبر منتجا للمصنف السينمائي أو الأذاعي أو التلفزيوني الشخص الذي يتولى تحقيق هذا المصنف أو يتولى مسؤولية هذا التحقيق ويضع في متناول المؤلفين له الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وإخراجه .

و- يعتبر المنتج ناشرا للمصنف السينمائي أو الأذاعي أو التلفزيوني وتكون له جميع حقوق الناشر على المصنف وعلى نسخه ويكون طيلة مدة المتفق عليها لاستغلال المصنف نائبا عن المؤلفين له وعن خلفهم في التعاقد مع الغير على عرض المصنف واستغلاله وذلك دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية والموسيقية الأخرى المكتسبة ، إلا إذا تم الاتفاق على غير ما نص عليه في هذه الفقرة .

المادة ٣٨- يخضع لأحكام الإبداع المنصوص عليها في هذا القانون كل مصنف ينشر أو يطبع في المملكة مؤلف أردني أو غير أردني كما يخضع لهذه الأحكام كل مصنف ينشر أو يطبع خارج المملكة مؤلف أردني إذا تم توزيعه داخلها ، على أن يتم الإبداع في المركز دون مقابل قبل عرض المصنف للبيع أو التوزيع في المملكة ، وأن تكون النسخ المودعة مطابقة للمصنف من جميع الوجوه ومن أجود نسخة المنتجة ويخضع المصنف عند إعادة طبعه لأحكام الإبداع بموجب هذا القانون .

المادة ٣٩- يكون كل من مؤلف المصنف والناشر له وصاحب المطبعة التي طبع فيها والمنتج والموزع له مسؤولا عن أيداعه ، كما يكون المستورد لأي مصنف ومن هو في حكمه مسؤولا عن إيداع المصنف الذي طبع أو نشر أو انتج خارج المملكة مؤلف أردني .

المادة ٤٠- يعطى كل مصنف رقم إيداع خاص ويتولى المركز استخلاص البيانات الفنية من المصنف وذلك لغايات الفهرسة والتصنيف للمصنفات المطبوعة وفقا للقواعد والأصول المتبعة في هذا المجال ، وتسلم هذه البيانات إلى صاحب الشأن لتثبيتها على المصنف .

المادة ٤١- يكون كل من المؤلف للمصنف إذا كان كتابا ، وناشره وصاحب المطبعة التي طبع فيها مسؤولا عن تثبيت بيانات الفهرسة والتصنيف ورقم الإيداع وتاريخه على ظهر صفحة عنوان المصنف وأما المصنفات من غير الكتب فيثبت رقم الإيداع في أي مكان ظاهر من المصنف .

المادة ٤٢- على كل مطبعة أو جهة تتولى طبع المصنف أو نشره أو إنتاجه أو توزيعه في المملكة أن تقدم كل ستة أشهر بيانا بالمصنفات التي طبعتها أو نشرتها أو انتجتها أو وزعتها وفق النموذج الذي يعدة المركز لهذه الغاية .

المادة ٤٣- يصدر المركز بيانات بيلوغرافية دورية على شكل قوائم أو قهارس تتضمن المصنفات التي أودعت لدى المركز ، كما يتولى مهام الإعلام البيلوغرافي في هذا المجال .

هذا من الأصل

المادة ٤٤- يتولى المركز تنظيم فهرس موحد للتعريف بالمصنفات المنشورة في المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق في المملكة يبين فيه المكان الذي يوجد فيه كل مصنف ، كما تحدد فيه المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق التي يشملها الفهرس الموحد والالتزامات والواجبات المطلوبة منها بقرار من الوزير .

المادة ٤٥- لا تسمح الدعوى بحماية حقوق المؤلف في أي مصنف لم يتم ابداعه لدى المركز وفقا للاحكام والجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤٦- أ- للمحكمة بناء على طلب المؤلف أو أي من ورثته أو خلفه ان تتخذ الاجراءات التالية بالنسبة لأي مصنف تعرضت حقوق المؤلف فيه أو حقوق ورثته أو خلفه للاعتداء على ان يتضمن الطلب وصفا شاملا ومفصلا للمصنف :-

١- وقف طبع المصنف أو نشره أو توزيعه أو عرضه أو منع ادائه العلني ويشمل هذا الحكم أي جزء اقتبس منه دون حق .

٢- الحجز على المصنف الاصيل أو نسخه أو الصورة التي اخذت عنه ، وكذلك على المواد المستعملة في اعاده نشره على ان لا تكون صالحة لعمل آخر .

٣- الحجز على الايرادات الناتجة عن استغلال المصنف الذي يتم نشره عن طريق الاداء العلني .

ب- يقدم الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة مشفوعا بكفالة تضمن ما يلحق المستدعي ضده من عطل وضرر اذا تبين ان الطالب غير محق في دعواه ، ويجوز تقديم الطلب قبل اقامة الدعوى أو عند اقامتها أو اثناء رؤيتها ، وإذا قررت المحكمة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو أي منها قبل اقامة الدعوى فيجب على الطالب ان يقدم دعواه خلال ثمانية ايام من تاريخ قرار المحكمة ، وإذا لم تقدم الدعوى خلال هذه المدة تصبح الاجراءات التي اتخذتها المحكمة ملغاة حكما .

ج- للمتضرر من أي إجراء تتخذه المحكمة بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الطعن فيه لدى المحكمة التي لها بعد سماع اقوال الطرفين تأييد قرارها السابق أو الفأوه كليا أو جزئيا أو تعيين قيم تكون مهمته اعادة نشر المصنف أو عرضه أو ادائه العلني على ان يردع الايراد الناتج من ذلك في خزانة المحكمة حتى انتهاء المحاكمة ، وتقرر المحكمة الجهة التي تعود اليها تلك الايرادات في ضوء ما تحكم به في النواحي الاخرى من القضية .

المادة ٤٧- أ- للمحكمة بناء على طلب المؤلف أو أي من ورثته أو خلفه ان تحكم باتلاف نسخ المصنف أو الصورة المأخوذة عنه الذي نشر بصورة غير مشروعة والمواد التي استعملت في نشره بشرط ان لا تكون صالحة لعمل آخر ، ولها بدلا من اتلافها ان تحكم بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير

صالحة للاستعمال ، على انه اذا تبين للمحكمة ان حق المؤلف في المصنف ينتضي بعد سنتين من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية فلها ان تحكم بدلا عن ذلك بتثبيت الحجز وقاء لما تقتضي به للمؤلف من تعويضات .

ب- لا يجوز الحكم باتلاف نسخ أي مصنف أو الصور المأخوذة عنه أو تغيير معالمها اذا كان النزاع يتعلق بترجمة المصنف الى اللغة العربية ويجب ان يقتصر حكم المحكمة في هذه الحالة على تثبيت الحجز على المصنف أو على نسخة أو على الصور المأخوذة منه حسب مقتضى الحال .

ج- للمحكمة ان تحكم بمصادرة نسخ المصنف أو الصور المأخوذة عنه والمواد التي استعملت في اخراجها وبيعها وذلك في حدود ما يفي منها بتعويض المؤلف عن الضرر الذي اصابه ، وذلك بدلا من اتلاف تلك النسخ والصور أو تغيير معالمها أو اتلاف تلك المواد .

د- لا يجوز في أي حالة من الحالات ان تكون المباني وما يظهر فيها أو عليها من نحت ورسوم وزخارف واشكال هندسية محل حجز ، كما لا يجوز الحكم باتلافها أو تغيير معالمها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري الذي استعملت تصاميمه للبناء ورسومه فيه بصورة غير مشروعة ، على ان لا يخل ذلك بحقوقه في التعويض العادل عن ذلك .

المادة ٤٨- يجوز الحكم باعادة الحال في أي مصنف تعرضت حقوق المؤلف فيه للاعتداء ، الى ما كانت عليه بما في ذلك اجراء أي تعديل فيه أو حذف اجزاء منه لتحقيق تلك الغاية .

المادة ٤٩- للمؤلف الذي وقع الاعتداء على أي حق من الحقوق المقررة له على مصنفه بمقتضى احكام هذا القانون الحق في الحصول على تعويض عادل عن ذلك على ان يراعي في تقديره مكانة المؤلف الثقافية وقيمة المصنف الادبية أو العلمية أو الفنية له ومدى استفادة المعتدي من استغلال المصنف ويعتبر التعويض المحكوم به للمؤلف في هذه الحالة دينا ممتازا على صافي ثمن بيع الاشياء التي استخدمت في الاعتداء على حقه وعلى المبالغ المحجوزة في الدعوى .

المادة ٥٠- للمحكمة بناء على طلب المحكوم له ان تقرر نشر الحكم الذي تصدره بموجب هذا القانون في صحيفة يومية أو اسبوعية محلية واحدة أو اكثر على نفقة المحكوم عليه .

المادة ٥١- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :-

١- كل من باشر بغير حق احد الامتيازات المنصوص عليها في المواد (٨) و (٩) و (١٠) من هذا القانون .

٢- كل من يعرض للبيع مصنفا مقلدا أو نسخا عنه مع علمه بأنه مقلد أو يذيعه على الجمهور بأي طريقة كانت أو ادخله الى الملكية أو اخرجها منها .

هكذا من المأمور

ب- وفي حالة التكرار لاي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يحكم على مرتكبها بالحد الاعلى لمعقوبة الحبس والمحكمة في هذه الحالة الحكم باغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة لمدة لا تزيد عن سنة او وقف ترخيصها لمدة معينة او بصورة نهائية .

المادة ٥٢- كل من خالف احكام المواد (٣٩) و (٤٠) و (٤٢) و (٤٣) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار ولا يعفيه الحكم عليه بهذه العقوبة من تنفيذ الاحكام المنصوص عليها في تلك المواد .

المادة ٥٣- تسري احكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين الاردنيين والاجانب التي تنشر في المملكة وعلى مصنفات المؤلفين الاردنيين التي تنشر خارج المملكة اما مصنفات المؤلفين الاجانب التي تنشر خارج المملكة فتراعى بشأنها الاتفاقات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل .

المادة ٥٤- تسري احكام هذا القانون على المصنفات الموجودة عند العمل به ، وذلك باستثناء المواد (٤٠) و (٤٢) و (٥١) و (٥٢) فان احكامها لا تسري الا على الوقائع والافعال التي تتم بعد العمل باحكام هذا القانون .

المادة ٥٥- تسري احكام هذا القانون على الوقائع والاتفاقات التي تقع او تبرم بعد العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت او نفذت لأول مرة قبل ذلك ، على انه عند حساب مدة الحماية لتلك المصنفات تحسب المدة الواقعة بين سريان مدة الحماية وتاريخ العمل بهذا القانون .

المادة ٥٦- تحسب العدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الشمسي .

المادة ٥٧- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٨- يلغى قانون حق التأليف العثماني واي قانون او تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ٥٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس
الجميع

معالي رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة القانونية ؟
موافقون

السيد حسين مجلي تفضل

ارجو سيدي الرئيس ان تسمح لي بالاقتراح التالي :

الدوره هذه اليوم في نهايتها وارى ان اهم ما على جدول اعمالها هو قانون هام قد يكون اهم قانون يمر على هذه الدوره وهو قانون محكمة العدل العليا لأن مهمه المجلس الاولى هي مهمه تشريعية فارجو ان يوافق

المجلس الكريم على ان يرى هذا القانون ابتداء ثم يرى ما على جدول الاعمال فيما بعد ذلك .

شكراً

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم من يوافق وعد الاصوات ، المرافقين الآن الاخ جمال

السيد جمال الصرايره

قضيه الطعون سيدي الرئيس فأمل ان نبدأ بالطعون أولاً لانه ليس من المعقول ان تنتهي الدوره وقرار الطعون لم ينتهي بعد وبعد الطعون نبدأ بالقانون

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الترتيب الطعون أولاً ثم القانون الذي تفضل فيه ثانياً من يوافق يرفع يده لو سمحتم من يوافق على النظر في قرار الطعون ثم في القانون وهي لا تأخذ شيئاً الطعون . موافقون

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

موافقه ونبدأ بالطعون ، السيد الامين العام قرارات اللجان :

١. قرارات لجنة الطعون الثانية :

أ- قرار رقم (٣) والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عادل المدانات .

والذي يطعن بصحة نيابة سعادة السيد عيسى مدانات .

تفضل اخ عيسى اشرب قهوه ، تفضل السيد المقرر

معالي رئيس المجلس

مقرر لجنة الطعون

السيد سليم الزعبي

لجنة الطعون الثانية

لمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم .

قرار لجنة الطعون الثانية رقم (٣)

الصادر بالطعن المقدم من السيد عادل المدانات

ضد صحة انتخاب ونهاية النائب السيد عيسى مدانات

تقدم المستدعي السيد عادل المدانات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ ، باستدعاء سجل في مجلس الامة طلب فيه اعادة جمع الارقام التي حصل عليها والارقام التي حصل عليها النائب السيد عيسى المدانات بموجب الضبوط المعروفة في الصناديق ليظهر المجموع الصحيح الذي حصل عليه السيد عيسى المدانات مقارنة مع المجموع الذي

هكذا من الأهل

حصل عليه الطاعن وقد ارفق مع استدعاء الطعن كشفاً بأرقام تسعة عشر صندوقاً من صناديق الاقتراع اوضح فيه حسب ادعائه وجود تباين بين عدد الاصوات التي حصل عليها النائب السيد عيسى المدانات والاصوات التي سجلت بصورة غير قانونية له على اللوحة .

وطالب ايضا اجرا التحقيق واستماع البيّنات واعادة الفرز لصناديق الاقتراع في محافظة الكرك وبالنسبة لطلب الغاء صفة نيابة النائب السيد عيسى المدانات وتثبيت عضوية الفائز الحقيقي .

بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٢ ، اجتمعت اللجنة برئاسة سعادة النائب الدكتور ماجد خليفه وحضور مقرر اللجنة سعادة النائب السيد سليم الزعبي واصحاب السعادة النواب اعضاء اللجنة السادة ، جمال الخريشا ، د . محمد ابو عليم ، محمد علي الدردور ، نادر الظهيريات ، وقد نظرت اللجنة في الطعن قبلته من حيث الشكل لتقديمه ضمن المدة القانونية ولترقيعه من قبل الطاعن .

وقد ارسلت اللجنة نسخة من استدعاء الطعن للنائب المستدعي ضده الذي اجاب على استدعاء الطعن نظماً ووقعت اجابته على خمس صفحات وطلب بالنتيجة رد الطعن .

ثم عقدت اللجنة جلسات متعددة حضر بعضها بالاضافة للاعضاء المذكورة اسماؤهم سابقا سعادة النائب السيد منصور مراد .

استمعت اللجنة خلالها الى اقوال المستدعي السيد عادل المدانات والمستدعي ضده النائب السيد عيسى المدانات ، كما استمعت الى اقوال محافظ الكرك وقدم مذكرة اوضح فيها ملابس الانتخابات النيابية في محافظة الكرك بصورة عامة وخلص فيها الى صحة الانتخابات ، بعد ان رد على ادعاءات المستدعي .

وقد جلبت اللجنة كافة صناديق الاقتراع ومحاضر نتائج هذه الصناديق واللوحات الفرعية بكل صندوق واللوحة الرئيسية لنتائج الانتخابات ، حيث قام عطوفة محافظ الكرك السيد اسماعيل دهيمان الزين ورفقته نائبه السيد عبد العلايا والسيد عبد الله المعايطة بتسليم صناديق الاقتراع واللوحات الى اللجنة حيث قامت بايداع هذه الصناديق واللوحات في احدى غرف مجلس الامة .

وحيث ان الطعن يتّصّب اساسا على جمع ارقام محاضر الصناديق فقد قامت اللجنة وبحضور الطاعن بما يلي :-

اولا : اجراء مقارنة بين محاضر كل صندوق من صناديق الاقتراع البالغ عددها (١٤٧) صندوقاً مع اللوحة الفرعية لكل صندوق ومع اللوحة الرئيسية ايضا .

ثانياً : فرز عينة مكونة من خمسة عشر صندوقاً من التي شكك الطاعن بصحتها وهذه الصناديق هي ذوات الارقام (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (٨٠) ، (١١٢) ، (١١٣) ، (٨١) ، (٨٢) ، (٨٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٧) ، (١١٥) ، (١٣٤)

ثالثاً : جرى جمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته ، وقد تبين للجنة ما يلي :

اولاً : بعد قيام اللجنة بفرز العينة المشار اليها اعلاه فقد تبين وجود التطابق الكامل بين الاصوات التي سجلت للمطعون بصحة نيابته في محضر الصندوق وبين الاصوات الموجودة له بين اوراق اقتراع نفس الصندوق بعد فرزها .

وبالتالي يعتبر ما اوردته الطاعن من ادعاءات في الكشف الذي ارفقه مع طعنه بغير اساس من الصحة .

ثانياً : وجدت اللجنة بالمقارنة بين محضر كل صندوق ولوحته الفرعية وجود التطابق الكامل بينهما وبالرغم من وجود بعض الخلافات البسيطة بين محاضر الصناديق ولوحاتها الفرعية من جهة واللوحة الرئيسية من جهة اخرى ، الا ان ذلك لم يغير من نتيجة الانتخابات من حيث تحديد الفائز والخاسر فيها بحيث بقي المطعون من صحة نيابته متقدماً على الطاعن بعد جمع اصواتهما في محاضر الصندوق واللوحات الفرعية واللوحة الرئيسية بمارق كبير . وان اللجنة ترى ان الوثيقة الاله بتحديد عدد الاصوات هي محضر ضبط كل صندوق وتقدم باهميتها على اللوحة الرئيسية .

ثالثاً : قامت اللجنة بجمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته في جميع صناديق الاقتراع والبالغ عددها (١٤٧) صندوقاً فوجدت ان نتيجة الانتخابات صحيحة وان النائب السيد عيسى المدانات فائزاً فيها وعليه فان اللجنة توصي بما يلي :

التوصية

اعتبار نيابة النائب السيد عيسى المدانات صحيحة ورد الطعن المقدم من السيد عادل المدانات .
توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الطعون الثانية

ابن عام مجلس الامة
هاني خير

هذا من الأصيل

مجلس النواب

معالي رئيس المجلس
السيد الأمين العام
معالي رئيس المجلس
السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟
موافقة

موافقة ، السيد الأمين العام

٣- قرار رقم (٤) والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد عادل المدانات ،
والذي يطعن بصحة نيابة سعادة السيد عبدالله الزريقات .

تفضل اخ عبدالله اشرب شاي ، السيد مقرر اللجنة

معالي رئيس المجلس
مقرر لجنة الطعون
السيد سليم الزعبي
لجنة الطعون الثانية
لمجلس النواب

قرار رقم " ٤ "

الصادر بالطعن المقدم من السيد عادل المدانات

ضد صحة انتخاب ونيابة النائب السيد عبد الله الزريقات

تقدم المستدعي السيد عادل المدانات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧ باستدعاء سجل في مجلس الأمة ، طلب فيه إعادة جمع الأرقام التي حصل عليها ، والأرقام التي حصل عليها النائب السيد عبد الله الزريقات بموجب الضبوط المحفوظة في الصناديق ليظهر المجموع الصحيح الذي حصل عليه الطاعن ، وقد أرفق مع استدعاء الطعن كشفاً بأرقام تسعة عشر صندوقاً من صناديق الاقتراع ، أوضح فيه حسب ادعائه وجود تباين بين عدد الأصوات التي حصل عليها النائب السيد عبد الله الزريقات ، والأصوات التي سجلت بصورة غير قانونية له على اللوحة .

وطلب أيضاً إجراء تحقيق واستماع البينات وإعادة الفرز لصناديق الاقتراع في محافظة الكرك ، وبالنتيجة طلب إلغاء صحة نيابة النائب السيد عبد الله الزريقات ، وتثبيت عضوية الفائز الحقيقي .

بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٢ اجتمعت اللجنة برئاسة سعادة النائب الدكتور ماجد خليفه ، وحضور مقرر اللجنة سعادة النائب السيد سليم الزعبي ،

وأصحاب السعادة النواب أعضاء اللجنة السادة :

جمال الحريشا ، الدكتور محمد أبو عليم ، محمد علي الدردور ، نادر الظهيرات .

وقد نظرت اللجنة في الطعن ، فقبلته من حيث الشكل لتقدمه ضمن المدة القانونية ولتوقيعه من قبل الطاعن .

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١١٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

وقد أرسلت اللجنة نسخة من استدعاء الطعن للنائب المستدعي ضده الذي أجاب على استدعاء الطعن خطياً ووقعت إجابته على صفحتين وطلب بالنتيجة رد الطعن .

ثم عقدت اللجنة جلسات متعددة حضر بعضها بالاضافة للأعضاء المذكورة أسماؤهم سابقاً : سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد . استمعت اللجنة خلالها الى أقوال المستدعي السيد عادل المدانات والمستدعي ضده النائب السيد عبد الله الزريقات ، كما استمعت الى أقوال محافظ الكرك ، وقدم مذكرة أوضح فيها ملابس الانتخابات النيابية في محافظة الكرك بصورة عامة ، وخلص فيها الى صحة الانتخابات ، بعد أن رد على ادعاءات المستدعي . وقد جلبت اللجنة كافة صناديق الاقتراع ومحاضر نتائج هذه الصناديق واللوحات الفرعية بكل صندوق واللوحة الرئيسية لنتائج الانتخابات ، حيث قام عطوفة محافظ الكرك السيد اسماعيل دهيان الزبي ورفقته نائيه السيد عبد العالبا ، والسيد عبد الله المعايطة ، بتسليم صناديق الاقتراع واللوحات الى اللجنة ، حيث قامت بإبداء هذه الصناديق واللوحات في إحدى غرف مجلس الأمة .

وحيث أن الطعن ينصب أساساً على جمع أرقام محاضر الصناديق فقد قامت اللجنة وبحضور الطاعن ، بما يلي :

أولاً : إجراء مقارنة بين محاضر كل صندوق من صناديق الاقتراع البالغ عددها (١٤٧) صندوقاً مع اللوحة الفرعية لكل صندوق ومع اللوحة الرئيسية أيضاً .

ثانياً : فرز عينة مكونة من خمسة عشر صندوقاً من التي شكك الطاعن بصحتها وهذه الصناديق هي ذوات الأرقام (١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١١٥ ، ١٣٤)

ثالثاً : جرى جمع كامل الأصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته ، وقد تبين للجنة ما يلي :

١- بعد قيام اللجنة بفرز العينة المشار إليها أعلاه ، فقد تبين وجود التطابق الكامل بين الأصوات التي سجلت للمطعون بصحة نيابته في محضر الصندوق وبين الأصوات الموجودة له بين أوراق اقتراع نفس الصندوق بعد فرزها . وبالتالي ، يعتبر ما أورده الطاعن من ادعاءات في الكشف الذي أرفقه مع طعنه بغير أساس من الصحة .

٢- وجدت اللجنة بالمقارنة بين محضر كل صندوق ولوحة الفرعية وجود التطابق الكامل بينهما وبالرغم من وجود بعض الخلافات البسيطة بين محاضر الصناديق ولوحاتها الفرعية من جهة ، واللوحة الرئيسية من جهة أخرى ، إلا أن ذلك لم يغير من نتيجة الانتخابات من حيث تحديد الفائز والخاسر فيها ، بحيث بقي المطعون من صحة نيابته متقدماً على الطاعن بعد جمع أصواتهما في محاضر الصندوق واللوحات الفرعية واللوحة الرئيسية بتاريخ كبير .

هكذا من الأهل

وأن اللجنة ترى أن الوثيقة الأهم بتحديد عدد الأصوات ، هي محضر ضبط كل صندوق وتتقدم بأهميتها على اللوحة الرئيسية .

٣- قامت اللجنة بجمع كامل الأصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابته في جميع صناديق الاقتراع والبالغ عددها (١٤٧) صندوقاً ، فوجدت أن نتيجة الانتخابات صحيحة وأن النائب السيد عبد الله الزريقات فائزاً فيها ، وعليه فإن اللجنة توصي بما يلي :

العوصية :

اعتبار نيابة النائب السيد عبد الله الزريقات صحيحة ، ورد الطعن المقدم من السيد عادل المدانات .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزهمي
معالي رئيس المجلس
مقرر لجنة الطعون
السيد سليم الزهمي

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟
موافقة

موافقة ، السيد الامين العام

ج- قرار رقم (٥) والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور شاهر الرواشدة ، والذي يطعن بصحة انتخابات محافظة الكرك عن مقاعد المسلمين .

الاغران الى من الكرك يشربوا الشاي ، مطعون في معالي وزير العدل

نعم سيدي .

السيد القرو

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الطعون الثانية
مجلس النواب

قرار رقم (٥)

قرار لجنة الطعون الثانية الصادر بالطعن المقدم من الدكتور المحامي شاهر علي سليمان الرواشدة ضد صحة انتخابات الكرك عن مقاعد المسلمين في المحافظة .

تقدم المستدعي الدكتور المحامي السيد شاهر علي سليمان الرواشدة باستدعاء سجل في مجلس الامة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ طلب فيه ما يلي :-

- ١- اعادة فرز صناديق الاقتراع لمحافظة الكرك كاملة لبيان نتائج المرشحين .
- ٢- كتاب تشكيل لجان الفرز وذلك لمعرفة أسماء وتوقيعات أعضاء اللجان .
- ٣- التدقيق في اوراق الاقتراع .
- ٤- مقارنة ارقام الصناديق مع الضبط الخاص بكل صندوق مع ارقام الصناديق المعباء على اللوحة التي أعلنت عليها النتائج .

٥- كما طرح عدة ملاحظات تتعلق بهيئة الاقتراع وتعدد فترة الاقتراع والتأخر في اعلان النتائج .
وطلب بالنتيجة اعلان النتائج الموثوقة والصحيحة للانتخابات النيابية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٢ ، اجتمعت اللجنة برئاسة سعادة النائب الدكتور ماجد خليله وحضر مقرر اللجنة سعادة النائب السيد سليم الزعبي واصحاب السعادة النواب أعضاء اللجنة السادة :-

جمال الحريشا ، الدكتور محمد ابو عليم ، محمد علي الدردور ، نادر الظهيريات .
وقد نظرت اللجنة في الطعن ، فقلبت من حيث الشكل لتقديمه ضمن المدة القانونية ولتوقيعه من قبل الطاعن .

وقد أرسلت اللجنة نسخة من استدعاء الطعن لكل واحد من السادة النواب المستدعي ضدهم حيث أجاب كل منهم على استدعاء الطعن خطياً وطلب بالنتيجة رده .

ثم عقدت اللجنة جلسات متعددة حضر بعضها بالإضافة للأعضاء المذكورة اسماؤهم سابقاً : سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد .

استمعت اللجنة خلالها الى اقوال المستدعي كما استمعت الى اقوال المستدعي ضدهم والى اقوال محافظ الكرك الذي قدم مذكره اوضح فيها ملائسات الانتخابات النيابية في محافظة الكرك بصورة عامة ، وخلص فيها الى صحة الانتخابات بعد أن رد على ادعاءات المستدعي .

كما جلست اللجنة كافة صناديق الاقتراع ومعاشر نتائج هذه الصناديق واللوحات الفرعية لكل صندوق واللوحة الرئيسية لنتائج الانتخابات ، حيث قام محافظ الكرك السيد اسماعيل ادهيمان الزين ورفقته نائبه

هذا من الاجل

مجلس النواب

السيد عبد العلاب والسيد عبد الله المعايطة ، يتسلم صناديق الاقتراع واللوحات الى اللجنة حيث قامت بايداع هذه الصناديق واللوحات في احدى غرف مجلس الامه .
وحيث أن الطعن ينصب أساساً على جمع ارقام محاضر الصناديق فقد قامت اللجنة وبحضور الطاعن بما يلي :-

أولاً : إجراء مقارنة بين محاضر كل صندوق من صناديق الاقتراع البالغ عددها (١٤٧) صندوقاً مع اللوحة الفرعية لكل صندوق ومع اللوحة الرئيسية أيضاً .

ثانياً : فرز عينته مكونه من ستة صناديق من التي شكك الطاعن بصحتها وهذه الصناديق هي ذوات الارقام التالية : (١٠) ، (١٠٢) ، (٥٦) ، (٩٥) ، (٨٥) ، (١١٥) .

ثالثاً : جرى جمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابتهم ، وقد تبين للجنة ما يلي :-

١- بعد قيام اللجنة بفرز عينته المشار اليها أعلاه ، فقد تبين وجود التطابق الكامل بين الاصوات التي سجلت للمطعون بصحة نيابتهم في محضر الصندوق وبين الاصوات الموجودة له بين اوراق اقتراع نفس الصندوق بعد فرزها ، وبالتالي يعتبر ما أورده الطاعن من ادعاءات في الكشف الذي أرفقه مع طعنه بغير اساس من الصحة .

٢- وجدت اللجنة بالمقارنة بين محضر كل صندوق ولوحته الفرعية وجود التطابق الكامل بينهما ، وبالرغم من وجود بعض الخلافات البسيطة بين محاضر الصناديق ولوحاتها الفرعية من جهة ، واللوحة الرئيسية من جهة اخرى ، الا أن ذلك لم يغير من نتيجة الانتخابات من حيث تحديد الفائز والخاسر فيها ، بحيث بقي المطعون من صحة نيابتهم متقدمين على الطاعن بعد جمع أصواتهم في محاضر الصندوق واللوحات الفرعية واللوحة الرئيسية بفارق كبير .

وأن اللجنة ترى أن الوثيقة الأهم بتحديد عدد الاصوات هي محضر ضبط كل صندوق وتتقدم بأهميتها على اللوحة الرئيسية .

٣- قامت اللجنة بجمع كامل الاصوات التي حصل عليها كل من الطاعن والمطعون بصحة نيابتهم في جميع صناديق الاقتراع والبالغ عددها (١٤٧) صندوقاً . فوجدت ان نتيجة الانتخابات صحيحة .

وعليه فان اللجنة توصي بما يلي :-

محضر الجلسة الثانية والمشور من الدورة العادية الاولى لمجلس الامه الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

التوصية .

اعتبار نيابة السادة نواب الكرك صحيحة ، ورد الطعن المقدم من السيد شاهر الرواشده . وترصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامه
هاني خير

لجنة الطعون الثانية

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟
مواقفه

مواقفه ، ويطلب من الاخوان العوده ، الدكتور همام سعيد
بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الاستله الموجوده على جدول الاعمال ارجو ان يمكن النواب من الرد عليها لأنها عاجله ولا تأخذ الوقت الكثير ولأن البدء بموضوع قانون محكمة العدل العليا قد يستغرق معظم المجلس وبالتالي لا بد ان يعرض على مجلس الاعيان بعد اشهر ، ولذلك اقترح ان نبدأ بالاستله وان نستمتع للردود عليها وأملني أن بعض الاخوة الزملاء يكتفلي برد الحكومة ولعلي واحداً ار اكثر هو الذي يريد ان يعقب على رد الحكومة

شكراً

شكراً يا سيدي ، الحقيقة هذه حسمت في التصويت لسوء الحظ حسمت في التصويت لكن ليلنا طويل وان شاء الله انكم تنصروا ، السيد الامين العام .

٢- قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

السيد مقرر اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
السيد همام سعيد

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
مقرر اللجنة القانونية

هكذا من الأهل

السيد محمد أبو فارس
بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وعليكم السلام يعنى من المقدمة اذا رغب المجلس
نعم
تفضل يا سيدي
اذن نفتح الصفحة حتى اذا امكنا ان ندخل للقانون بدون الفيلكه ايضا
ماشي .
معالي رئيس المجلس
هذه ترجع للاخوان في المجلس
مقرر اللجنة القانونية
ندخل للقانون اختصاراً للوقت يعنى ندخل للقانون رأساً مباشرة يعنى
نستغني عن قراءة الفيلكه
معالي رئيس المجلس
نعم يا سيدي رئيس اللجنة القانونية
السيد حسين مجلي
ارى ضرورة تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (١٢) لانه يضع المجلس
الكريم في الصورة ابتداء عما اجرت هذه اللجنة وقد يعنى اللجنة من
مناقشة للقانون ارجو تلاوة قرار اللجنة
معالي رئيس المجلس
هو افتراض للأخوان ان الجميع قرأوه ، السيد المقرر
مقرر اللجنة القانونية
السيد محمد أبو فارس
بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة القانونية
لمجلس النواب

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات بتاريخ ١/٢٩ ، ٢/٥ ، ٢/١٢ ، ٢/١٨ ، ٢/٢٥ ، ٣/٤ ، ٣/١١ ، ٣/١٩ ، وذلك للنظر في القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ ، قانون محكمة العدل العليا ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء : الدكتور احمد الكوفحي ، كامل العمري ، فارس النابلسي ، نايف الحديدي ، محمد المرعر ، الدكتور عبد الطيف عربيات ، الدكتور همام سعيد ، سليم الزعبي ، الدكتور ماجد خليفه ، الشيخ عبد المنعم أبو زنت ، محمد فارس الطراونه ، عاطف البطوش الدكتور نايف أبو

ثابه ، عبد العزيز جبر ، هشام الشراري وابراهيم خريسات
وقد حضر جميع الاجتماعات معالي السيد يوسف المبيضين وزير العدل ، كما حضر بعض هذه الاجتماعات:

- ١- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- ٢- معالي الدكتور محمد الحموري عميد كلية الحقوق في الجامعة الاردنية .
- ٣- عطوفة السيد رفعت شموط رئيس محكمة العدل العليا .
- ٤- عطوفة السيد اديب هلسه رئيس النيابة العامة الادارية .
- ٥- سعادة السيد وليد عبد الهادي تقيي المحامين .

واستمعت اللجنة الى ايضاحات معالي وزير العدل ، كما استمعت الى ايضاحات رئيس محكمة العدل العليا ، ورئيس النيابة العامة الادارية ، واستمعت ايضا الى ايضاحات تقيي المحامين وعميد كلية الحقوق في الجامعة الاردنية كما درست اللجنة العديد من المذكرات المقدمة من عدد من المحامين .

وبعد ان ناقشت اللجنة ما استمعت اليه ، وبعد ان تدارست الملاحظات والمذكرات الواردة اليها ، وبعد ان استعادت اللجنة وهي تدرس القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ ، احكام المواد (٩٩) و (١٠٠) و (١٠١) و (١٠٢) من الدستور ، ترى اللجنة التأكيد على المبادئ التالية :

- ١- انه من اجل ترسيخ الدولة الديمقراطية ، دولة سيادة القانون لا بد من اقامة قضاء اداري كامل الولاية ، وذلك من اجل حماية الافراد من احتمال تعسف الادارة ، اذ ان السلطة القضائية التي تملك حق الرقابة القضائية الشاملة هي القادرة على حماية المشروعية في الدولة المعاصرة التي من واجبها ضمان حق التقاضي كحق من حقوق الانسان .
- ٢- الاصل ان تكون جميع تصرفات الادارة العامة في الدولة القانونية خاضعة لرقابة القضاء ، حماية لحق اساسي من حقوق الانسان وهو حق التقاضي واعمالاً للدستور الاردني الذي كفل حق التقاضي بالمادة (١٠١/١) منه والتي تنص على ان " المحاكم مفتوحة للجميع ومصرنة من التدخل في شؤونها " .
- ٣- ان من اسعى مهام الدولة في العصر الحديث ، بث الطمأنينة في نفوس المواطنين وترسيخ سيادة القانون ، ضمان امن المواطنين ، وتأمين حرياتهم وحقوقهم ، وانه لا سبيل الى ذلك الا بايجاد جهة قضائية تبسط رقابتها الشاملة على تصرفات الادارة العامة المتمثلة في القرارات الادارية ، وتكون المرجع للمواطنين في مقاضاة الادارة العامة ، في كافة نشاطاتها ، وهذا ما تقتضيه العدالة ويستلزمه التمسك بمفهوم الدولة القانونية .
- ٤- في ضوء ما تقدم ، وتوفيراً للمزيد من الضمانات التي تحمي حقوق المواطنين وحرياتهم ، واجعت اللجنة في ضوء ما تقدم ، وتوفيراً للمزيد من الضمانات التي تحمي حقوق المواطنين وحرياتهم ، واجعت اللجنة القانونية القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ ، وانتهت الى ضرورة ادخال تعديلات جوهرية عليه

هكذا من المرحلي

وقد اقتضت التعديلات التي ادخلتها اللجنة على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ ، تعديلات في صياغة مواد القانون وترتيبها على النحو الذي تقتضيه اصول الصياغة الفنية ومقتضياتها ، بما يكفل للاحكام الوضوح وقطعية الدلالة على حقيقة المقصود .
واللجنة القانونية ترى ان القانون بالصيغة المعدلة يحقق دعما للعدالة وللحقوق والحريات العامة للافراد وتفعيلا للدستور .
واللجنة اذ توافق على القانون بالصيغة المعدلة المرفقة ، تروج المجلس الموقر الموافقة عليه لان المجلس يحقق بذلك امنية وطنية .

الاحكام الاساسية التي ادخلتها اللجنة القانونية على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩

- ١- ألغت اللجنة القانونية النصوص الواردة في القوانين الاستثنائية والعادية التي تتعلق بتحصين القرارات الادارية او بسلب اختصاص القضاء الاداري من النظر فيها .
- ٢- وسعت اللجنة القانونية من اختصاصات محكمة العدل بحيث أصبح للمحكمة رقابة قضائية شاملة على القرارات الادارية .
- ٣- استحدثت اللجنة القانونية دعوى التعويض لدى محكمة العدل العليا وذلك لأول مرة .

أمين عام مجلس الامة
هاني خير

اللجنة القانونية

الاسباب المرجوة للقانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا

- ١- يهدف القانون الى انشاء محكمة عدل عليا يتم تشكيلها من قضاة يتخصصون في النظر في القضايا الادارية التي تدخل ضمن صلاحيات محكمة العدل العليا ، في حين ان محكمة العدل العليا كانت تشكل بموجب النصوص السابقة من قضاة محكمة التمييز باعتبارها جزءا منها ، او احدى الغرف القضائية فيها ، ويقومون بالقضاء في محكمة العدل العليا بالإضافة الى مهامهم القضائية الرئيسية كقضاة مدنيين في محكمة التمييز .
- ٢- ولما كانت المادة (١٠٠) من الدستور تنص على ان (تعين المحاكم درجاتها واقسامها واختصاصها وكيفية ادارتها بقانون خاص على ان ينص هذا القانون على انشاء محكمة عدل عليا) فان هذا النص يقتضي انشاء محكمة عدل عليا تتحقق من خلالها مبدأ الشرعية الدستورية للقضاء الاداري ، وهو ما قصد اليه الدستور كخطوة حضارية وانسانية متقدمة ، لتوفير التخصص له ولقضائه .
- ٣- ان طبيعة العلاقة بين الافراد ، وهي طبيعة ذات صفة خاصة ، ترتبط بالمصالح والحقوق الذاتية المتبادلة بين الافراد ، تجعل المحاكم المدنية مختصة في الفصل في اي صراع او شقاق يقع في تلك العلاقة من خلال قضائها المكرمين للنظر فيها . في حين ان العلاقة بين السلطات الادارية والافراد ، هي علاقة ذات صفة عامة ترتبط بالمصالح او المرافق العامة بصورة او اخرى ، وبالتالي فلا بد لذلك الاختلاف من ان يعنى بالضرورة ان تكون للخلاقات ذات الصلة الادارية جهة قضائية خاصة بها ، تتولى الفصل فيها على سبيل الاتفراد الكامل المستقل شكلا وموضوعا ، وهو ما برز ولا زال يبرز قيام القضاء الاداري ، وبرزت كمؤسسة هامة من مؤسسات العدالة ، قد يعمل في ذلك على القضاء المدني في العديد من قضاة التي يرتفع اليها ، بصلته الجهة التي تقول كلمة القانون والعدالة في اعمال الادارة وقراراتها .
- ٤- غير ان النصوص التي تتعلق بمحكمة العدل العليا في المملعة ، تتألف من مواد قليلة وبسيطة في مضمونها ، ولا يتجاوز عددها الستة ، ادرجت في فصل مختص من اصول قانون اصول المحاكمات الحقوقية ، وقد اعتمدت في اجراءاتها - وبدون نص صريح - على ذلك القانون ، دون ان يكون لها قانون خاص ينظم امورها ويحدد قواعد العمل واجراءاته امامها ، وبذلك اصبحت اجراءات المحكمة في قضايا

هكذا من الاجل

الأفراد هي نفسها إجراءات المحاكمة في القضايا الإدارية . على الرغم من جميع الاعتبارات التي تحول دون الأخذ بذلك على إطلاقه . يضاف إلى ذلك أن الوضع المشار إليه لمحكمة العدل العليا لا يتناسب بحال من الأحوال مع المكانة التي أصبح القضاء الإداري يحتلها في الوقت الحاضر كمؤسسة هامة من مؤسسات القانون والعدالة في الدول الحديثة . ولما كانت محكمة العدل العليا قد وضعت في ذلك المكان المتراضع قبل خمسة وثلاثين سنة . وكان من طبيعة المنطق في التطور الذي شمل كل نواحي الحياة في المملكة ، أن يعتبر ذلك المكان الذي وضعت فيه المحكمة مكانا مؤقتا ، فتتقدم منه إلى الوضع والحال اللذين يتناسبان مع أهميتها ، وهو ما لم يحدث فجاء هذا القانون ليحققه .

٥- وأما القانون نفسه ، فإن أحكامه واضحة كل الوضوح ، فقد أخرجت المحكمة إلى المجالات الرحبة الواسعة للقضاء الإداري في أحدث صورة ، ولو أنه حافظ على الصلاحيات الحالية للمحكمة دون التوسع في حدودها ، تاركا بذلك لها الفرصة لتستقر أولا في المكان الجديد الذي نقلت إليه ووضعت فيه ، وهو في الواقع المكان القديم الذي كان يجب أن تكون قد وصلت إليه قبل حين وقد وفر القانون للمحكمة من الأحكام المتطورة الحديثة ما سيمكنها من تأدية رسالة العدالة المنوطة بها على خير وجه ، وبحيث تكفل إلى جانب ما تكفله من ضمانات العدالة - سرعة الفصل في القضايا التي ستعرض عليها وضمر حدود التي تتناسب مع أهميتها ، وإلى المدى الذي لا يتعارض مع المصالح والحقوق المتنازع عليها ، سواء ما يعود منها للسلطات الإدارية العامة أو الجهات الرسمية .

المادة كسا رودت في التجميع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للوكالات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الوزير : وزير العدل
المحكمة : محكمة العدل العليا يقتضي أحكام هذا القانون .
القضاة : العمل في وظيفة قضائية تطبق عليها أحكام قانون استقلال القضاة - المعمول به .

المادة ٣-١- تتألف من ملاك وزارة العدل محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان ويتم تشكيلها من رئيس وعدد من الأعضاء . القضاة يقتر إجازة ومع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الإدارية لديها وعلى مساعديه الأركان والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين يا في ذلك أحكام قانون استقلال القضاة - المعمول به ويكون رئيس المحكمة بمرتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها بمرتبة قاضي تمييز .

تسار اللجنة القانونية

مراقبة

مراقبة

المادة ٣-٢- يطبق هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي :
المادة (٣) :

أ- تتألف محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان .
ب- يتم تشكيلها من رئيس وعدد من الأعضاء . القضاة
ج- مع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الإدارية لديها وعلى مساعديه الأركان والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين يا في ذلك أحكام قانون استقلال القضاة - المعمول به .
د- يكون رئيس المحكمة بمرتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها بمرتبة قاضي تمييز .

هكذا من الأصل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
د - يكون كل رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضوا في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم اعضاء في المحكمة .	ب - يكون كل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضوا في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة .

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس
السيد المقرر

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

السيد المقرر
معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

هل يوافق المجلس الكريم على المادة الاولى ؟
موافقة

هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثانية ؟
موافقة

مطروحة على المجلس الكريم هذه المادة الآن والتعديل الشكلي التي
اجرتها اللجنة ، معالي وزير العدل .

بسم الله الرحمن الرحيم ، ارى ان ما ذهبت اليه اللجنة الموقرة فيه اغفال
رئيسي ان محكمة العدل العليا تنشأ ضمن ملاك وزارة العدل وليس كما
جاءت مطلقة تنشأ محكمة تسمى محكمة العدل لأنها هذا هو الواقع وهي
احد اجهزة وزارة العدل ، وارى ان يبقى النص كما جاء في القانون
الأصلي .

هل من وجهة نظر السيد المقرر .

الحقيقة وجود هذا النص يرحي ينزع من التأثير على المحكمة وحتى
يدفع هذا الوهم وهذا التفكير فالأولى ان يكون النص كما اقترحت
اللجنة .

تفضل يا سيدي

وجهة نظر اخرى غير التي تفضل فيها معالي وزير العدل بالنسبة للفترة
(هـ) من قرار اللجنة اذا تكرمت ، يكون كل رئيس المحكمة يكون كل
من اول شي كلمة من ساقطة يمكن بالطباعة يكون كل من رئيس المحكمة
ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضوا في المجلس القضائي .

ذكرت ذلك

اذا سمحت وفي حالة غياب رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في
المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة قبل ليش ما في افتراض لحالة غياب
رئيس المحكمة ايضا عن جلسات المجلس القضائي ليش بس رئيس النيابة
العامة الادارية لذلك اقترح ان يضاف ايضا الى النص انه اذا غاب ايضا
رئيس المحكمة عن المجلس القضائي يحل محله اقدم الاعضاء في المحكمة

هكذا من الأصل

سناً هذا اقتراح على اقتراح اللجنة على الفقرة (هـ) من المادة التي وردت في قرار اللجنة القانونية .

وشكراً .

هل من وجهة نظر ؟ مطروح الآن الاقتراح كما جاء من اللجنة ، تفضل اخ سليم
شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة لا شك انه اقتراح وجيه لكن انا كنت حتى بدي اقول حتى الفقرة هذه مفسا لها لزوم لأن تشكيل المجلس القضائي المذكور في قانون استقلال القضاء هذه حقيقة يعني انا حتى بقول الفقرة هذه بعد ذاتها كلها ما لها لزوم المذكور في قانون استقلال القضاء تشكيل مجلس قضائي وكيف يشكل وكيف اذا غاب رئيس المحكمة بيحل محله شخص آخر ، فهذا ردي على النقطة هذه مع وجهة ما تقدم به الزميل الاستاذ الكريم في هذا الخصوص ، الفقرة (هـ) لو شلناها كلها ما في مشكلة في بقانون استقلال القضاء . كيف يشكل المجلس القضائي .

شكراً

معالي الوزير في وجهة نظر اخرى الآن ، تفضل
الواقع بالنسبة للفقرة (هـ) يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة الحقيقية بذنا نقول في محكمة التمييز ، لأن المجلس القضائي وجد من اجل معالجة شؤون القضاء بمحكمة العدل لا ترى الا قضايا العدل العليا وبالتالي هي لا تعرف شيء عن اعمال القضاء اما محكمة التمييز فهي التي تراقب اعمال القضاء وتعرف ما عليه القضاء ، لذلك تمارس هذه المعرفة عند ترشيح القضاء وعند معالجة شؤونهم بصورة عامة ، اما محكمة العدل العليا فأعضاءها كما ذكرت لكم ورئيسها يختصر عملهم على قضايا تقدم اليهم مباشرة دون ان تمر على المحاكم الدنيا ، فلذلك ارى ان يكون اقدم الاعضاء في محكمة التمييز .

يعني انت متمسك بالنص الاصلي ؟

توضيح في النص الاصلي كان مش واضحة هذه بذنا نوضحها في اقتراح معد ، السيد عبد السلام فريجات

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

السيد عبد السلام فريجات

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

فقط اريد ان اوضح ما اشار اليه معالي وزير العدل بأنه أيضاً قضاء محكمة العدل العليا هم قضاء ، وقرارات المجلس القضائي ستطالهم أيضاً في اي حال من الاحوال سواء في تشكيلاتها او في ترقيعات فلهم الحق ان يكون لهم اعضاء من بين المجلس القضائي فقط هذا التوضيح . معالي وزير العدل .

الحقيقة يا اخ عبد السلام طبعا الكلام للاخوان جميع ، المجلس القضائي وجد ليعالج كما ذكرت شؤون القضاء جميعهم من خلال اعمالهم التي يقدمونها في محاكمهم وجوه المجلس القضائي على رأس السلطة القضائية ومعالجته لهذه الامور من خلال خبرته لأعمالهم التي يطلع عليها بحكم مرور قضيتهم عليه هي التي تجعله خبيراً ويعطي كل ذي حق حقه قدر عطائه ، اما محكمة العدل العليا فأعضاءها وان كانوا قضاء الا انهم بعيدون عن ساحة القضاء بمعنى القضاء هم مختصون برؤية قضايا العدل العليا التي تعرض عليهم من المستعدين بدون ان يكون هناك درجات دنيا ممارسة اعمال هذه القضايا وبالتالي يختصر عملهم على قضية معينة لم يعرف فيها لا رأي ولا مجهود لقاضي اخر من المحاكم الدنيا فوجود اقدم قاضي في محكمة التمييز في المجلس القضائي هو انفع بكثير لمصلحة القضاء من وجود عضو من محكمة العدل العليا . شكراً .

شكراً ، السيد رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

السيد حسين مجلي

اثير بصدد مناقشة المادة الثالثة أمرين :

الأمر الاول لماذا حذلت اللجنة القانونية تعبير تنشأ ضمن ملاك وزارة العدل محكمة تسمى محكمة العدل العليا بصدد هذه النقطة معروف ان القضاء سلطة وليس مرفق اداري فكونه سلطة مستقلة لا يجوز ان يرد انه يقع ضمن اي سلطة تنفيذية لأنه ليس مرفق ادارة انما هو سلطة مستقلة وايضا اللجنة القانونية الواقع وضعت هذا النص وهذا الشطب اعمالا برأيي للمادة (١٠٠) من الدستور التي تقول تعين انواع المحاكم ودرجاتها واحكامها واختصاصاتها وكيفية ادارتها بقانون خاص على ان

هكذا من الأصلي

ينص هذا القانون على إنشاء محكمة عدل عليا ، والنص حقيقة ولكن محكمة العدل العليا قضاء اداري مقابل للقضاء المدني بالضرورة قضاء مستقل بذاته لا يرد ان يكون في اطار اي جهة كانت وهكذا تنشأ المحاكم وهكذا يحفظ لها استقلالاً .

النقطة الثانية التي اثيرت فيما يتعلق برئيس محكمة العدل هو قاضا وهو بذاته عضو ، النيابة بذاتها اقترض النص ان تمثل ولذلك بديل رئيس النيابة شخص من النيابة ، اما رئيس المحكمة فحقيقة قانون استقلال القضاء عالج ذلك بحيث حتى لو رئيس محكمة التمييز غاب يتعقد المجلس بأكثرية المينة لكن هنا النص لأن النيابة جهاز بذاته وقد يطرح على مجلس القضاء شأن يتعلق بالنيابة اقترض النص وهذا له حكمة تشريعية ان تكون النيابة بذاتها ممثلة في المجلس القضائي لكن اذا غاب رئيس المحكمة وهو قاضياً يبقى بقية القضاة يمثلون القضاء وأي منهم عندما تطرح شؤون القضاء اعذر ان يطرح قضايا القضاء اما عندما تغيب النيابة تصبح اصلا والنيابة جهاز بذاته غير ممثلة ولذلك ارى الموافقة على تعديل وارجو المجلس الكريم ان يوافق على التعديل كما جاء من اللجنة القانونية .

وشكراً .

شكراً لأن الاقتراحات التي عندي عندي اقتراح واحد غير اقتراح اللجنة التي تفضل فيه زميلنا السيد عبد الكريم الدغمي وهو حول فقرة (هـ) من مادة ثلاثة يكون كل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضواً في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس المحكمة او رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة وثنى على هذا ، هذا مطروح عليكم من يوافق على هذا التعديل الذي تقدم فيه معالي السيد عبد الكريم الدغمي في الفقرة (هـ) تفضل استاذ عبد الكريم

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون البلدية والقرية والبيئة

نفس النص بس انا ذكرت رئيس المحكمة لغاية غيابه ، اذا غاب يحل محله اقدم الاعضاء سناً .

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح الذي ثنى عليه ، من يوافق يرفع يده ما انا شايه موافقة تامة عد الاصوات .

موافقة بالأغلبية

موافقة ، على التعديل في الفقرة (هـ) من يوافق كما ورد تعديل على الفقرة (هـ) التي تلوه عليكم التي هو مش بعيد كثير عن النص الأصلي .

موافقة على وروده لكن الآن بقية المادة مطروحة على المجلس الكريم للتصويت من يوافق على اقتراح اللجنة عد الاصوات

الأغلبية

أغلبية ساحقة فتعدل المادة كما وردت من اللجنة القانونية ، السيد المقرر

المادة الرابعة

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤- يجتبر فمين يعين رئيساً لمحكمة العدل العليا أو قاضياً أو رئيساً للنيابة العامة الادارية فيها ان تتوافر فيه أي من الشروط التالية :-

أ - ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة .

ب - اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات والدوائر الحكومية المدنية بالإضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس وعشرين سنة على أن يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس عشرة سنة .

ج- ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .

د- عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون العام في احدى الجامعات الأردنية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤- أولا : الفقرة ب : تعاد صياغتها بالنص التالي :

ب : اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية بالإضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة

هكذا من الأصل

مجلس النواب

لا تقل عن خمس وعشرين سنة ، على أن يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .
ثانياً : الفقرة د : تعاد صياغتها بالنص التالي :
د : عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في إحدى الجامعات الاردنية أو ما يعادلها لها وقد عمل في القضاء أو المحاماة في الأردن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

معالي وزير العدل .
الفقرة الاولى تقريباً لأش نفس النص
لا اعتراضك عليها ؟

موافق المجلس الكريم على الفقرة الاولى (أ) مش معدله .
موافقة

الفقرة (ب) معالي الوزير
الفر (ب) حقيقة احنا معنى متتوخي ان يكون استاذ الجامعة قد عمل بالمحاماة

الفقرة الأخيرة فيها استاذ الجامعة
لأ (ب) أنا قلت عنها ما يختلف عنها النص .
الفقرة (ب) لا يختلف النص
ولكن النص الأصلي افضل من النص المعدل .
مطروحة الفقرة (ب) على المجلس الكريم ، تفضل

يا حبذا لو تكرم المقرر أو السيد رئيس اللجنة أنا شايف الفقرة (ب) كما وردت في المشروع مثل الفقرة (ب) كما وردت في قرار اللجنة القانونية ما عدا كلمة مجموعها ، هل قصدت اللجنة القانونية ان تكون الخمسة عشرة سنة المشار اليها متواصلة ، يعنى اذا واحد خدم في القضاء وفي المحاماة خمس سنوات ثم خدم عشر سنوات في وظيفة مستشار قانوني ثم عاد وخدم عشرة سنوات في القضاء والمحاماة ، هل تنطبق عليه الشروط المشار اليها في الفقرة (ب) المعدلة من قرار اللجنة القانونية .

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

معالي رئيس المجلس
السيد المقرر

السيد المقرر
لا يشترط الاستمرار وإنما لا بد من أن تكون مدة فهلة المدة لا تقل مجموع المدة ، مدة خمس سنوات عشر سنوات وهكذا فالمدة لا تقل مجموع المدة أما اذا بذلك تجمع تجمع مدة فتقول مدد مجموعها كذا بس هي من حيث الصياغة اللغوية لفظ .

معالي رئيس المجلس
الفقرة (ب) مطروحة على مجلسكم الكريم ، من يوافق على الفقرة (ب)

السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس

الفقرة (د) كما اوردها اللجنة قريبة برضه من نفس الصيغة هذيك ، تفضل
الفقرة (د) معالي الرئيس تنص كما هي .

عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في إحدى الجامعات الاردنية أو ما يعادلها ، ليس في ادبيات التعليم العالي معادلة بين الجامعات هنالك معادلة بين الشهادات فكلمه أو ما يعادلها ليس لها معنى في هذه المادة ، لذلك اقترح اما حذفها واما لكي تعطى الفرصة للجامعة الذين خدموا في جامعات اخرى يقال في إحدى الجامعات الاردنية او جامعة معترف بها ، والجامعة المعترف بها تنص عليها تعليمات وقوانين وشرائع وزارة التعليم العالي .

وشكراً

عنكم مانع سيد المقرر ؟

نعم .

تفضل .

الحقيقة هناك جامعات معترف بها ، لكن مستوياتها التعليمية تختلف فبعضها يأخذ الليسانس ثلاث سنوات والماجستير بأربعة وما الى ذلك ولذلك أنا اقترح او ما في مستراها يعنى اذا كان ولو بد لأنه فعلاً هذا أمر معظم الجامعات معترف بها لكن بعض الجامعات مستراها

هكذا من الأهل

العلمي يقل وهذا معروف ، هذا الذي قصدت اليها اللجنة حينما كانت تضع هذه المادة وتعده .

الدكتور ماجد خليفة تفضل .

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أقر ما ذهب اليه معالي الأستاذ ذوقان بالنسبة الى الشطب او ما يعادلها وهناك خصوصية في هذا الى احدى الجامعات الاردنية لأن المطلوب تطبيقه في قانون محكمة العدل هي القوانين الاردنية ، واعتقد ان الجامعات الاردنية في تدريس القانون في كليات الحقوق يكون التطبيق والشرح هو لقوانين الاردنية بالذات ولذلك يكون الشخص مؤهلاً ليشغل منصب في محكمة العدل العليا لكونه قد تعامل مع القانون الأردني ومع القوانين الاردنية ، ولذلك أنا اقترح ان يشطب او يعادله وان تبقى بخصوصية على الجامعات الاردنية .

نثني على ذلك

السيد رئيس اللجنة .

الراغب انا أوافق على ما ذهب اليه الزميل الدكتور ماجد خليفة بسبب ان القانون له خصيصية محلية ، حقيقة ليس مثل الرياضيات ولا مثل العلوم ولذلك من يعمل بالقضاء يفترض انه كان يدرس القانون المحلي الأردني ، ولذلك هناك حكمة كبيرة ان يمتنع على من درس القانون في بلد آخر من ان يكون في محكمة العدل العليا وأنا مع الشطب او ما يعادلها .

الدكتور حسني الشهاب

الحقيقة أنا أؤيد شطب عبارة او ما يعادلها للأسباب التي ذكرت وأضيف سبباً آخر وهو ان شروط الحصول على مرتبة الأستاذية في الجامعات الاردنية ليست هي نفسها في الجامعات الأخرى وخاصة الأجنبية من حيث المدة ومن حيث المتطلبات الأخرى ، فقد يحصل على مرتبة أستاذ

في جامعة اجنبية مدة اقل بكثير من المدة المطلوبة للحصول على مرتبة الأستاذية ولذلك أرى أيضاً ابقاء شطب كلمة او ما يعادلها و

معالي رئيس المجلس
السيد ماجد خليفة

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة القانونية

معالي رئيس المجلس
السيد حسني الشهاب

حصر الموضوع في الجامعات الاردنية فقط . شكراً

السيد المقرر

هب ان استاذ درس في غير الجامعات الاردنية عشرين سنة وهو اردني ثم ما تطرق اليه الزميل الدكتور ماجد هو في نفس المادة لم يشترط فقط لم تشترط هذه المادة فقط ان يكون استاذ في الجامعة في القانون وإنما اضافت في هذا الشرط وقد عمل في القضائي او المحاماة في الاردن فالخبرة العلمية موجودة وقد زاول اما محامياً في المحاكم او قاضياً مدة لا تقل عن خمس سنوات ، هذا ما اردت ان اوضحه ، وشكراً

السيد عبد الحفيظ علاوي تفضل

ايضاً ملاحظة أخرى للأضافة لهذه الملاحظة ، الملاحظة تقول وقد عمل في القضاء او المحاماة في الاردن مدة لا تقل عن خمس سنوات ارى ان هذه طبعاً يعني مدة قليلة جداً اذا كان المقصود من كلمة او يعني البدء في فقرة جديدة انا اميل الى ان يبقى النص كما كان في السابق مدة لا تقل عن خمسة عشرة سنة مجموعها القضاء والمحاماة إما ان نقول او اذا كان او مقصود بها الفصل هنا فمعناها

مفتش او .

او مكتوب .

او جاي مع القضاء والمحاماة .

قد عمل في القضاء او المحاماة يعني هذه المقصود هنا عمل خمس سنوات في القضاء والمحاماة او مجموعها خمس سنوات .

لا فرق .

لا فرق ، خمس سنوات يعني كيف نقترح لمثل هذه المحكمة ان يكون خمس سنوات خبرته في القضاء وأستاذ .

وأستاذ استاذ في الجامعة .

وبالاضافة الى الأستاذ .

بالاضافة .

وأستاذ أنا آسف .

السيد يعقوب قرش

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

هكذا من الرجل

المادة عمل برتبته أستاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في إحدى الجامعات الأردنية أو الجامعات المعترف بها هذه فتفتح الابواب الى الاردنيين الذين يعملون أو بالقانون أو يدرسون القانون خارج الاردن سنوات كثيرة اما معالجة موضوع القانون المحلي فرض كان باكمال هذه الشطرة وقد عمل في القضاء أو المحاماة في الاردن مدة لا تقل عن خمس سنوات اي بقرول التعديل المطلوب فقط هو الغاء أو ما يعادلها ووضع أو إحدى الجامعات المعترف بها الذي سيقننا بها الاستاذ ذوقان .

الدكتور ذيب مرجي .

بخصوص المادة يعنى ارى شقين ، الشق الاول هو تدريس في الجامعة وهو اكاديمي بحث وهذا متوفر سوى درس في الجامعات الاردنية أو غير الاردنية ولكن الشق الآخر لأختلف مع الاستاذ حسين مجلي هو حتى يعرف القانون ايضاً مشروطة في أن يعمل في المحاماة في الاردن خمس سنوات ، فلذلك اعتقد اقتراح الاستاذ ذوقان الهندياوي هو الأفضل والنسب وأنا اثنى عليه .

الدكتور عبد اللطيف عربيات .

بسم الله الرحمن الرحيم ، كما ذكر الأخوة هناك شرطان أصل. المادة المقدمة أنها مرتبة استاذ ومرتبته استاذ وحدها دون خبرة وقيل ان الجامعات الاردنية او ما يعادلها تعنى السوية وليست معادلة الشهادة فمرتبته الأستاذية شرط ، والشرط الثاني هو الخبرة بالقضاء الاردني ، كلمة او ما يعادلها ممكن ان تستبدل او ما هو في سويتها الأصل في ذلك سوية الشهادة الاستاذية لأن هناك فروق اساسية بين مرتبة الاستاذية بين جامعة وجامعة هناك استاذ في جامعة معترف بها لا تقبل في الجامعة الاردنية ، اما قصد المعادلة هو ما هو في السوية ممكن ان نستبدل كلمة او ما يعادلها او ما هو في سويتها لأن المعني مقصود مرتبة الاستاذية بالسوية والمستوى .

الدكتور ماجد خليفة

الحقيقة اريد التوضيح بالنسبة لمرتبة استاذ يكون على الأقل قد قطع في

99

السيد حمزة منصور

السيد فوزي الطعيمة

التدريس في كلية الحقوق أكثر من حوالي بين عشر سنوات الى اثني عشرة سنة ثم خمس سنوات بعد ذلك فيكون بهذا قد وصل الى سبعة عشرة عاماً وهو يدرس القانون ثم بعد ذلك خمس سنوات أيضاً بالمحاماة أو القضاء فيكون هنالك اثنين وعشرين سنة قد تفاعل فيها وعمل بالقانون فأصبح مؤهلاً بأن يكون عضواً في محكمة العدل العليا ، لكن بالنسبة لموضوع المحكمة هنا هو تطبيق للقانون الاردني والتفاعل مع القانون وخصوصية القانون هنالك اختلافات توجد بين بلد وبلد بالنسبة للقوانين وانظمة القضاء فيها ولذلك هو شرط اساسي ورئيس ان يكون النص وأرد على الجامعات الاردنية وكلية الحقوق ان تدرس فيها ولذلك هذه الخصوصية يجب اعتبارها اما اذا كان كلمة او ما يعادلها قد انصرفت الى موضوع الاستاذية فلا بأس من توضيح ذلك اما اذا كان النص واضح بمرتبة استاذ ، اذن معنى ذلك نحن في غنى عن وجود كلمة وما يعادلها ، ولذلك اقترح ان تشطب من النص الوارد .

ہرانا اوردت اقتراحك وثنى عليه ، الاستاذ حمزا منصور ،

بسم الله الرحمن الرحيم ، انا اري، الابقاء ،على النص كما ورد من
الحكومة عمل بمرتبة استاذ معه لا تقل عن خمس سنوات في
تدريس القانون العام في احدى الجامعات الاردنية .

شكراً ، الدكتور فوزي الطعيمة آخر التكمين في هذا الموضوع .

معالي الرئيس انا ارى بأن التعديل الذي جاء من اللجنة القانونية لا يحتاج الا إلى تعديل طفيف في عبارة او ما يعادلها لأن الحرية العملية ضرورية وهامة وتضيف بعداً أساسياً للعمل في مثل هذا المنصب او الموقع أما فيما يتعلق بالاستاذة فهي قضية متعارف عليها لكن عدم حصر فيما نرشح لمثل هذا المنصب بالجامعات الاردنية اعتقد أمر يجب ان نحافظ عليه لأنه قد يتوفر في ما يرشح لمثل هذا المنصب من اخوان الاردنيين غير المقيمين هنا مؤهلات عالية وقد تتوفر لديهم الكفاءات المتميزة يجب ان لا يحرمان من هذا الحق ، فأنا ارى بالابقاء على التعديل كما ورد من اللجنة واثني على اقتراح

کتابخانه

مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف عربيات في ابدال او ما يعادلها بما هو في سويتها .وشكراً.

شكراً يا سيدي ، الدكتور حسني الشياح

معالي الرئيس ، اود ان اؤكد على ضرورة ان تشطب كلمة او ما يعادلها دون ان تضيف او ما هو في سويتها لماذا ؟

لأن مرتبة الاستاذية أولاً ليست واحدة في كل الجامعات وفي كل البلدان ثانياً شروط حتى الشهادة في جامعات تمنح مرتبة الاستاذية دون ان يكون قد حصل هذا الاستاذ على مرتبة الدكتوراه كشهادة او كدرجة علمية بالاضافة الى ذلك ان تقدير المستوى سيصبح امر مرنع خلاف كثير جداً وهو سلطه تقديرية تثير جدل وتناقش لا يمكن ضبطه ، لذلك اعتقد الا تضاف او ما هو في سويتها .

شكراً ، يا سيدي ، الآن عندي التعديلات التالية :

استندي اقتراح بشطب كلمه او ما يعادلها وهذا موزع على الاقتراحين ، هل يوافق المجلس الكريم على شطب هذه ، شطب كلمة او ما يعادلها ثم تأتي للإقتراح الثاني الذي هي او احدى الجامعات المعترف بها او في سويتها ، تشطب كلمة او ما يعادلها هنا في اقتراح آخر محل الجمله التي شطبناها او ما يعادلها كان اقتراح الاستاذ ذوقان او احدى الجامعات المعترف بها ، ثم عدله الاخ عبد اللطيف بأنه او ما هو في سويتها ، هذه اضافته هذه اضافته لأقتراح اللجنة ثم فيما بعد نطرحه هل يوافق المجلس الكريم على جملة احدى الجامعات المعترف بها او ما هو في سويتها استاذ ذوقان

معالي الرئيس انا بسحب اقتراحي هذا الثاني بعدما سمعنا ان الخصوصيه أولاً ضروريه ثانياً الشرط هذا توفر فيه زي الجمله في بقيه الجمله فأسحب اقتراحي الجزء الثاني من اقتراحي .

كلمه او ما هو في سويتها ، من يوافق على استبدال محل او ما يعادلها او ما هو في سويتها ؟

غير موافق عليه

غير موافق عليه ، والنص الآن بعد شطب ما يعادلها مطروح على

معالي رئيس المجلس
السيد حسني الشياح

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

محضر الجلسة الثانية والمشورون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٢/٢٦ ميلادية .

المجلس الكريم (الفقرة د) من يوافق على الفقرة (د) مشطوباً منها او ما يعادلها ، عد الاصوات .

الاجلبية

الاجلبية ، المادة مجموعها موافق عليها بعد شطب او ما يعادلها ، المادة الخامسة سيدي

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥- أ- تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون بمرتبة قاضي تمييز وعدد من المساعدين له بقدر الحاجة ، ويشترط فيمن يعين مساعداً لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة أو ينقل اليها ان يكون قد عمل في القضاء أو أشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى الوزارات والوزائر الحكومية المدنية بالاضافة الى عمله في القضاء او المحاماة لمدة لا تقل عن عشر سنوات او مارس المحاماة لمدة خمس عشرة سنة على الأقل .

ب- يتولى رئيس النيابة العامة الادارية او من يفوضه خطياً من مساعديه تمثيل الشخص الذي أصدر القرار في الدعاوى التي تقام عليه لدى المحكمة للظن في ذلك القرار اذا كان من أشخاص الادارة العامة في الحكومة ، والحضور أمامها بالنيابة عنه في تلك الدعاوى والقيام بجميع الاجراءات القانونية والقضائية التي تتعلق بها او تتطلبها ، بما في ذلك توقيع اللوائح والطلبات فيها وتقديمها للمحكمة ، وتبلغ ما يقدم منها اليها ، وعرض البينات امامها وسماعها ومناقشتها والمرافعة في تلك الدعاوى وتبلغ القرارات والاحكام التي تصدرها المحكمة فيها .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥-

اولاً : الفقرة - أ- شطب عبارة (بقدر الحاجة) الواردة فيها .

هذه الفقرة مطروحة على المجلس الكريم ما في اعتراض الا على

جملة بقدر الحاجة الواردة في النص ، معالي الوزير تفضل

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة انا اريد ان اوضح نقطه وردت في
الفقره (أ) لماذا اشير الى القضاء والمحاماه لمدة عشر سنوات او مارس
المحاماه لمدة خمسة عشره سنة مع ان ممارسة المحاماه او الخدمة في
القضاء هي امر متماثل كما تعلمون ، لذلك اقترح شطب بقية
الفقره ، يعني نكتفي بكلمة بالاضافه الى عمله في القضاء او
المحاماه لمدة لا تقل عن عشر سنوات فقط ، ونشطب عبارة او مارس
المحاماه لمدة خمسة عشره سنة على الاقل .

الان الفقره هذه مطروحه على مجلسكم الكريم ، معالي الوزير
عندك وجهه نظرت انت موافق على شطب ما اقترحتة اللجنة ، المجلس
موافق ؟

موافقه

موافقه وتشطب ، الفقره (ب) سيد المقرر

ثانيا : الفقره ب - شطب عبارة (للمحكمة ، وتبلغ ما يقدم منها
اليها) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالنص التالي (وتبلغ ما يقدم
منها الى المحكمة) .

شكليته ، مطروحه على المجلس الكريم الفقره (ب) موافقين على
اقتراح اللجنة ، معالي الوزير

تصحيح لغوي .

تصحيح لغوي

موافقه

موافقه ، تفضل سيدي

ارجو العذره من سيدي الرئيس ومن المجلس الكريم الا ان المادة التي
سبقت هذه قد يكون كلام الكلام مخالف للنظام الا اننا قد يكون
وقعنا في مخالفة دستورية عندما حددنا فقط كما جاء في النص
فقط الذي درس في الجامعات الاردنية تكون قد ميزنا بين المواطنين
اذا اردنا ان تعدل دستورياً ان نقول من الجامعات المعترف بها فقط
احببت ان الفت نظر المجلس الا تقع في مخالفة دستورية

معالي رئيس المجلس
السيد المقرر

شكراً ، السيد المقرر المادة التالية
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعين رئيس
المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها ومساعدوه
بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب الوزير وقرار من المجلس
القضائي على ان ينسب الوزير اكثر من شخص واحد للتعين في
الوظيفة الشاغرة كلما امكن ذلك .

ب- عند انشاء المحكمة لأول مرة يعين رئيس المحكمة ورئيس النيابة
العامة الادارية لديها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب
الوزير على ان يقتصر القرار بالارادة الملكية السامية وذلك بالرغم مما
ورد في اي تشريع آخر .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦ :

شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي :

المادة ٦ :

يعين رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها
ومساعدوه بارادة ملكية بناء على قرار من المجلس القضائي

معالي الوزير تفضل

شكراً معالي الرئيس ، صحيح بالعودة لقانون استقلال القضاء يوجد
في نص يحدد موضوع التعيين في الجهاز القضائي ككل بقرار من
المجلس القضائي بناء على تنسيب من الوزير هذا الموضوع امر
تنظيمي الوزير هو القادر على تحري الإمكانات والكفاءات اين تكون
موجودة ولذلك تجاوز هذا الموضوع وترك الموضوع للمجلس القضائي
اخشى ان يشتمل على يعني تقليل من امكانيه وقدرات المجلس
على تطبيق هذا النص ، لأن المجلس اساساً عمله قضائي وهو ليس
في وضعاً يسعى فيه ويبحث ويحاور الآخرين للقبول بالنصب
القضائي التي احنا نسعى الى تعينه في الوقت الحاضر لهذا النص
ولذلك تجاوز تنسيب الوزير اخشى ان يكون مغلاً بالاجراءات

هكذا من الأهل

التنظيمية التي تؤدي الى اختيار القضاء والقرار من حيث النتيجة هو للمجلس القضائي لكن لا بد من تقديم اسماء للمجلس القضائي مؤهلة ليكون قراره فيه .

وشكراً

السيد المقرر

معالي رئيس المجلس
السيد المقرر

حقيقة انطلاقاً من استقلال القضاء بالتنسيب نوع من التعيين هب أن عشرة اشخاص يمكن أن يكونوا اكفياً فالوزير اذا كانت له سلطة تنفيذ قد يختار ثلاثة أو أربعة ويهمل الستة ، ومن هنا الحقيقة قضية التنسيب بل هي مرحلة من مراحل التعيين وحتى يكون القضاء مستقلاً استقلالاً تاماً وهذا ما رأيناه بحكم التجربة والواقع انه حينما كان ينفذ وزير العدل في بعض الظروف ينفذ اناس لمهمات يحققونها ولهذا حتى يكون القضاء مستقلاً ليكون هذا الأمر محصوراً في المجلس القضائي بالمراحل كلها حفاظ على استقلال القضاء .

وشكراً

تفضل اخ عبد الحفيظ

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الحفيظ علاوي

حقيقه انا لا اميل الى رأي اللجنة في هذا الموضوع وعندي تعديل يقول ان هنا النص ان ينفذ الوزير اكثر من شخص وفي هذا حفظ لحقوق الناس وايضاً هناك جهة مسؤولة لو حصل خلل الى من يرجع الناس في هذه القضية هو القاضي الذي ظلم او الموظف الذي ظلم ولذلك ارى ان يكون تنسيب اكثر من شخص اذا كان تنسيب لا يعتبر تعيين لأنه يا اخوانا ظلموا على اطلاقها في الناس حقوق والمواطنة حقوق والموظفين حقوق فلا بد ان توازن بين هذه الحقوق فتع الويزر من التدخل المباشر في التعيين وينفس الوقت ايضا تعطيه حق التنسيب كجهه تنفيذية مسؤول امام مجلس النواب ولذلك انا اضيف اشطب في ذيل عبارة على ان ينسب الوزير اكثر من شخص واحد للتعين في الوظيفة الشاغرة تشطب كلما امكن ذلك ، هذا يشطب حتى يبقى للتعين اكثر من شخص هو الاساس وانا اتصح اخوانا

يعتني ان تكون متوازنين في القضية هذه وليس هناك من منزهة اطلاقاً عن الخطأ .

وشكراً

اصوات

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

ثنى على هذا الاقتراح
شكراً ، ثنى على اقتراح الاستاذ عبد الحفيظ ما هو موجود في اللجنة هذا موجود أصلاً النص ، تفضل رئيس اللجنة
شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة السؤال الأول الذي ضروري لمجارب عليه بأقتناع هل السلطة القضائية سلطة مستقلة قادرة على قيادة نفسها ابتداء وانتهاء ام لا ؟

بالتجربة العملية لقضائنا بتاريخه مر في مرحلتين ، مرحلة لم يكن للوزير اي حق في التنسيب والواقع ان قضائنا في هذه المرحلة كان اكثر قوة واكثر صلاحة واكثر استقلالاً واكثر انتاجية ثم جاءت مرحلة اصبح هناك تدخل في شؤون القضاء بالتنفيذ بحيث يحق للوزير ان لا ينسب من يرى مجلس القضاء انه اهل للتعين ، بهذا الحالة من هو صاحب الحق ابتداء حقيقة لئن يقول ان فلان صالح لأن يكون قاضياً ام لا ، اذن انطلقنا من ضرورة استقلال القضاء كاملاً وأعمال لبدأ فصل السلطات التي ينص عليه دستورنا والذي هو احد المعالم البارزة لنظام النيابي الدستوري ان لا يكون للوزير حتى التنسيب وايضاً قانون استقلال القضاء فيه نص انه ضروري عندما نرى اي قانون يتعلق في القضاء يجب ان تأخذ رأي القضاء بالنص في المادة (٧) من قانون استقلال القضاء ، واعمالاً لذلك نحن سائلنا القضاء وسائلنا رئيس المجلس القضائي الذي دعي الى اجتماع لمدة يومين وكان قرار المجلس القضائي بالأجماع بضرورة شطب التنسيب لأنهم يرون ان هذا تدخل في استقلالهم وهيمنة من السلطة التنفيذية على القضاء ونحن في هذه المرحلة مرحلة اعادة التوازن بين السلطات وأزالة اي تدخل في شأن من سلطة الى سلطة اخرى ونحن في مرحلة اقرار دولة المؤسسات وأعمال مرحلة التحول الديمقراطي وأعمالاً للديمقراطية وأعمالاً لدستورنا لا يجوز ان يبقى للوزير حق التنسيب

هكذا من الأهل

مجلس النواب

وهذا أيضاً فيه استجابة لمطلب المجلس القضائي الذي يحمله معالي وزير العدل بقرار منهم .

وشكراً

معالي الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً أن ما ذكره الاستاذ حسين لم يكن بصدد محكمة العدل العليا لقرار المجلس القضائي كان في موضوع آخر وليس بصدد محكمة العدل العليا وهذا معروف مثل ما اعرفه أنا

ترب على السماعه لو سمحت

ما ذكره الاستاذ حسين عن اجتماع المجلس القضائي واتخاذ قرار بالتنسيب لم يكن بصدد محكمة العدل العليا كان بصدد امر آخر ليس مجال بحثه الان .

ثانياً أنا اعرض على المجلس الكريم شيئاً عملياً اواجهه الان نحن الآن بحاجة الى قضاء من خارج جهاز الكتاب في محاكمنا قضاء يطمعون الجهاز القضائي ، المجلس القضائي عشرة اشخاص ليس بإمكانهم ان يستدعوا وان يلاحقوا وأن يتابعوا وأن يسألوا مجتمعين عن صفة هذا وصفة ذلك حتى يفتاروا من بينهم القضاء المطلوبين للتعين ، أما الوزير فهو قادر على ان يتصل بمسر وسرعه وبالنسبة برفع الاسماء التي توصل اليها الى المجلس القضائي فالمجلس القضائي هو صاحب السلطة في التعيين وليس للوزير اي تدخل في التعيين أما سلطته سلطة ادارية في اختيار ليس في الاختيار بل بتنسيب الناس الذين يعتقد او اتصل بهم ووافقوا على العمل في القضاء فيرفعهم الى المجلس القضائي ، ولو ترك الامر على المجلس القضائي لما تكبدوا مشقة البحث ولا مشقة السؤال عن اشخاص جديرين في التعيين في القضاء لكن الوزير هو الشخص المتفرغ لهذا الامر الاداري وهو القادر على ان يجد من بين المحامين وبين الاشخاص القانونيين من فيه الكفاية وتوفر الشروط المطلوبة في عضو المحكمة او قاضي المحكمة .

الاستاذ عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

مغفرو الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/١١ ميلادية .

السيد عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً أن الموضوع يتجاوزه طرفان ، طرف الحقيقة قاس على مر الزمن من تسلط السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وكان الشعب يلوق الريلات من هذا التسلط ، ومن هنا نجد أثر ذلك بين الطرفين الطرف الذي يؤيد السلطة القضائية والمجلس القضائي ان يكون هو المسؤول ، والطرف الثاني الحقيقة معالي الوزير الذي يؤيد ان يكون التنسيب ، من عنده ولما نظرت اللجنة القانونية الحقيقة لم تنظر الى وزير بعينه قد يكون وزير يعني عادل ووزير قسمة ولكن هذا ينظر الى المستقبل بأن يتغير الوزراء وتتغير الظروف ووضع الموضوع الحقيقة والأمر في يد سلطه قضائية هي صاحبة الحق في ذلك الفضل بكثير من ان يبقى هذا الأمر لوزير يعين حسب ما يريد او ينسب الحقيقة بلاش يعين ينسب كما يريد ، ونحن كنا في الحقيقة نيل الى استقلال سلطة القضاء ومن هنا كنا نجيل مع هذا الرأي .

شكراً

الاستاذ فارس النابلسي

شكراً معالي الرئيس ، يا اخوان اكبر مثل امامنا هذا القانون قانون محكمة العدل العليا هذا الذي عمل خلال ثلاث ساعات وطبع وبلغ لاعضاء المجلس القضائي من هنا يجب ان ننتبه ان هذا القانون يس كل مواطن في هذا البلد ، وشطب كلمة معالي الوزير ليس الامنع تدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء .

وشكراً

الاستاذ محمد الملاونة

بسم الله الرحمن الرحيم ،

إذا كان الأمر يتعلق في حساسية تدخل السلطة التنفيذية فأنا اقترح ان ينسب وزير العدل الى المجلس القضائي كل من تقدم لأشغال هذا المنصب او ان يقدم أثناء تقديمه للمجلس القضائي لتعليق الوزير اذا كان عنده تحفظ على أحد الاشخاص المتقدمين .

وشكراً

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الملاونة

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

الاستاذ ذوقان الهنداوي ، احنا منعتيكم اخوانا في اللجنة بس خلي
الاخوان يتكلموا الآخرين .
قبل قليل واقفنا على المادة الثالثة والفقرة (د) من المادة الثالثة
تنص على ما يلي :-
يكون رئيس المحكمة اللي هي محكمة العدل برتبة رئيس محكمة
التمييز كما يكون القاضي فيها برتبة قاضي التمييز ، بمعنى ان
محكمة العدل تقريباً تساوي وتوازي محكمة التمييز ، تعيين رئيس
واعضاء محكمة التمييز بقرار من المجلس القضائي دون تنفيذ من
الوزير لو كانت تلك المحكمة تعين قضاتها ورئيسها بتنسيب من
الوزير لكان النص ما بيرد لكن بما ان هذه المحكمة تعادل محكمة
التمييز وما انه لم يرد في تعيين قضاة ورئيس تلك المحكمة بتنسيب
من الوزير فحتى يكون القانون منسجم وحتى تعطى هذه المحكمة
نفس الاهمية نفس سوية محكمة تمييز يمكن الاصح هو قرار الاقتراح
اللجنة القانونية .

وشكراً معالي الرئيس

شكراً ، الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم ، اولاً معالي الرئيس تريد ان ترسي المبادئ
التي تستقيم امورها للمستقبل والقضاء هو الذي يتحمل المسؤولية
في هذا الميدان ، وان معرفة المجلس القضائي بشؤون القضاة
والمحامين في تقدير اوسع من معرفة وزير العدل لأن هؤلاء الذي
امضوا سنين طويلة في ميدان القضاء واتصلوا بمعظم المحامين
وقضاة البلد هم اقدر على معرفة هؤلاء ثم ان الوزير منصب قد
يكون لمدة فترة قصيرة جداً يعني هب ان وزير مكث في الوزارة شهر
او شهرين فهل استطاع خلال هذه الفترة ان يتعرف على امور القضاء
وامور المحامين في البلد ولذلك ايضا شيء مهم ان القضية تتعلق
بتعيين رئيس محكمة عاليه هي محكمة العدل وتعيين قضاة محكمة
العدل وهذه المناصب العاليه العاليه جداً تحتاج الى مجلس عالي في
القضاء يقدر اهميتها ويتولى هو تنفيذ هذه المناصب . وشكراً .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الحاج

الدكتور محمد الحاج
بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس اري ان الجور العام في
هذا المجلس يتجه نحو اعطاء الصلاحية للمجلس القضائي كجماعة
وليست كفرد واحد ودائماً حكم الجماعة أدق من حكم الواحد ولذلك
اقترح افعال باب النقاش في هذه المادة بالذات والتصويت عليها
وشكراً .

اصوات

معالي رئيس المجلس

معالي نائب رئيس الوزراء

وزير الداخلية

نثني على هذا الاقتراح
ثنوا الاخوان طيب ، مطروحة الان هذه المادة كما وردت ، معالي
الوزير تفضل

شكراً معالي الرئيس ، صحيح اريد ان اوضح شيء لا يمكن ان يكون
غائباً عن اذهان السادة النواب والمتعلق بموضوع استقلال القضاء
واستقلال القضاة ، القاضي مستقل ومصونة حرمة كاملاً بعد ان
يصبح قاضياً ، اما موضوع التنسيب بأن يعين فلان من المؤهلين
للتعيين في القضاء فلا يمكن ان يدخل في باب الاستقلال القضائي
المنشود بمثل هذا القانون ، الموضوع كما اشرت سابقاً أنه قضية
تنظيمية وقد اوضحها معالي وزير العدل بقدرة الوزير على الاتصال
بالجمهور والاتصال بالمؤهلين وتقديم الاسماء المؤهلة للمجلس القضائي
الامر غير المتوفر للمجلس القضائي كمؤسسة من عشرة اشخاص لا
يمكن لعشرة اشخاص ان يقوموا بأن واحد بالاتصال بشخص معين
ليفاوضوه على الدخول في القضاء وعلى الدرجة التي يمكن ان يحل
بها ثم بالعودة الى قانون استقلال القضاء الذي هو موازي في تعيين
القضاة لقانون محكمة العدل العليا موضوع البحث ، هناك تجري
مسابقة قضائية بين جميع المؤهلين لمثل المجلس القضائي قادر على
تنظيم مثل هذا الموضوع بحكم ترتيبه وبحكم مسؤولياته ، اذن لا بد
من جهة معينة تنفيذية تقوم بالترتيب لتقديم خدمة الى الجهاز
القضائي وللمجلس القضائي لنقول له اختار من تريد القرار من حيث
النتيجة هو للمجلس القضائي اما موضوع الاشارة لتعيين رئيس

هكذا من الأهل

محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة فنص ورد في قانون استقلال القضاء الذي يعرف أن القاضي يشمل رئيس محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة وإلى آخره وقد حدد القانون قانون استقلال القضاء أنه عند تعيين القاضي يكون بتسبيب من وزير العدل وقرار من المجلس القضائي وإرادة ملكية سامية كل هذه الأمور المفروض أنها تكون في الذهن عند وضع النص القانوني لهذه الغاية الصحيح أخشى أنه الحديث عن استقلال القضاء أنه نذهب مع عواطفنا بشكل أن تؤثر على الإجراءات التي يمكن أن تقدم لنا جهاز فاعل ومؤثر لأن اناطة الموضوع بالمجلس القضائي من خلال التجربة إذا من خلال المجلس القضائي دون تنسيب القرار يجب أن يكون للمجلس القضائي في كل الأحوال لا أحد يناقش في ذلك إنما بناء على تنسيب وتهنئة تحضير من الوزير أو ابتداء من ذاته الأمر الذي اعتقد بحكم التجربة طويلة يصعب على المجلس القضائي القيام بها والقرار من حيث النتيجة للمجلس الكريم . وشكراً

نختم هذا الموضوع برد بسيط من الأستاذ حسين فقط وننتهي منه نطرحه على مجلسكم

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة الموضوع ليس قضية عواطف وإنما برأبي أن السؤال الجوهري حقيقة هو من هي الجهة صاحبة الحق في تقدير من يلتحق بسلطة القضاء ومن هي الجهة الأكثر تأهيلاً للحكم على من يستحق بأن يكون قاضياً والسؤال هل حقيقة يمكن أن يكون رئيس المجلس القضائي أو المجلس القضائي كله قاصر ومعالي وزير العدل ولا أقصد وزير العدل بالذات بحكم موقعه قادراً هذا هو الموضوع الذي يجب أن نجيب عليه ، بأعتقادي أن المحامي الذي يمكن أن يلتحق بسلطة العدل تحت امتحان دائم من المجلس القضائي هم الرقباء وهم الذين يعرفون أهليته وكفاءته هم الذي يطلعون على مرافعاتهم هم الذين يدرسون قضاياهم وخاصة بعد تجربة خمسة وعشرين سنة على الأقل في القضاء وليس وزير العدل ، معلى سيدي الرئيس أرجو أن يحتاج لأن هذا الموضوع يجب أن يفصل فيه المجلس على ضوء حقيقة من يستحق الذي يراقب من يمكن أن

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

يلتحق في القضاء هو المجلس القضائي هو الذي يعرف تأهيله هو الذي يعرف إمكانياته هو الذي يعرف مرافعاته ومن هنا الواقع ببصير الموضوع لماذا يقدم الطلب لمن يريد أن ينتسب إلى القضاء لمعالي وزير العدل لماذا لا يكون لرئيس المجلس القضائي مباشرة ومعالي الأستاذ سالم مساعده كان قاضياً وأنا واثق عندما التحق في القضاء وكان من رموز القضاء الجيده أنه لم يكن هناك تنسيب من معالي وزير العدل كما أعرف أنا وأعرف على تعيين ذلك إنما المجلس القضائي هو الذي اختار الأستاذ سالم مساعده وكل الجيل الذي ينتسب إليه سالم مساعده عندما كان قضائنا مميز وعالي الكفاءات وعالي القدرات في الوقت كله الذي كان مجلس القضائي هو الذي يختار كان قضائنا بأعلى تأهيل عندما انتقل إلى تدخل السلطة القضائية أصبحنا أصبحنا حقيقة في مرحلة تحتاج فيها إلى تطوير القضاء بالعودة إلى هيمنة القضاء على نفسه وبأن لا يكون في وصاية من أي جهة كانت عليه وأنا واثق أن قضائنا سيكونوا أقوى عدد وأكثر استقراراً واستقلالاً .

وشكراً

المادة مطروحة صارت واضحة مطروحة على المجلس الكريم كما وردت بقرار اللجنة من يوافق عليها كما وردت بقرار اللجنة عد الأصوات الاغلبية .

واضحة الاغلبية بس خلتنا نعمدا صوتاً السيد الامين العام

٣٨ من ٤٦

شبه اغلبية ٣٨ من ٤٦ وتبقى المادة كما اقترحتها اللجنة القانونية . ننتقل إلى المادة التالية

معالي الرئيس بعض الأخوة يغادرون الجلسة دون إذن والآن سوف نفقد حق التصايب فلذلك أرجو معاليكم

ما فقدناه لا ، الآن ٤٨ حسب كلام الامين

أرجو معاليكم المراعاة في النظام الداخلي الذي يريد الخروج يستأذن من معاليكم

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد عهد المتعم ابو زنت

معالي رئيس المجلس

السيد عهد المتعم ابو زنت

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

هم يذهبون لشرب الشاي والقهوة ، بس ممنوعه على رئيس المجلس ،

المادة السابعة تفضل

الماده كما وردت في المشروع

المادة ٧- أ- للوزير ان ينتدب بمصره مؤقتة ولمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر :-

١- ايا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الاداريه فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز او رئيسا لمحكمة استئناف .

٢- ايا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة او رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها .

٣- ايا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في أي محكمة من محاكم البداية او مساعدا للنائب العام .

ب- للمجلس القضائي بناء على تنصيب الوزير قديد الانتخاب في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمدة التي تقتضيها الضرورة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٧- الفقرة أ - شطب كلمة (للوزير) الواردة في مطلع الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (للوزير في حالة الضرورة) .

مطروحة هذه المادة على مجلسكم الكريم ، معالي وزير العدل موافق على التعديل نسمع وزير العدل

موافق .

معالي الوزير موافق .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون

البلديه والقرويه واليهيه

حتى لو وافق معالي وزير العدل فلا يعني ذلك انني موافق على التعديل الذي تفضلت فيه اللجنة القانونية والذي جاء على الشكل التالي :

اضافة كلمة حاله الضرورة انا ارى انها غير ضرورية لأن حالة الضرورة عباره لضعافه ومن هو سيقدر حالة الضرورة فما دام ان انتخاب الوزير محدد بمدة لا تزيد على ثلاث اشهر فلا داعي لأضافة عبارة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

في حالة الضرورة وأرجو الاكتفاء بالنص كما ورد من الحكومة .

بدكم وجهة نظر : موافق عليها الآن من الجميع ، تفضل

حقيقة قرار اللجنة القانونية احترامه ، وحقيقة انا لا ارى مبرراً ما دام يعني الاتجاه نحو استقلاليه المجلس القضائي انا ارى ان يكون لرئيس المجلس القضائي ان ينتدب وليس للوزير والتحديد اذا كان ينتدب لمدة ثلاثة اشهر لأنه هو الذي ادرى بحاجة القضاء والتحديد ان يكون للمجلس القضائي انا اقترح بدل كلمة الوزير ان يكون لرئيس المجلس القضائي ان ينتدب دون حاجه في حالة الضرورة .

نفتي على ذلك .

ثنى عليه من قبل ليث ومن قبل اكثر من اخ ، الاستاذ ابراهيم خريسات

السيد علي الحوامده

معالي رئيس المجلس

السيد ابراهيم خريسات

شكراً معالي الرئيس ، في حقيقة الأمر ان وضع او بقيت كلمة للوزير واضيف اليها للضرورة على اعتبار انه قد تكون هناك ضرورة لغياب احد القضاة ويضطر في هذا حتى لا تتعطل المحكمة في ظرف من الظروف والمجلس القضائي قد لا يكون له وقت دائم وهو مستمر للاجتماعات حتى يحدد الضرورة والوزير هو اقدر على تحديد هذه الضرورة من المجلس القضائي ولذلك وضعت هذه العبارة لضبط هذا الأمر . وشكراً

الدكتور حسني الشياح .

ان تعطي الصلاحية لمجلس القضائي هذا منسجم مع المادة السابقة التي تخول هذه الصلاحية صلاحية التعيين ابتداء من المجلس القضائي فانسجماً مع هذا اعتقد ان تعديل المقترح ملائم اي اعطاء الموضوع لمجلس القضائي .

شكراً ، الاستاذ عبد السلام فريحات

انا الحقيقة ازيد ما ذهب اليه الأخ الاستاذ حسين بأن تستبدل كلمة الوزير برئيس المجلس بصرف النظر عن اي وزير نحن لا نتكلم عن وزير بعينه حقيقة ، لكن احب ان اضيف نقطة مهمة في هذا القانون هذا القانون الحقيقة يا اخوان هو قانون محكمة خاصة تتعامل

معالي رئيس المجلس

السيد عبد السلام فريحات

هذا من الأصل

بقرارات السلطة التنفيذية بالدرجة الاولى هي التي تقضي بين السلطة التنفيذية وبين غيرها من الاشخاص ولذلك تقتضي الضرورة هنا حتى لو اعطيت السلطة التنفيذية في حالات معينة بمحكمة التمييز يجب الا تعطي مثل هذه الصلاحية في محكمة العدل العليا لأنها محكمة مختصة في الفصل بين قرارات السلطة التنفيذية وبين ما عداها من الاشخاص هذه نقطة جوهرية يجب ان يتنبهه الآخرون اليها ولذلك يجب ان يكون مبدأ فصل السلطات فيها واضحاً وجوهرياً . وشكراً

شكراً يا سيدي بتصور الموضوع اذيع اذا سمحوا الاخوان وجهة النظر فيه واضحة .

انا اعارض واخالف الاستاذ حسين لأنه رئيس اللجنة واللجنة اقترحت اقتراح محدد كما ورد اليها ولا يجوز لرئيس اللجنة ان يقترح خلاف ما ورد في قرار اللجنة .
السيد المقرر

لو سمحت الحقيقة حصل خلاف شديد حول هذه المادة هل يقال للوزير ام لرئيس المجلس القضائي وكان قد تغيب رئيس الجلسة والمقرر من الناس الذين صوتوا على انه تشطب للوزير ويقال لرئيس المجلس القضائي ولا يمنع ما فيه هناك ما يمنع لا بنظامنا الداخلي ولا بغيره ان يقترح رئيس اللجنة او غيرها اذا قبل الآن اقترح اقتراحات وقبلنا ذلك كيف نقبل للمادة التي قبلها ولا نقبل الآن فأنا من صلاحياتي ان لا يوجد ما يمنع ان يقترح وأنا معه في ان تشطب للوزير وان تبقى لرئيس المجلس القضائي . وشكراً

الدكتور عبد اللطيف عربيات

شكراً معالي الرئيس ، ما جاء في الدستور المادة (٩٧) حول استقلاله القضاء : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، الأصل استقلال القضاء الجهاز القضائي في عتبت القضاء بنفسها اما ما جاء هنا حقيقة هناك قضايا مشتركة بين وزارة

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والهيئة

معالي رئيس المجلس
السيد المقرر

معالي رئيس المجلس
السيد عبد اللطيف عربيات

العدل والمجلس القضائي هذه العلاقة تتمثل في قضايا اداريه محددة ، وزير العدل هو الذي يجيز القضاء ووزير العدل هو الذي يترتب ذوات تعليمية وتدريبية في الخارج والداخل وزير العدل هو الذي يدير شؤون عملية القضاء من موظفين وغير موظفين . ولهذا قضية الانتداب هي تابعة في تقديري وكما اتفقت عليها اللجنة بأغلبيتها انها جزء من العملية الادارية وليس تدخلا في القضاء . ما جاء في المادة السابقة هي ايضاً من باب سد الثغرات لتدخل السلطة التنفيذية وقبلت اما هذه المادة فيجوز رفض من الجانب الاداري البحث وهي علاقة منظمه بين وزارة العدل والمجلس القضائي . ولهذا جاءت بتنسيب اللجنة ولهذا اؤكد على ما جاء في تنسيب اللجنة بهذه الخصوص .

شكراً ، السيد ليث شبيلات

سيدي الرئيس انا مع الاقتراح اللي اقترحه الاستاذ حسين مجلي وحسناً للجدال في موضوع ان لرئيس اللجنة ان يطرح هذا الموضوع ام لا فأني ارجب ان اسجل هذا الاقتراح بأسمي او تنبه على ما جاء .
وشكراً

شكراً مثنى عليه طيب ، الدكتور ذيب مرجي تفضل

اعتقد المادة السابعة والمادة السادسة كونها حالياً اصبح من صلاحية المجلس القضائي هو الذي يعين رئيس المحكمة وقضاها اعتقد المادة السابعة الهدف كان منها اذا فهمته هو تقليد الوزير عندما ينتدب لفترة لا تزيد عن ثلاثة شهور ، كونه حالياً يده يصير للمجلس القضائي ان ينتدب بصورة مؤقتة مدة لا تزيد على ثلاثة شهور اعتقد انتفت حالياً الهدف من هذه الجملة اذن بتغييرها بدال وزير بتصوير مجلس القضائي وجع وضفوا لنا اياها اللجنة القانونية .

ما قالوها الاخوان طيب ، طيب يا سيدي الاستاذ حمزه منصور

في المادة السادسة جعل القرار للمجلس القضائي تخوفاً من الفردية بالنسبة لتنسيب الوزير انا ارى هنا أن الفردية التي تخشاها لدي الوزير ستكون هنا لدى رئيس المجلس القضائي ولذا ارى الاهتاء

معالي رئيس المجلس
السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس
السيد ذيب مرجي

معالي رئيس المجلس
السيد حمزه منصور

هنا من الأهل

على النص كما تقدمت به او قرره اللجنة شطب كلمة للوزير الواردة والاستعاضة عنها للوزير في حالة الضرورة .

وشكراً

السيد عبد الحفيظ ثم رئيس اللجنة بوصفه نائباً مع ما تبنى رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس ، حقيقة لا زلت عند رأيي انه هناك خلطاً في موضوع استقلال القضاء ثم ان المجلس يبدو وقع تحت تأثير ما يسمى بالقانونيين المجرى دون النظر الى النظام الاجتماعي في البلد ودون النظر الى مصلحة الناس الذي اقول انه في هذه المادة البسيطة هنا حقيقة ارجو ان لا تكون القوانين ودود فعل رغم اننا عانيتنا من هذا وانا اقول ايضا اين كان القضاء عندما عرضت عليه مشكلة لاحد مجلس النواب وما استطاع امام دولة رئيس الوزراء انذاك ان يصدر قرار بها اين كان هذا القضاء واين كان المحامون الذين يتكلمون عن هذا ، حقيقة انا ارى ان يكون احنا دقيقتين ومنطقيين والان لانه الساحة فاضيه كلنا فيها ابطال ، انا اريد ان تكون البطولة يوم ان تكون الساحة مش فاضيه ، انا ارى حقيقة ان يبقى النص كما جاء من اللجنة لأن برضه في مواطنين وفي حقوق وفي امور وبرضه في دولة وفي مؤسسات لا ادافع انا عن الدولة حقيقة حتى ما حد يزاود على ويقول وطنجيه .

نشني على هذا

شكراً يا سيدي ، الاستاذ حسين .

ثنى على الاقتراح ؟

هو اقتراحك مدرج في نفس اللجنة ، تفضل استاذ حسين القانون الذي نحن بصدد دراسته هو قانون محكمة العدل العليا وهي محكمة القضاء الاداري ، اختصاصها ان تنظر القرار الاداري الذي هو أبرز مظهر يتجسد فيه سلطان الاداره فهي تراقب سلطان الاداره وهي تحكم للادارة او عليها فالاداره عن طريق القرار الاداري وبإرادتها المنفردة تستطيع ان تصدر الاوامر الملزمة للأفراد بأن يعملوا او

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

يتمتعوا عن عمل شيء ما فيلتزمون بالخضوع لأوامر الادارة والقرار الاداري هو اهم مظهر لأتصال الادارة بالافراد ، فأذن كل قرار اداري الادارة طرف فيه وهي خصماً فيه ولا يجوز لها ان تسهم في القضاء الذي سيفصل لها او عليها لأننا لو قبلنا تدخل الاداره في ان تعيين القضاء وتصوروا معنى ان هناك قضية اما القضاء يفصل فيها على الحكومة او لها ينتدب وزير العدل قاضياً لينظر في هذا القرار الذي الادارة طرف فيه هذا لا ارى له معنى الا تدخل في شأن محكمة القضاء الاداري الذي تنظر خصومه قضائيه ومن هنا انا ارى ان يبقى اختصاص الانتداب لرئيس المجلس القضائي وهذا صفات الدولة العادلة الدولة القانونية الدولة الديمقراطية حتى لو اعطيت هذه الصلاحية انا برأبي يجب ان ترفضها لأنها ترى الدولة القانونية ان ذلك تدخل في شأن القضاء .

شكراً

شكراً ، الدكتور ماجد خليفة

شكراً معالي الرئيس في الحقيقة التوجه نحو تأكيد نصوص الدستور بما يتعلق باستقلال وفصل السلطات الثلاثة وكلنا مع استقلال القضاء ولكن بنفس الوقت اريد ان اؤكد على ناحية الا نتجرف عاطفياً وراء عبارة استقلال القضاء بحيث ان الامور الادارية التي يمارسها وزير العدل نحن اذا استمرينا بهذه الامور بهذه الصورة ستكون قد القينا مهام وزير العدل فما هي وظائف وزارة العدل ووزير العدل وللك فائتي ارى ان تبقى المادة الفقرة (أ) كما هي . ايضاً بتأكيدي على ان العبارة التي وردت ولوزير في حالة الضرورة وان حالة الضرورة هذه ايضاً لا يمكن حصرها ولمن يعود بالتالي أمر تقديرها ، ولذلك فاني اقترح ان يبقى النص كما هو ورد في المادة سبعة فقره (أ) بالقانون القديم .

الاستاذ ابراهيم ما ظل فيها بحث الحقيقة الصورة فيها واضحة

حقيقة انا الذي اعرف ان المجلس القضائي ليس سلطة مستمرة في

دوام اداري خالص وانما هم قضاء كلاً يكون في حكمته او في دائرته

معالي رئيس المجلس

السيد ماجد خليفة

معالي رئيس المجلس

السيد ابراهيم خريصات

هذا من الاجل

عند الدوام الرسمي والذي يراقب القضاء في دوامهم في اجازاتهم وفي تعطيلهم هي وزارة العدل ، وبالتالي هذا العمل الاداري لا يستطيع الانتداب فيه ولا مراقبته حتى يحل المشاكل التي تحصل آتية الا وزارة العدل التي لها سلطة المراقبة وبالتالي هذا الامر تركه للوزير وفي وقت الضرورة هو الأولى وكما ورد في قرار اللجنة القانونية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ان الاخوة اعضاء اللجنة الذين لهم اراء مخالفة لم يذكروا اي تحفظ حتى يناقش حقيقة في هذا القرار الذي ورد ، ولو ورد تحفظ لهم لا ناقشناه وكان لهم الحق .

وشكراً

تفضل نقطة نظام

حقيقة الامر ان عدد كبير من الزملاء غائبين وبسبب أهمية الموضوع المطروح ، اقترح تأجيل النقاش .

وهذا يعني خمسة وثلاثين واحد غائب مش مشاركين في القرار

النصاب مكتمل

يا سيدي النصاب مكتمل بس في خمسة وثلاثين كمان غائبين مش مشاركين

نعم هذه الجلسة لازم نخلص شغلنا فيها ، السيد نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم ، انا احد اعضاء اللجنة القانونية اقترح هنالك حصل في الواقع تذبذب ما بين اعضاء اللجنة القانونية وقد بدأ هذا التذبذب من رئيس اللجنة نفسه ، الواقع اننا التزمنا مع تعديل هذه المادة واتفقتنا جميعاً على هذا الرأي اما ان ترى اخوانا اعضاء اللجنة يتذبذبون ساعة الى اليمين وساعة الى اليسار فهذا شيئاً غير منطقي ولذلك اعتقد بأنه اذا كان التذبذب مسموح فأنا اعده الى اقتراح الدكتور ماجد خليفة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكراً يا سيدي خليفنا احنا الآن نعهده وننقل هذا الباب طال البحث فيه وجهات النظر عرضت كاملاً يا دكتور ابو فارس

نقطة معلومة الحقيقة كلام ابو طلال ليس صحيحاً لم نتفق بالاجماع

معالي رئيس المجلس

وانت في اللجنة القانونية انتم كلكم في اللجنة القانونية يا استاذ ابو فارس والاخ سليم في اللجنة القانونية اخ حسين تكلمت خمس مرات فيها ، فخلينا نخلص من هذه النقطة ، نطرحها للمجلس الكريم .

السيد نايف ابو تايه

نقطة نظام عند معالي الوزير سيدي .

معالي رئيس المجلس

تفضل اخ عبد الكريم

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

اعطاني اعطاني الدور في الكلام لذلك بحكي

معالي رئيس المجلس

تفضل

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

اذكر ان المجلس الكريم قد ارسى تقليدياً منذ اول جلسه قدم فيها تقرير لجنة الرد على خطاب العرش السامي ذلك ان اعضاء اللجنة كانوا يرغبون في النقاش ولكن الرئاسة بقرار من المجلس منعهم من النقاش واحتج احد الاعضاء ، او بعض الاعضاء ، بأن كان لهم وجهة نظر مخالفة في مشاورات اللجنة وقيل انذاك ان تسجل المخالفة في تقرير اللجنة وفي تقرير اللجنة التي ناقشت هذا القانون لم اجد أيه مخالفة لاحد ولذلك ارجو ان تستمر على هذا التقليد وارجو ان اتسك بالمخالفة الشكلية التي اثرتها في بداية حديثي ، لذلك ارجو الا يعطى احد الكلام اذا كان من اعضاء اللجنة انا ارجو من الرئاسة لا يعطى ما دام انه لم يخالف تقرير اللجنة سيدي الرئيس وشكراً .

نثني على هذا

اصرات

معالي رئيس المجلس

يا سيدي احنا الحقيقة الآن الموضوع هذا بالذات بحثناه كثيراً اذا ولا بد من الكلام انا يعطى الدور للناس اللي مش في اللجنة مثل الدكتور فوزي الطعيمي والاخ حمزة منصور يعطى لرئيس اللجنة في آخر الدور اذا في عنده جواب او للمقرر يعطيك رد على زميل معين ، تفضل يا سيدي به يرد على الاخ عبد الحفيظ يمكن في وجهة نظره خليه هيك الديمقراطية يا اخ عبد الحفيظ

انما تفضل به الزميل الكريم عبد الحفيظ علاني بسؤاله اين كان المحامين بأنساكنه الرجوع الى سجلات محكمة العدل العليا في

السيد فارس النابلسي

هذا من الأهل

القضايا التي رفعت اليها من قبل اساتذ جامعة اليرموك الذين فصلوا قضية السيد بسام الشكعة الذي حرم من جواز سفره قضية السيدة منى مهبيار الذي فصلت بقرار عرقي في قضية زميلنا الدكتور همام سعيد الذي فصل بقرار عرقي .

وشكراً

شكراً علم علم يتكلم الآن الدكتور فوزي الطعيمه انت تكلمت يا اخ عبد الحفيظ تكلمت عاطف بعطيك الدور وجمال بعطيه الدور تفضل اخي

شكراً معالي الرئيس ، اردت ان اشير بأن اقتراح الأخ حسين مجلي جذير بالاهتمام في هذا المجلس واقترح ان يتقبل باب النقاش ويطرح للتصويت .

هل يرغب المجلس الكريم بأقفال باب النقاش ، من يرغب يرفع يده لو سمحتم .

الاغلبية

الاغلبية تطلب الاقفال ، الآن عندي انا اقتراح واحد اللي تقدم به ليث واقتراح الاخ حسين ما ادراج لأنه هو في اللجنة ، تقدم ليث وثنا على اقتراحه بأن جعل الحق لرئيس المجلس القضائي من يوافق على هذا ، تفضل دكتور ، بعديها قرار اللجنة .

انا مش فاهم يا سيدي

الدكتور عبد الله النصور عنده سؤال قبل ما يصوت ،

معالي الرئيس ما دمنا بصدد يا حضرة المقرر بس انا بدني اسأل سؤال خيلنا نسمع من زميلنا بالله يا اخ سليم

بدني اسأل سؤال المقدم الاقتراح ما دام استاذ خليليني احكي اذا امرت اعطاني الكلمة الآن .

تفضل دكتور

سيدي اذا ترك الأمر لرئيس محكمة التمييز وما دمنا قررنا مبدأ من ان محكمة العدل العليا محكمة موازيه ومساويه لمحكمة التمييز فان يترك لرئيس محكمة التمييز الحق في انتداب قضاة زميله

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعيمه

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الله النصور

رئيس المجلس القضائي

رئيس المجلس القضائي هو رئيس التمييز ، فان يترك اليه ان ينتدب القضاة العاملين بنظيره المساوي له هذا سيكون مجاوز على المحكمة التي نحن بصدد دعمها وتقويتها ولذلك لا اجد نفسي مازل مبهلاً ، لو ترك هذا الامر حتى لرئيس المحكمة بالتعاون مع وزير العدل لكان امر مقبولاً اما ان يترك لقاضي آخر مساوي له ان يجره من قضائه ويتدبه في حالات الضرورة التي يراها فلا اظن اننا منتبهون لأن هذا التشريع سيكون به خلل واضح .

الاستاذ سليم الزعبي عنده نقطة نظام

معالي الرئيس اوده ان اؤكد انا اتكلم نقطة نظام لو سمحت

عنده نقطة نظام فقط

انا اولاً ااحتج على اعطاء الكلام للدكتور عبد الله النصور بعد ان طرح الموضوع للتصويت ، ثانياً انا ارفض ان يمنع عضو اللجنة سواء كان موافق ام معارض بالاشتراك بالمناقشات هذا امر حسماً في جلسة سابقة وقد اقر المجلس الرأي الذي طرحته انا بالذات لأن من حق عضو اللجنة ان يناقش ، نعم لأن في النقاش قد يغير او قد يضيف او يرد على نقطة جديدة وقد يكون مع المخالفة او مع الاغلبية لذلك ايضاً هنالك عدد من اعضاء اللجنة كان غائباً فمنهم رئيس اللجنة فهذا وأنا ارى ان موضوع الانتداب اخطر بكثير من موضوع التعيين ولذلك لا ارى ان يبقى بيد وزير العدل بل يكون للمجلس القضائي .

هذه ليست نقطة نظام بس هذه نقطة مضت وانتبهنا منها الآن مطروح على المجلس الكريم الاقتراح اللي تقدم به ليث شبيلات واللي ثنى عليه من يوافق عليه ؟ جعل حق الانتداب لمدة ثلاثة اشهر لرئيس المجلس القضائي ، شو طلع السيد الامين العام

٢٠ من ٤٦

٢٠ من ٤٦ يا سيدي هذه قضية العد ، المساعدان عد ما لا مش ارحاب هذا تأكيد للعدد ، التأكد من العدد احنا من وظائف اخرانا ان يعدوا من يوافق على اقتراح السيد ليث شبيلات

هنا من الأهل

السيد تاييف أبو تايه

معالي رئيس المجلس

السيد تاييف أبو تايه

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد حمزة منصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد السلام فريعات

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة القانونية

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

٢١ ، يا سيدي الآن تأتي للمادة كم

٢١

عدهم (٢١) اخي المساعد ، يا سيدي الآن مطروح على المجلس الكريم الاقتراح كما تقدمت به اللجنة من معه ؟

٣٧

٣٧ حسب ما قاله الاخوان ويبقى القرار كما جاء من اللجنة ، تفضل معالي الرئيس ، لم يبق لي لعمري هذه الدورة الا ساعتان وهب ان اللجنة غير مقتنعة مع احترامي لها بقراراتها فهي تصوت ضد قراراتها اري ان يرجع هذا القانون الى ان تعاد دراسته مرة ثانية من اللجنة القانونية .

هل يوافق المجلس الكريم على ارجاؤه في الدورة الاستثنائية هذا يأتي ، في ثنوا عليه ، ايش نقطه نظام يا اخ عبد الحفيظ طيب هذا المجلس سمع ان المقصود المادة التاسعة فاحنا الآن نطرح على المجلس هذا الاقتراح من يوافق على الارجاء ، ارجاؤه ما بقي من القانون طبعاً ، من يوافق على ارجاء ما بقي من القانون عد الاصوات

٢٤ من ٤٦

عدهم زميلنا الكريم عبد السلام ويقول ٢٤ من ٤٦ ، نشق في بعضنا عبد السلام بيبك عدهم ويقول ٢٤ من ٤٦ يرجى بحث بقية القانون الى جلسات القادمة التي ينظمها ، يا سيدي عدهم الزميلين ، المادة التالية السيد الامين ، تفضل .

نحن نسير في مناقشة القانون من النقطة التي تم التوقف عندها ، الواقع ان النص اللي وقفنا عنده انا كنت في اللجنة القانونية لمجلس النواب لكن اللجنة القانونية لمجلس الاعيان طلبتني بهذه اللحظة وعند نظر هذه المادة بالذات من قبل اللجنة دعيت للمشاركة في نظر قانون الشق والطوابق من قبل اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وبعد ان عدت واذا بهم قد اقرروا ما اقرره ولذلك انا لم اشارك في اقرار هذه المادة من قبل اللجنة القانونية شكراً ، المادة واضحة ، تفضل

١٢٢

عبد الرحيم عكور

معالي رئيس المجلس

السيد همام سعيد

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

في تقرير لجنة تقصي الحقائق عن جامعة اليرموك حقيقة انه لازم يقرأ ، وان بقيت الاسئلة

الدكتور همام سعيد

البده بالاسئلة ولكن للتنظيم هناك اولى اري ان تقرأ الاسئلة والاجوبة وانما يكتفي بردود السادة النواب اولا ثانيا اذا كان النائب مقتنعاً برد الوزير فعندئذ يعني لا يأخذ حقه في هذا اذا تنازل عن حقه .

موافقين على هذا الاقتراح ؟

موافقين .

طيب نبدأ الاسئلة كثيره خليه يقرأ التوصية ، تفضل ردود على الاسئلة ثم لجنة تقصي الحقائق ، النصاب لم يذهب لأن في ناس جالسين جوا ارسلنا لهم ، تفضل السيد الامين العام الاسئلة هل يرى المجلس الا يقرأ رد الوزير الحقيقة اذا بدنا الاصول لازم ينتقروا رد الوزير وتعليق الزميل عليه ، تفضل السيد الامين العام

(٤) الردود على الاسئلة :

١- تلاوة كتاب معالي وزير العمل رقم "١١٠٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٦" المقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد ، حول تدخل جهات أمنية لعرقلة انتخابات نقابة عمال شركة الكهرباء ، وان هناك خرق للنظام الداخلي بخصوص نقابة اصحاب السيارات العمومية ومكاتب التكمسي والسفريات الداخلية والخارجية .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد

الموضوع توجيه سؤال لمعالي وزير العمل المحترم

لماذا هناك استمرار لتدخلات من جهة أمنية لعرقلة اجراء انتخابات حرة كما نص على ذلك النظام الداخلي لكل نقابة ومنها - نقابة عمال شركة الكهرباء - والنقابة العامة العاملين بالنقل البري ، ونقابة اصحاب السيارات العمومي علما ان هناك خرق في النظام الداخلي لنقابة اصحاب السيارات العمومي وعملية اختلاسات للنقابة العامة للعاملين ما هو الموقف من ذلك .

وافيلوا فائق احترامي

النائب منصور سيف الدين مراد

هكذا من الأهل

مجلس النواب

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي

الزميل مش موجود ووزير العمل حاضراً الزميل مش موجود كيف قرأت سؤاله طالما مش موجود هو .

معالي رئيس المجلس

اعطاني الجواب هو اعطاني جوابه قرأ السؤال واعطاني جوابه وهذا هو ، هل يرى المجلس ان لا يقرأ رد الوزير ؟ الحقيقة اذا بدنا الاصول لازم يقرأ رد الوزير وتعليق الزميل عليه ، تفضل الامين العام .

السيد الامين العام

الرقم : ٥٠١/٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٠/٢/١٢م

الموافق : ١٤١٠/٧/١٦هـ

معالي وزير العمل

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٣٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمقدم من سعادة النائب السيد منصور سيف الدين مراد .

أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وأقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

الرقم : ١/٦ ١١٠٤

التاريخ : ١٩٩٠/٣/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٥٠١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ ارجو ان ابين لكم ما يلي :-

١- بالنسبة للشق الاول من السؤال حول تدخل جهات امنية لعرقلة انتخابات نقابة عمال شركة الكهرباء . ارجو اعلامكم انه ولغاية الان لم تجري انتخابات نقابة عمال الكهرباء . وأن الذي جرى هو عبارة عن اجتماع الهيئة العامة للنقابة لمناقشة بعض الامور على جدول الاعمال وأن الجهات الامنية لم تتدخل في عرقلة سير اعمال الاجتماع وأن حضورها جاء بناءً على طلب من النقابة للحفاظ على النظام وليس بطلب من وزارة العمل .

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

٢- وأما بخصوص نقابة اصحاب السيارات العمومية ومكاتب التاكسي والسفرات الداخلية والخارجية وفيما يتعلق بان هناك خرق للنظام الداخلي .

ارجو ان ابين ان الهيئة الادارية للنقابة قد قامت بتعديل النظام الداخلي للنقابة بموجب احكام المادة ٢٣ من النظام وقد صدر قرار محكمة العدل العليا مؤيداً لهذا التعديل ، وأما القول ان هناك اختلاسات فاننا لا نستطيع ان نتهم احداً دون صدور قرار إدانة من المحاكم المختصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

د . قسيم عبيدات

وزير العمل

معالي رئيس المجلس

السيد معالي الرئيس زملائي النواب هذا رد الزميل ، بالنسبة لقول معالي وزير العمل بأنه لا يستطيع ان يتهم احد بدون صدور قرار ادانة من المحاكم المختصة فاننا مع هذا القول ، ولكن الا يستدعي هذا التحقيق فيما يثار حول الفساد الاداري والمالي الحاصل في نقابة اصحاب السيارات ومكاتب التاكسي ونقابة العاملين بالنقل البري والميكانيك مع العلم بأن وزارة العمل ومنذ فترة طويلة تعرف بهذا الفساد وبخروقات تلك النقابات لقانون العمل واقدام صور عن وثائق وصلتني من اعضاء النقابة قد سلم منها جزء الى وزارة العمل لفترات متقطعة ، كما الفت النظر بأن قضية قد اقيمت ضد رئيس النقابة وامين صندوقها وللأسف لم يبت في هذه القضية لغاية الآن ، وأنني ارجو من معالي وزير العدل التحقيق الأمر واحالة الأمر الى القضاء ان لزم الأمر .

وبحكم ان النقابات من الشخصيات الاعتبارية فأنتني اقترح تحويل ملف النقابات العمالية الى اللجنة المالية لمجلس النواب ، اما بنسبه لنقابة العاملين في النقل البري فلم يجب معالي الوزير عن سؤاله

هذا من الاجل

حيث ان ما يجري داخل نقابة اصحاب السيارات من خروقات واساءة استعمال اموال النقابة ينطبق على هذه النقابة ، مع العلم ان ديوان المحاسبة قد اجري تحقيقاً في ذلك .

معالي الرئيس حضرات الزملاء في بلادنا العزيزة نقابات معينة راقية بدورها وينظمها وتأثيرها ولها دور وسعة جيدة ايضاً على الصعيد القومي والعالمي مثل نقابات المهندسين والمحامين والاطباء والزراعيين وعلى المستوى العربي بكادرات مهمة وكثيرة منها الدكتور حسن خريس لموقع الامين العام لاتحاد اطباء العرب والمحامي سليمان الحديدي لاتحاد المحامين العرب ، ان املنا ان ترتقي اوضاع النقابات جميعاً لهذا المستوى والا تتخبط كثير من النقابات العمالية كنقابات النقل البري والميكانيك وغيرها التي تضم اعداد كثيرة وتزيد عن مئتين ألف منتسب .

انني اتوجه الى السلطة التشريعية ممثلة بلجان مختصة والسلطة التنفيذية ممثلة بوزيري العدل والعمل ان تجد حلاً الى متابعة قضايا النقابات هذه والعمل على المساعدة في تصحيح اوضاعها هذا رد زميلنا منصرف مراد نعم هو اعتذر بده يحط جواب على السؤال ، لأن من حق النائب ان يجيب على السؤال والله ما باعتقد انه فيه ما يمنع ، لا الاصل السماح الاصل السماح الاصل والاباحه في القوانين الا اذا وجد نص مقيد ، الاصل الاباحه . قرأها وعقب اعتقد ما في يمنع لك الشكر ، لا تعليق على الاسئلة على ردود الاسئلة .

الحقيقة انه من خلال الاطلاع على بيانات بعض الوزارات وكتيبها يتبين اخطاء لغوية مثل لم تخرج كتبت لم تخرج وهذا لا يقع من رابع ابتدائي والخطأ الثاني وكلمة خرقاً لازم تكون خرقاً فهذه الحقيقة يعني خطأ لغوي، نسجله على ورقة العمل

تفضل هذا خارج عن الموضوع ، تفضل اقرأ الرد الثاني

٢- تلاوة كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم "٤٠٢٦" تاريخ ١٩٩٠/٣/٣ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٤٣" المقدم من سعادة النائب السيد سليم الزعبي ، حول الطلبة المبعوثين في الجامعات الأردنية

وكليات المجتمع والطلبة المفصولين من جامعة اليرموك لأسباب سياسية ..

"بسم الله الرحمن الرحيم"

سؤال من النائب المحامي سليم الزعبي
الى معالي وزير التعليم العالي المحترم
بواسطة / معالي رئيس مجلس النواب المحترم

١- هناك العديد من الطلبة المبعوثين في الجامعات الاردنية وكليات المجتمع الذين سبق وان قطعت عنهم مخصصات هذه البعثات لاسباب سياسية وقد قررت الحكومة الموقرة اعادة مخصصات هذه البعثات استحقاقها ، بحيث يعاد لهم اعتباراً من تاريخ وقفها ، وقد علمت أنه لم يحدث ذلك كما ذكر لي العديد من طلبة الجامعات وكليات المجتمع .

٢- كما أعلمني العديد من الطلبة المفصولين من جامعة اليرموك لاسباب سياسية أنهم لم يتمكنوا من العودة الى مقاعد الدراسة .

لذلك قأني اتوجه بهذا السؤال الى معالي وزير التعليم العالي لبيان ظروف وملابسات هذين الموضوعين املا تسويتهما حسب توجهات الحكومة الموقرة .

واقبلوا فائق الاحترام .

النائب
سليم الزعبي

الرقم : ٦٣٧/٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٠/٢/٢١م

الموافق : ١٤١٠/٧/٢٥هـ

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الاكرم
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٤٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٥ والمقدم من سيادة النائب السيد سليم الزعبي .

ارجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

هكذا من الأجل

الرقم : ٤٠٢٦/٧
التاريخ : ٦ شعبان / ١٤١٠ هـ
الموافق : ٣/٣/١٩٩٠ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

فاشير الى كتابكم ذي الرقم ٦٣٧/٨/١٦/٣ المؤرخ ١٩٩٠/٢/٢١ بخصوص سؤال سعادة النائب السيد سليم الزعبي رقم (٤٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٥ وأرجو ان ابين ما يلي :-

- ١- طلبت الوزارة من الطلبة المبعوثين موضوع البحث مراجعتها للتحقق من استمرار انتظامهم بالدراسة والكلليات التي يلتحقون بها ، وراجعها منهم (٣١) طالبا من الجامعات الاردنية و (١٣) طالبا من كليات المجتمع ، وحسب توجيه الحكومة فقد اتخذ قرار بايئادهم ابتداء من الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٩٨٩/١٩٩٠ .
- ٢- بخصوص الطلبة المفضولين من جامعة اليرموك عام ١٩٨١ فقد طلبت من الاستاذ رئيس الجامعة ان يزودني بمعلومات تفصيلية عن موضوعهم وسأوافيكم فيما اتوصل اليه بناء على تلك المعلومات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

معالي رئيس المجلس
السيد ليث شبيب

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

تفضل

قرأتنا فقط لهذه الجلسة وإذا اليرميل أراد ان يعلق على معالي الوزير ان يجيب ، حتى ننجز اذا كان الوقت له اهمية .

تفضل الاستاذ سليم

شكراً معالي الرئيس ، ان ما جاء في جواب معالي وزير التعليم العالي لم يقتضي ، أولاً بالنسبة للطلبة المبعوثين الذين قطعت عنهم مخصصات بعثاتهم بسبب أراءهم السياسية فأنتي اري ان قرار قطع

هذه المخصصات ابتداء قراره غير مشروع وغير عادل ومخالف لاحكام الدستور وعندما قررت الحكومة اعادة هذه المخصصات فأنتنا فهمنا بأنها تنوي اعادتها اعتباراً من تاريخ قطعها ، لذلك اري انه يتوجب اعادة هذه المخصصات من تاريخ قطعها وليس من التاريخ الوارد في جواب معالي الوزير ، ثانياً او بخصوص الطلبة المفضولين من جامعة اليرموك لعام ٨١ فانهم فصلوا لاسباباً سياسية وهذا موضع في قرار محكمة العدل العليا رقم ٩٤ لسنة ٨١ حيث ورد في اجابة معالي الجامعة ان قرار الفصل صدر بناء على الاسباب الأمنية الواردة في تقرير مدير المخابرات العامة رقم ٤٢٨٦٠/٤/١٢/٢ تاريخ ٨١/٧/٢٠ . وهذا يعني ان الفصل كان لاسباب سياسية وحيث ان التوجه العام بعد عودة الحياة الديمقراطية لأعادة المفضولين الى وظائفهم وانصاف كل من ظلم في الفترة السابقة وأعادة المفضولين من جامعاتهم الى هذه الجامعات فانه يتوجب اعادة الطلبة المفضولين من جامعة اليرموك الى جامعاتهم وإلى نفس المستوى الجامعي ولا يجوز التضرع بأن فترة الانقطاع كانت اكثر من خمس سنوات لأن الانقطاع لم يكن بأرادة هؤلاء المفضولين . وشكراً

معالي الوزير

معالي رئيس المجلس
معالي وزير التربية والتعليم

بسم الله الرحمن الرحيم بالنسبة الى النقطة الاولى وهي اعادة البعثات متأسف انا منذ السادسة صباحاً وأنا احرك في الجنوب وبحثت من السر مباشرة الى هذا المجلس الكريم قد يكون صرتي خائفاً بعض الشيء بالنسبة للطلبة الذين اعيدت لهم بعثاتهم اعتباراً من الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي ، قرار الحكومة كان أن يعادوا الى بعثاتهم ولم يكن هنالك التزاماً بأن تبدأ بعثاتهم منذ اللحظة التي قطعت فيهم عنها هذه ترتب التزامات مالية ليست مرصودة في موازنة وزارة التعليم العالي للبعثات وأن كان سيدفع لهم عن الفترة التي انقطع فيها البعثة عنهم فهذا يعني اجتهاداً من مخصصات البعثات لهذا العام وحرمان بعض الطلبة الذين سينبعثون لهذا العام ، بالنسبة الى النقطة الثانية يا استاذ سليم نحن لا نزال ننتظر رد رئيس جامعة اليرموك ولا يجوز ان نفترض

هذا من الأجل

ان الرد سيكون سلبياً ولكن ان الأمر في الواقع متعلق بالنقطة التي اشرت اليها وهو النص الوارد بأن الذي ينقطع عن الدراسة مدة تزيد على أربع سنوات عندما يقبل طالباً جديداً ويحى سجله الأكاديمي ، نحن نريد ان تعالج هذه من خلال لجان في الجامعة ونأمل ان يكون الرد ايجابياً وسأؤتيك به في حينه . وشكراً

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس
السيد الأمين العام

٣- تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم "٢٨٥٧" تاريخ ١٩٩٠/٣/٤ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٣٩" المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول عدم دفع بنك الاسكان رسوم تأمين لدائرة الاراضي والمساحة في حالة اعطائه قرضاً للاسكان والاعفاءات المسموحة له عن باقي البنوك الأخرى .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال موجه الى معالي وزير المالية المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية واجابتي عليه خطياً .

لماذا لا يدفع بنك الاسكان رسوم تأمين لدائرة الاراضي والمساحة في حالة اعطائه قرضاً للاسكان بينما تدفع البنوك الأخرى ١٦.٠ .

* لماذا يعفى من ١٦٪ (رسوم تسجيل ١٪ ، وضريبة ١٠٪ من الرسوم اي ١٪ ، ضريبة جامعة ٥٪ على الأ يزيد على ١٥٠ ديناراً) ، بينما يلتزم غيره بذلك ؟

* ولماذا لا يدفع رسوم تنفيذ الدين البالغة ١١.٠ و . وعند عجز المدين عن السداد ؟

* لماذا كل ذلك وقد أعطي من الاعفاءات والامتيازات الشيء الكثير متصلة بالتأسيس وغيره ؟

* ثم أليس من الانصاف أن يبادر الى القرض الحسن ؟

د . أحمد الكوفحي

نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٥٤٥/٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٠/٢/١٧

الموافق : ١٤١٠/٧/٢١

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم " ٣٩ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

الرقم : ٧/٢٦/٢/ح

التاريخ : ١٩٩٠/٣/٤ م

الموافق : / رجب / ١٤١٠ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٥٤٥/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ وأرجو ان أبين ما يلي جواباً على السؤال الذي قدمه سعادة النائب المحترم الدكتور أحمد الكوفحي .

١- لا يخفى ان وزارة المالية والدوائر المرتبطة بها هي دوائر مثقلة لاحكام القوانين والانظمة النافذة المعمول .

٢- ان بنك الاسكان وان كان شركة الا انه يختلف عن البنوك التجارية ذلك لان البنوك التجارية شركات

هذا من الأجل

مؤسسة بموجب قانون الشركات ولا تعمل الا بعد ان يتم تسجيلها لدى مراقب الشركات حسب الاصول .
اما بنك الاسكان فهو مؤسس بموجب قانون خاص وهو القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ الذي أقره مجلس النواب والاعيان والذي صدر عليه تعديل بموجب القوانين المؤقتة رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ ورقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ ورقم (٨) لسنة ١٩٧٧ .

٣- لقد نصت المادة (٦٠) من قانون بنك الاسكان على ما يلي :-

- أ- تعتبر أموال البنك وحقوقه كاموال الخزينة العامة وحقوقها للبنك حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه على أموال المدين وكفلائه المنقولة منها وغير المنقولة سواء أكانت مرهونة لديه أو غير مرهونة أو موضوعة تأمينا لدين لديه أو غير موضوعة وذلك استيعافا لكافة حقوقه .
ب- للبنك أن يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية أو بموجب أي نظام يضعه البنك لهذه الغاية ، هذا بالإضافة الى حقه في بيع الاموال غير المنقولة للمدينين وكفلائهم بجميع الطرق القانونية الاخرى .

٤- كما نصت المادة (٦١) من القانون المذكور على ما يلي :-

- أ- يقوم موظفو البنك المفوضين من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين والشروط الخصوصية الملحقة بها وسماح اقرارات المقرضين وكفلائهم وتكون العقود والاسناد المنظمة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الأراضي وغيرها دون حاجة لأي إجراء آخر .
ب- تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين أو الهجز على قيود الاموال غير المنقولة الخاصة بالمقرض وكفلائه بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ودون حاجة لحضور المقرض وكفلائه ويكون لمعاملات البنك حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ، وعلى المدير العام أو من يفوضه أن يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيها رفع اشارة التأمين أو الهجز عن أموال أي مقرض وكفلائه فور تسديد الاموال المقرضة والفوائد والمصاريف المستحقة .

٥- لقد نصت المادة (٦٥) من قانون بنك الاسكان حسبما عدلت بالقانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ على ما يلي :-

- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعفى البنك من الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الاخرى العائدة للخزينة العامة والمؤسسات الحكومية أو البلديات التي تتناول رأسمال البنك أو أمواله الاحتياطية أو دخله أو أرباحه أو الاموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها أو على المستندات

والعقود التي ينظمها أو يعقدها سواء عند عقد القروض والتأمين عليها والكفالات وتلك التأمين وتحويله وتنفيذه بما في ذلك رسوم طابع الواردات التي تترتب على تلك المعاملات أو العقود والمستندات الخاصة بها .

ب- لا تسري الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على الضرائب والرسوم الجمركية والاستيراد على ما يستورده أو يشتريه أو ينشئه البنك لأغراضه التجارية أو الاستثمارية أو الائتمانية .

٦- يتضح من الاحكام القانونية السابقة أن قانون بنك الاسكان عندما يقوم بالاقراض يقوم موظفو البنك المفوضون من قبل مجلس ادارته بتنظيم اسناد التأمين اللازمة وتبعا لذلك ويرجى كتاب يصدره بنك الاسكان المقرض تضع دوائر التسجيل الهجز على أموال المدين غير المنقولة شأنه بذلك شأن أي كتاب يأتي من المحكمة متضمنا قرارا بالهجز الامر الذي يختلف عن معاملات وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للمدين والتي تجريها البنوك التجارية في دوائر التسجيل والتي يترتب عليها ان يدفع المقرض وليس البنك ما يلي :-

- ١/ رسوم تأمين
١٠٪ من الرسوم رسم اضافي
٢/ ١٪ رسوم جامعه

١٦٪ أو ١٦ بالالف المجموع

وهذه الرسوم لا يدفعها بنك الاسكان استنادا لاحكام المواد (٦٠ ، ٦١) كما لا يدفع في حالة التنفيذ رسوم تنفيذ لانه يتمتع بالاعفاء بموجب المادة (٦٥) .

٧- اعفاء معاملات البنك من دفع الرسوم والتكاليف المالية في المادة (٦٥) هو الذي يجعل المقرض غير مطالب بالرسوم تقريبا مع هذا الحكم القانوني الذي جاء ميمرا للمواطنين في معاملات اقتراضهم وباستطاعة مجلس الامه طالما وان القوانين المؤقتة المشار اليها اعلاه لم تصدق من قبله ان يجري تعديلها بالصورة التي يراها مناسبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ، ،

باسل جردانه
وزير المالية

هكذا من الأجل

معالي رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي
بسم الله الرحمن الرحيم

فمع احترامي لما ورد في جواب معالي وزير المالية ، فاني اتحفظ على ذلك الجواب ، وأبدي الملاحظات التالية :

اولاً - لا أوافق على اقتصار دور وزارة المالية والدوائر التابعة لها على تنفيذ القوانين والانظمة النافذة المفعول ، فعليها أن تبدي رأيها في تصويب الخطأ ابداً يدل على ذلك أن الدستور اعطى الحكومة وزارة المالية جزء منها حق وضع مشاريع القوانين باطلاق عند قيام مجلس النواب بمقتضى المادة (٩١) واعطاها حق وضع القوانين المؤقتة عند غياب المجلس بمقتضى المادة (٩٤) ، وقد وضعت ثلاثة قوانين :

أ- قانون رقم ٤ لسنة ٧٥

ب- قانون رقم ٤٩ لسنة ٧٥

ج- قانون رقم ٨ لسنة ٧٧

ثانياً - إن تأسيس بنك الاسكان بموجب قانون خاص رقم ٤ لسنة ٧٤ وعدم معاملته كبنك تجاري مع انه يمارس اختصاصاته تماماً غير دستوري ، لأن الفقرة (١) من المادة السادسة من الدستور تنص على ما يلي :

الاردنيون امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين .

وعلى هذا كان المفروض أن يرد القانون شكلاً ، أما وقد أقر القانون فبيني ان يحال الى المجلس العالي كما ينص الدستور .

وبالنسبة لقوانينه الثلاث المؤقتة فلم تعرض على مجلس النواب العاشر ولا الحادي عشر وهذا مخالف للمادة ٩٤ من الدستور ، فعلى الحكومة أن تصوب الأمر بأسرع ما يمكن .

ثالثاً - إن الامتيازات التي نصت عليها مواد القانون في المواد رقم (٦٠ ، ٦١ ، ٦٥) باعتبار أمواله وحقوقه كأموال الخزينة العامة وحقوقها ، وجعلت له حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه على احوال المدين وكفالاته المنقولة وغير المنقولة وجعلت له حق تحصيل ديونه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية ... الخ

لا أرى تفسيراً لهذه الامتيازات إلا اذا اعتبرناه كمؤسسة الاسكان الحكومية ، ولهذا يجب أن يسري على قروضه ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة كخطة أولى في التخلص من الربا - باعفاء قروضه من الربا ، بل وينبغي أن ترتفع نسبة ضريبة الدخل فيه ، أما وأبتم كيف تمده بسرعة مذهلة فغداً الأرياف ، وأصبح معكم في كل مكان .

رابعاً - والتساؤل الأخير : لماذا طالبت فترة التأسيس لبنك الاسكان أضعاف غيره ، حتى زادت على عشرة أعوام !! فهل مالكوه فوق القانون !! السنا في بلد دستوري !!

لذلك ينبغي ان يدفع بنك الاسكان فروق كل تلك الامتيازات الى الخزينة العامة حالاً وأن يصار الى تصويب وضعه القانوني بأسرع ما يمكن . وشكراً

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

٤- تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم " ٣٠٣٣ " تاريخ ١٩٩٠/٣/١٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٤١ " المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد ، حول مشروع اعادة - مسح عمان الكبرى .

التاريخ ١٩٩٠/٢/١٢م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : سؤال من النائب نايف الحديد بواسطة معاليكم الى معالي وزير المالية بموجب المادة ٨١ من نظام المجلس تقوم دائرة الاراضي والمساحة مشكورة وبهمة عاليه ومواطنه عربية اصيلة وتقدير للظروف الاقتصادية ناتج عن ثقة حقيقية بالشعور بالمسؤولية بخدمة جميع المواطنين دون تمييز وبأخلاص منقطع النظر في القرى والمدن والبادي الاردنية تحت اقصى الظروف الناحية وبعد عن الامل والأصدقاء ودون اية حوافز وبالرغم من نقص الموظفين والاجهزة والسيارات للعمل الميداني والمكتبي التي لا تتناسب مع غزارة الانتاج والمسؤوليات والعائدات التي تقدر بـ ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون دينار .

أسأل معالي وزير المالية ما الذي جرى للمشروع الذي يموله الجانب الفرنسي بشأن اعادة مساحة عمان الكبرى وما هي المبررات برفض وتجميد هذا المشروع الذي سيغطي ويؤمن معظم التناقص من الاجهزة والسيارات

هكذا من الأهل

والمعدات المترو عنها أعلاه باستثناء الحوافز علما بأن الكادر الذي محتاجه الدائرة لإنجاز هذا المشروع يمكن توفيره من أفراد خدمة العلم المؤهلين من مهندسين ومساحين وخريجين كليات المجتمع الفنية تماما كما تعاونوا مع دائرة المساحة والأراضي سابقا . إن الضغط الشديد الذي تجابه يوميا من قبل المواطنين معظمه يتعلق بدائرة الأراضي والمساحة التي لها علاقة مع كل فرد من هذا المجتمع .

واقبلوا وافر الاحترام ،

النائب

نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٥٨٩/٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٠/٢/١٩ م

الموافق : ١٤١٠/٧/٢٣ هـ

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم " ٤١ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ والمقدم من معادة النائب السيد نايف الحديدي . أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

م ق/هـ ج

الرقم : ج/٢٦/٢/٣٣

التاريخ : ١٩٩٠/٣/٦

الموافق : شعبان/١٤١٠ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٥٨٩/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ المتعلق بسؤال النائب المحترم السيد نايف الحديدي حول مشروع اعادة مسح عمان الكبرى وأرجو أن أبين ما يلي :-

- ١- أن المشروع المترو عنه في سؤال النائب المحترم هو مشروع قدم من إحدى المؤسسات الفرنسية ، يهدف الى انتاج خرائط كادسترالية لاستعمالها كخرائط اساس في عمليات التخطيط والتنظيم والاستثمارات في منطقة عمان الكبرى .
- ٢- أن المؤسسة الفرنسية المذكورة تعمل على الترويج لهذا المشروع والتي تقدر كلفته بحدود (٢١) مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل حوالي (٢٤٥) مليون دينار ، وفق التفصيل التالي :-

المبلغ		
مليون فرنك فرنسي	الف دينار	
٨٣٨	٩٧٨	- الخبراء
٧٠٠	٨١٧	- معدات حديثة
١٤١	١٦٥	- صيانة المعدات الحديثة
٣٩٠	٤٥٥	- الخدمات الخارجية
٢٠٦٩٠	٢٤١٥	مجموع التكاليف الخارجية
٣٢	٣٧	ب- التكاليف المحلية
٢١٠١	٢٤٥٢	الاجمالي

- ٣- يتضح مما جاء ان التكاليف الخارجية هي بحدود (٢٠٦٩) مليون فرنك فرنسي منها (٨٣٨) مليون فرنك للخبراء و (٣٩٠) مليون فرنك للخدمات الخارجية و (٧) مليون دينار للتجهيزات الخارجية .

هكذا من الأهل

- ٤- لم تقدم الحكومة الفرنسية التمويل اللازم لهذا المشروع وعليه فان المطلوب هو ايجاد الجهات المستعدة لتمويله وقد تشارك الحكومة الفرنسية في توفير جزء من هذا التمويل .
- ٥- تقوم وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة حالياً بدراسة وتقييم هذا المشروع والسعي لايجاد التمويل الخارجي له .
- في ضوء ما تقدم وفي حالة توفر التمويل اللازم لهذا المشروع سننظر في تنفيذه في اسرع وقت ممكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

باسل جردانه
وزير المالية

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحدييد

الاستاذ نايف الحدييد عندك تعليق على معالي وزير المالية
تعليق في الواقع في المادة الخامسة تقول اللي كتبها معالي وزير المالية
تقوم وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة حالياً بدراسة وتقييم هذا
المشروع والسعي لايجاد التمويل الخارجي له .

انا قلت واجتمعت مع دائرة الاراضي والمساحة فهم عندهم الموظفين وعندهم
الادوات بعض الادوات وعندهم السيارات وعندهم تقريباً جميع الاشياء
التي تساعد على السير بهذا المشروع ، لأن هذا المشروع يهم كل مواطن
في منطقة عمان ، الشئ الثاني المادة الرابعة :

لم تقدم الحكومة الفرنسية التمويل اللازم لهذا المشروع وعليه فان
المطلوب هو ايجاد الجهات المستعدة لتمويله وقد تشارك الحكومة
الفرنسية في توفير جزء من هذا التمويل .

اي ان الحكومة مفهومي انا الحكومة الفرنسية هي التي وراء هذا المشروع
هذا ما اردت ان ابينه ، لأننا في الواقع بحاجة ماسة الى تشغيل اليايدي
العاملة وبحاجة ماسة الى وقفلة المراجعات المتكررة الى دائرة الاراضي
والمساحة التي لا حد ولا حصر لها . والسلام عليكم
تفضل معالي الوزير

ان النقطة التي اشارها سعادة النائب المحترم ، المشروع كما
ورد يحتاج الى مليوني دينار معظم كلفة المشروع هي كلفة اجنبية

وبالتالي هناك عنصر اجنبي كبير في المشروع والمجهود الوطني قوي
محدود بالنسبة لتوفير التمويل ويؤكد لسعادة النائب اني انا اتصلت
بالسفارة الفرنسية بالمسؤولين شخصياً وبرغم من ان الكلفة هي حوالي
مليونين دينار هم مستعدون فقط ان يقدموا جزء يسير فقط من الكلفة
ويطلبوا اما ان الحكومة الاردنية ان تقدم بقية الكلفة او ان نجد مؤسسات
اجنبية اخرى دولية مستعدة ان توفر التمويل ، انا اشارك الرأي ان
المشروع فيه فوائد جمة لأن هناك معدات لدى المؤسسة لدى دائرة الاراضي
غير قادرة على استعمالها بشكل جيد فسنسعى بقدر الامكان الى
توفيرها التمويل الضروري باسرع وقت ممكن . وشكراً

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

٥- تلاوة كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم (١٠٤٨) تاريخ
١٩٩٠/٣/٧ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٤٦ " المقدم من سعادة
النائب السيد عاطف البطوش ، حول تقديم الخمر على الملكية الأردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

١٥٨/٨/١٦/٣

سؤال موجه الى معالي السيد وزير
النقل والاتصالات المحترم .
مقدم من النائب عاطف محمد البطوش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد تحدثت دولة رئيس الوزراء بأن الملكية الأردنية ستمتنع عن تقديم الخمر على رحلاتها الداخلية
ورحلاتها الى الدول العربية والاسلامية الا انها لا زالت تقدم الخمر على هذه الرحلات وحتى على رحلات بعض
الدول التي قنن تقديم الخمر على رحلاتها مثل العربية السعودية وباكستان مع العلم ان الملكية الأردنية منعت
تقديم وشرب الدخان على بعض رحلاتها ومن بات ان تصنع تقديم الخمر حفاظاً على سلامة ركابنا ورحلاتنا مع

هكذا من الأجهل

مجلس النواب

العلم ان احداثاً كثيرة شهدتها رحلاتنا نتيجة الخمر والمخمورين احدثت شغباً سلم الله منه
السؤال ما هو المبرر لتقديم الخمر والاستمرار به وخاصة ان كثير من دول العالم من بينها الولايات المتحدة
الامريكية اصبحت تنجده الى منع الخمر على رحلاتها ؟

وأقبلوا الاحترام

النائب

عاطف البطوش

١٩٩٠ / ٢ / ١٧

الرقم ٦٤٧/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٢٥ م

الموافق ١٤١٠ / ٧ / ٢٩ هـ

معالي وزير النقل والاتصالات الاكريم

أبعث لمعاليكم صوره عن السؤال رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٧ . والمقدم من سعادة النائب السيد
عاطف البطوش .

رجاء التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وأقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

م ق / س ح

١٤٠

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب المادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠ / ٢ / ٢٦ ميلادية .

الرقم : ١٠٤٨/٥/٣٠

التاريخ : ١٤١٠ / ٨ / هـ

الموافق : ١٩٩٠ / ٣ / ٧ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٦٤٧/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٢٥ ومرقعة السؤال رقم ٤٦ تاريخ
١٩٩٠ / ٢ / ١٧ المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش .

ارجو التفضل بالعلم بانني بموجب كتابي رقم ٤٨٥/١/٣٠ تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٣٠ اوعزت لمدير عام
الملكية الاردنية بايقاف تقديم الخمر على رحلات الملكية الاردنية بين الدول العربية والاسلامية وذلك تنفيذا
لتوجيهات دولة رئيس الوزراء الاقنم . وحال استلامي سؤال سعادة النائب المحترم اتصلت هاتفيا مع مدير عام
الملكية الاردنية حيث اكد لي ان المؤسسة ملتزمة بقرار الحكومة بهذا الخصوص .

وأقبلوا فائق الاحترام ...

وزير النقل والاتصالات

ابراهيم ايوب

نسخة / معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

نسخة / عطوفة مدير عام الملكية الاردنية .

معالي رئيس المجلس

السيد عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش هل لديك شيء ؟

نعم شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة ان اجابة الملكية الاردنية لمعالي وزير

النقل غير صحيحة لأن عندي صور عن منسلات لشحن الخمر على

الخطوط العربية وجده بالذات والدول الاسلامية ثم بعد سؤالي توقفت

١٤١

هكذا من الأهل

مجلس النواب

الشركة عن الشرب على الطائرات واستبدلته بالبيع الآن تباع الحبوب على طائرات الملكية المسافرة الى الدول الاسلامية والعربية والزميل ليث شبيلات بالأمس عاد من باكستان وقال بأنه لا زالت انه شاهد الطائرة تباع الحبوب على متنها ثم الملكية الاردنية تصنف كثير من الدول الاسلامية مثل تركيا واندونيسيا وماليزيا بأنها دول غير اسلامية وتبيع على طائراتها الحبوب ، وعندني صور من منفستات لحد الآن ينقل الحبوب على ظهر الملكية الاردنية وأجابتها معالي الوزير هي نوع من الخداع وغير صحيحة وأرجو من الأخ معالي نائب رئيس الوزراء لغياب معالي وزير النقل ان ينقل له هذه الأجابة . وعندني صور من منفستات لغاية هذا التاريخ .

شكراً يا سيدي ، السيد الامين العام

٦- تلاوة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٥٢٦٦٠ تاريخ ١٩٩٠/٣/٨ والمتضمن الرد على السؤال رقم ٥٣٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه ، حول موقع مكب النفايات في أراضي عشائر المنايعين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن اتوجه بالسؤال التالي الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

ان محافظة الطفيلة والقرى التابعة له قد خصص لها منطقة ملبح لوضع النفايات بها . الا ان جهات سمحت بالقاء هذه النفايات في أراضي عشائر المنايعين مما سبب تلوث عدد من المواشي وخاصة الأغنام والماعز ، وضر بصحة السكان والعشائر ، نرجو من معالي الوزير المكرم ان يوضح لنا هذا الأمر الهام وبالتفصيل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٤٢

محضر الجلسة الثانية والمشورين من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

الرقم ٧٦٠/٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٠/٣/٥

الموافق ١٤١٠/٨/٨ هـ

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الاكرم

أبعث لمعاليتكم صوره عن السؤال رقم (٥٣) تاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه .

أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

م ق / ر ع

الرقم ح/٢٨/٥٢٦٦

التاريخ ١٩٩٠/٣/٨

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أشارة لكتابكم رقم ٧٦٠/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ بخصوص السؤال رقم (٥٣) تاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦ المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه المحترم حول موقع مكب النفايات في أراضي عشائر المنايعين . أرجو أن أبين لمعاليتكم ما يلي :

١- قامت هذه الوزارة بوضع خطة لحل مشاكل مكاب النفايات في كافة انحاء المملكة حيث كانت الكثير من البلديات والمجالس القروية والتجمعات السكنية تستعمل مواقع عشوائية غير مقرر وغير مختارة بشكل صحي .

٢- ولحل هذا الموضوع واختيار مواقع بديلة شكلت هذه الوزارة لجنة من الجهات التالية :-

١٤٣

هكذا من الأصل

- وزارة الصحة
- وزارة المياه والري
- دائرة البيئة
- مندوبين عن البلديات المعنية
- وبالتنسيق مع الحاكم الاداري

قد قامت هذه اللجنة باختيار مواقع صحية في جميع ارجاء المملكة ومنها موقع لمحافظة الطفيلة بديلا عن الموقع الذي يقع ضمن اراضي عشائر الناعيين .

ويقع الموقع الجديد الى الجهة الشمالية من بلدة الطفيلة ومن اراضي الدولة وصالح لغاية الطمر الصحي وتم تعبيد الطريق المؤدية اليه بمبلغ (٨٦٠٠) دينار ويقوم مدير الهندسة في محافظة الطفيلة بمتابعة الموضوع لحفر الخنادق للتخلص من النفايات بأسلوب الطمر الصحي ، وبذلك ستنتهي مشكلة مكب النفايات موضوع السؤال مباشرة استعمال المكب الجديد .

واقبلوا فائق الاحترام . . .

عبد الكريم الدغمي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس
السيد نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه .
معالي الرئيس الزملاء الكرام .
توجيه من صاحب المعالي وزير البلديات الاقدم .
استمعت والزملاء جمال الحريشا والشيخ فيصل بن جازي الى شرح موسع من عطفة الدكتور سفيان النل للمدير العام للبيئة بشأن هذا الموضوع لنا اكنفى بهذا الرد واشكر معاليه على التلطف بالرد .شكراً
السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

٧- تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم "٤٦٨٣" تاريخ ١٩٩٠/٣/١٢ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٧) المقدم من سعادة النائب السيد جمال الحريشا والمتعلق بالسياسة المائية في منطقة بدو الوسط .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ارجو توجيه السؤال التالي الى سلطة المياه الموقرة .

ارجو من معالي وزير المياه والري المكرم ان يتفضل بتوضيح كامل ومفصل عن السياسة المائية في منطقة بدو الوسط مبيناً ايضاً الأماكن المنوع حفر الآبار الأرتوازية بها ، وهل تسهل للمواطنين امر منحهم التصاريح اللازمة لحفر الآبار الأرتوازية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
جمال حديفة الحريشه

الرقم ٦٤٦/٨/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥ م
الموافق ١٩٩٠/٧/٢٩ هـ

معالي وزير المياه والري الاكرم

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦ ، والمقدم من سعادة النائب السيد جمال الحريشا .

رجاء التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

هكذا من الأجل

الرقم ٤٦٨٣ / ١٠ / ٤ / ٢

التاريخ ١٩٩٠ / ٣ / ١٢ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السياسة المائية في منطقة بدو الوسط

اشير لكتاب معاليكم رقم ٦٤٦/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ وموضوعه السؤال رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ والمقدم من سعادة النائب السيد جمال الخريشا والمتعلق بالسياسة المائية في منطقة بدو الوسط وبيان امكانية رخص حفر ابار ارتوازية في المنطقة .

ارجو ان ابين ما يلي :-

١- السياسة المائية لمنطق بدو الوسط .

يمكن تلخيص السياسة بما يلي :-

١- الاستفادة القصوى من مياه الامطار والفيضانات في المنطقة بانشاء السدود في المواقع الملائمة لهذا الغرض ، وفي هذا الصدد فلا بد من الاشارة انه يجري حالياً دراسة انشاء سدين احدهما في منطقة سدوكة بطاقة تخزينية مقدارها (٢) مليون متر مكعب والاخر في منطقة وادي راجل شرقي الازرق بطاقة تخزينية مقدارها (٣) مليون متر مكعب ويتوقع ان تنجز هذه الدراسة خلال شهر نيسان القادم كما يجري التحضير حالياً لدراسة امكانية انشاء سد في منطقة الموقر .

٢- انشاء حفاتر لتجميع مياه الامطار في مناطق الموقر والازرق .

٣- ان يكون استخراج المياه الجوفية من هذه المناطق ضمن الحد الامن .

٤- ان تعطي الاولوية في استخدامات المياه الجوفية لاغراض الشرب ثم الري ثم الصناعة .

ب) امكانية منح رخص حفر ابار ارتوازية في مناطق بدو الوسط

١- ان مناطق بدو الوسط تقع ضمن حوضين مائيين رئيسيين هما :-

١٠١ حوض البحر الميت :

يعرف هذا الحوض بحوض الموجب العلوي ، ومن مناطق بدو الوسط الواقعة ضمن هذا الحوض تلك المناطق الواقعة بين القسطل وسوافة ، والتي تعتبر من المناطق التي تجاوز استخراج المياه الجوفية فيها عن الحد الامن ومن الجدير بالذكر ان مياه هذه المناطق تستغل

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

حاليا لتزويد مناطق جنوب عمان بجزء من حاجتها لمياه الشرب بالاضافة الى استخدام جزء كبير من مياهها لاغراض الري المحلي في تلك المناطق . وحفاظا على الاستثمارات القائمة للمناطق فقد تقرر حظر حفر ابار جديدة في تلك المناطق بموجب قرار مجلس ادارة سلطة المياه بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٣ حيث ان الاستخراج من الابار الحالية فيها قد زاد عن حد الاستخراج الامن ، واذا ما استمر الوضع كذلك فسوف يؤدي الى مزيد من الاستنزاف الذي قد ينعكس تاليا على نوعية وكميات المياه وبالتالي على الاستثمارات القائمة على هذه المياه وعليه فان المناطق المشار اليها تقع ضمن مناطق حظر حفر الابار الارتوازية لاغراض الري .

١٠٢ حوض الازرق الغربي :-

تشكل اراضي بدو الوسط جزءا من هذا الحوض وهي الارض الممتدة من منطقة الازرق شرقا حتى مناطق الموقر وسوافة غربا ونظرا لوقوع هذه الاراضي بين حوض الازرق وحوض البحر الميت او الموجب فقد تم حظر حفر الابار الارتوازية فيها خوفا من تأثير زيادة استخراج المياه فيها على مياه الحوضين المذكورين حفاظا على الاستثمارات القائمة فيها على المياه الجوفية وذلك لحين دراسة هذا التأثير وبيان حدوده .

وعلى ضوء الدراسة التي تقوم بها سلطة المياه يتوقع ان يتم اتخاذ القرار المناسب بخصوص حفر الابار الارتوازية في هذه المناطق .

وبما يجدر ذكره ان طلبات حفر الابار الارتوازية في تلك المناطق والتي بلغت مجموعها (٩٤) طلبا قد تم حفر (٢٣) بئرا منها حيث يجري استغلالها حاليا .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

المهندس داري خلف

ن ك / ٣ / ١١

معالي رئيس المجلس

كل عام وانت بخير ثبت رمضان غداً ، باقي الآن بس موضوعين يا اخ احمد باقي موضوعين حتى لا يقل النصاب ، الاستاذ جمال الخريشا .

هكذا من الاصل

السيد جمال الخريشا

شكراً معالي الرئيس

جواب معالي وزير المياه جواب بالنسبة الى مناطق بادية الوسط جواب
شير دقيق وغير واضح حيث اجمل المنطقة من البحر الميت حتى الأزرق ،
ولم يحدد المناطق التي يفترض أن يكون عليها الخطر وأؤكد في هذه
المناسبة يا اخوان بأن الأراضي التي ما شرق سكة الحديد أصبحت أراضي
غير زراعية وأصبحت نسبة هطول الأمطار كما تعلمون وعلى فترات
طويلة نسبة معددة جداً ومن كثرة الاستعمال أصبحت إنتاجها من الشعير
لا يساوي (5%) وبالتالي ما لم تكن هنالك آبار ارتوازية اعتقد جازم
بأنه لا يجوز ولا فائدة من تلك الأراضي وهذه المناطق مناطق بادية الوسط
تبدأ من سكة الحديد شرقاً أو من طريق مادبا الموجب حتى ضواحي
العاصمة حتى الزرقاء شرقاً حتى الحدود السعودية وبالتالي على جواب
معالي وزير المياه اعتقد أن هذه الناس أو هذه المنطقة أصبحت محرومة
من الاستفادة من أراضيها إلا إذا كان هنالك شيء أوضح أو عدل موقفه أو
اعطى جواب دقيق وحدد المناطق المحظورة وغير المحظورة هذه نقطة ،
النقطة الثانية كل الشكر لدولة الرئيس بزيارته الى محافظات الجنوب هو
واصحاب المعالي وزراء الخدمات وكل الشكر الى قائد المسيرة الذي اعطى
توجيهاته لزيارة مجلس الوزراء للجنوب للتعامل مع اهلنا في محافظات
الجنوب والوقوف على واقعهم المأساوي وواقعهم الذي كلنا نعرفه من حيث
الجفاف والمعيشة لكنني أود أن أذكر في هذه المناسبة بأن مناطق بدو الوسط
هي امتداد الى محافظات الجنوب وبالتالي فإن الجفاف هو أيضاً في
باديتنا بادية الوسط كما هو في معان والكرك والطفيلة ، قد يكون
هنالك في الجنوب بعض المشاريع الذي يستحقونها ويستفيدوا منها اهالي
الجنوب اهلنا ، لكن أود أن أذكر بأن بادية الوسط لا يوجد عندها أي
مشروع حكومي أو خاص إلا المقبرة الاسلامية ، قد يقول البعض بأن
هنالك مطار الملكة علياء صحيح أن مطار الملكة علياء في مناطق بني
صغر ولكن يجب أؤكد بأن المستفيدين من هذا المطار أصلاً لا يتجاوزون
سبعة اشخاص هم اخوة في ملكية المطار ككل من أبناء عمنا ، وبالتالي
لا يوجد في منطقة بادية الوسط ولا مشروع وحيد إلا المقبرة ، في هذه

المناسبة وكما ذكر الدكتور نايف بالنسبة الى مكب التفاريات واعتقد ان هو
المشروع الثاني في منطقة بادية الوسط والذي وعد معالي وزير البلديات
بأن يعمل حله وغداً سنخرج على الواقع لمشاهدة هذا المكان الذي هو مكب
التفاريات وبأسفني ان الرشح باطحنني . شكراً
السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

٨- تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم "٣٢٨٨" - تاريخ
١٩٩٠/٣/١٢ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٢) المقدم من
سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول الازمة التي تعرض لها بنك
البتراء.

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاضبارة ٢٥٤/٨/١٦/٣

معالي السيد رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : سؤال موجه الى معالي وزير
المالية مقدم من النائب همام عبد الرحيم سعيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فيدور كلام كثير حول الازمة التي تعرض لها بنك البتراء ، وأن البنك المذكور وقع في خسارة مالية كبيرة
كان لها اثر بالغ على الوضع الاقتصادي وعلى الاموال العامة حيث أن البنك المركزي قدم لبنك البتراء ملايين
الدنانير لاصلاح أوضاعه . ويدور الكلام أيضاً حول شركات كثيرة استنزفت أرصدة البنك وأكثرها خاسر والاتجاه
نحو استمرار هذه الشركات بالرغم مما تعرضت له من الخسارة . وهنالك جهات استدانت أموالاً كثيرة من البنك ولم
تسدّد هذه الاموال . وكل هذه الامور تنعكس على الاوضاع الاقتصادية والاموال العامة ، وبناءً على هذا فاني
اتقدم الى معالي وزير المالية بالسؤال التالي .

هكذا من الأفضل

مجلس النواب

ما حقيقة الارضاع المالية لبنك البتراء ، وما هي الشركات والجهات المرتبطة بهذا البنك وما حقيقة أوضاع هذه الشركات ؟ وهل سيوضع حد لهذا التزيف المالي بتصفية الشركات المرتبطة به ؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب الدكتور همام عبد الرحيم
١٩٩٠/١/١٥

الرقم : ٣٣٢/٨/١٦/٣
التاريخ : ١٩٩٠/١/٢٩
الموافق : ١٤١٠/٧/٢

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليتكم صورة من السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

أرجو معاليتكم التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

م/ق/دع

١٥٠

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب العادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

الرقم : ج/٢٨/٢/٣٢٨٨
التاريخ : ١٩٩٠/٣/١٢
الموافق : شعبان / ١٤١٠ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليتكم رقم ٣٣٢/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ المتعلق بسؤال النائب المحترم الدكتور همام سعيد حول بنك البتراء ، وأرجو أن أبين فيما يلي الرد الذي وردني من معالي محافظ البنك المركزي:

١- رخص بنك البتراء للعمل في أواخر عام ١٩٧٨ ، وقد بلغ مجموع حقوق الملكية لديه (١٣ر٥) مليون دينار ، فضلا عن (١١ر٥) مليون دينار أخرى تظهر كمخصصات وقوائد معلقة .

٢- كان هنالك مؤشرات تدل على وجود نقص في السيولة بالدينار ، بدأ سببها الظاهري توسعه في منح الائتمان ، مما اضطر البنك المركزي الطلب الى البنك تعديل أوضاعه والعمل على موازنة مصادر أمواله مع أوجه استخدماتها ، وذلك من خلال جدية تحصيل الديون ، وقد قام البنك المركزي من جانبه ، وفي حدود ما تسمح به أنظمتة وقوانينه ، بتقديم سلف عادية للبنك لتمكينه من تحقيق التوازن المنشود بين مصادر أمواله وتوظيفاته وتعديل وضع السيولة لديه ، وللحفاظ بالتالي على مصداقية الجهاز المصرفي الاردني ، الا أن البنك المركزي وبعد أن تيقن من أن ادارة البنك غير قادرة وغير جادة في تصويب الوضع ، ألزم البنك بوضع خطة عامة تحكم سياساته الائتمانية وتنظم سير أعماله بحيث يكون من نتائجها تحقيق التوازن المقبول بمعايير السلامة المصرفية ، بين مصادر أموال البنك وتوظيفاته .

٣- في ذات الوقت ، كانت بيانات البنك المالية التي تقدم دوريا للبنك المركزي وكذلك سجلاته ودفائره ، تظهر سيولة فائضة بالعملات الاجنبية كافية لتعديل موازين السيولة لصالح البنك ، وحين قرر البنك المركزي تطبيق متطلبات الاحتياطي النقدي على الودائع بالعملات الاجنبية لدى البنوك والتي تلزم البنك بإبداع (٣٥٪) من هذه الودائع لدى البنك المركزي ، وبعد عدة اجتماعات عقدت مع ادارة البنك لهذه الغاية ، تبين عدم قدرته على الوفاء بتلك المتطلبات كما تبين أن أرصدة البنك بالعملة الاجنبية في الخارج غير متطابقة البتة مع الارصدة المدعى بوجودها من قبل البنك .

١٥١

هكذا من المرحلي

٤- تلا ذلك صدور قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم (٨٩/١٣) تاريخ ١٩٨٩/٨/٣ ، الذي قضى بحل مجلس ادارة البنك وتعيين لجنة ادارة تشرف على سير أعماله وبدأت اللجنة أعمالها بالاتصال مع مراسلي البنك للتحقق من أرصدة البنك في الخارج التي تبين أنها - أي الارصدة الخارجية - اما محجوزة مقابل تسهيلات قدمت من جهات خارجية لعملاء مقيمين وغير مقيمين عن تشابك مصالحهم مع مصالح ادارة البنك ، فضلا عن إصداره أيضا كفالات يترتب عليها التزامات خارجية مقابل مثل هذه التسهيلات ، وأما- الارصدة الخارجية - لا وجودا حقيقي لها ، إذ لا تعدو كونها قيودا دفترية في سجلاته .

٥- من جهة أخرى ، تبين للجنة أن الادارة السابقة قد منحت تسهيلات بمبالغ كبيرة لشركات وأشخاص ودون الحصول على ضمانات كافية تتماشى مع العمل المصرفي السليم ، ودون الحصول على موافقة البنك المركزي ، وعليه فقد قامت اللجنة بدراسة أوضاع كبار عملاء البنك للوقوف على طبيعة علاقة بنك البتراء المالية سواء ما كان منها على شكل مساهمة أو اقراض .

٦- هذا ، وقد قامت اللجنة منذ بداية تشكيلها بتعيين مدقق حسابات قانوني للوقوف على حقيقة أوضاع البنك المالية ومركزه المالي ، وهو الآن في المراحل النهائية لإعداد تقريره ، بالإضافة لذلك ، فقد اتخذت اللجنة الاجراءات القانونية اللازمة محليا وخارجيا في العديد من القضايا المتعلقة ببنك البتراء وعملائه ومراسليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

باسل جردانة
وزير المالية

معالي رئيس المجلس
السيد همام سعيد

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء ، اسجل اولاً احتجابي على تأخر هذا الجواب مدة شهرين تقريباً وهذا مخالفة للنظام الداخلي لمجلس النواب وافهم من رد معالي وزير المالية أن بنك البتراء كان يعاني من نقص

السيولة بالدينار على حساب ما تظهره دفاتر البنك من سيولة فائضة بالعملات الاجنبية فلماذا لم يقترن تسليفه بالدينار الاردني بالمقايضة الفعلية بالعملات الاجنبية وهو المعروف بتكياً لعمليات اسواب ولدي المعلومات بأن البنك المركزي قد اسلف بنك البتراء مبلغ يقارب سبعين مليون دينار قبل قرار لجنة الأمن الاقتصادي وتجدر الاشارة الى ان تقارير مفتشي البنك المركزي منذ سنة ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ كانت دائمة تؤكد على ضرورة التحقق من وجود الارصدة الظاهرة في دفاتر البنك بالعملات الاجنبية بالحصول على تثبتات من تلك البنوك الاجنبية وكانت هذه التقارير تشير الى ان تسليفات بنك البتراء لم تكن مضمونة ولا سليمة ولكن جرى التواطؤ من مسؤولي البنك المركزي فلن يأخذوا بهذه التقارير ، ولو وجدت هذه التقارير مسؤولين امنا يحافظون على اموال الشعب لأتخذت الاجراءات الكفيلة لتجنب هذه الأزمة منذ زمن بعيد ، وأنه مما يستغرب ان يكون معالي وزير المالية ومعالي محافظ بنك المركزي غائبين عن الصورة الحقيقية لمشكلة بنك البتراء ، فاتخذ قرار الدمج وقرار الدعم مبالغاً وصل الى (مئة وستين مليون دينار) تقريباً وان دفع هذا المبلغ لتسديد عجز البنك وفق هذه الاجراءات والمعلومات الفاضلة هو اهدار للمال العام وتضييع له ، وكان الاجدر ان يتوقف البنك المركزي عن دفع اي مبلغ لبنك البتراء لحين اتخاذ قرار نهائياً مصير بشأن البنك ان لدي المعلومات اكدية تفيد بأن البنك المركزي قام بتسديد التزامات بنك البتراء وشتنطن في الخارج ، وذلك بعد قرار لجنة الأمن الاقتصادي وقبل اتخاذ قرار بالسيطرة الادارية على بنك بتراء وشتنطن وهذا تصرف في المال العام وهدار له قبل اتخاذ القرار المناسب في ضوء المعطيات الاقتصادية السليمة حيث تبين ان قرار تلك بتراء وشتنطن لن يؤدي الى حل المشكلة وإنما اضاف اعباء جديدة ضخمة بالعملات الصعبة تزيد على خمسين مليون دولار تحملها الاردن في وقت الازمة ويبدو ان هذا القرار كان للتغطية على قرارات خاطئة اتخذها المسؤولون ولا تسلم بالقول بأن شراء بتراء وشتنطن يعد مكسباً على صعيد لوجود لمرج لبنك اردني في الولايات المتحدة .

هكذا من الأجل

وأرد أن أشير هنا إلى العلاقة المالية بين بنك البتراء ونائب محافظ البنك المركزي السابق من خلال شركة المال والائتمان التي يرأس مجلس إدارتها الدكتور أحمد الجليبي ومديرها العام نائب المحافظ السابق مما يجعل هذه العلاقة تثير شبهة التستر على أوضاع بنك البتراء من جهة وأوضاع شركة المال والائتمان من جهة أخرى ، أن استمرار دعم البنك المركزي لبنك البتراء دون اتخاذ قرار نهائي بشأنه يعني إضافة عجز مالي شهري يصل إلى (مليون ونصف مليون) دينار تمثل خسائر تشغيل البنك وإن معالجة البنك المركزي لقضية بنك البتراء جزء من الفساد المالي والإداري الذي يستدعي التحقيق وتوفر لدي معلومات عن تورط بعض المسؤولين الحكوميين في تسهيلات وعمليات وشاوي ووصافات كان يقدمها البنك لهم وهم على رأس عملهم الوظيفي وإن عدد منهم ما زال على رأس عمله في المناصب الحكومية العليا وهذا يجعل ملفات بنك البتراء مهددة بالأخفاء أو الإهمال أو التستر ، ومن حق الشعب الذي يتصرف المسؤولون بأمواله أن يقف على حقيقة الأمر وأنتي اقترح على المجلس الكريم أن يطلب بأن تكون التحقيقات في هذه القضية وأمثالها بصورة علنية لأن العلنية إجراء حاسم لتوقف الفساد الإداري والمالي .

وأرد أن أنبهه إلى أن بعض المسؤولين موظفي بنك البتراء الذين قاموا بالممارسات السيئة ما زالوا على رأس عمله في البنك وكان ينبغي أن يتم التخلص من هذه الفئة فوراً تجنباً لتقيامهم بأخفاء المعلومات التي قسمهم أو قسم الأفراد المتورطة ، وأنتي أقدم إلى المجلس الكريم بالاقتراحات التالية:

أولاً : اعتبار العلاقة غير العادية بين البنك المركزي وبنك البتراء موضع اتهام يستدعي إحالتها إلى القضاء فوراً .

ثانياً : التحفظ على الوثائق والأشخاص ذوي العلاقة سواء في البنك المركزي أو بنك البتراء .

ثالثاً : التحفظ على المسؤولين الحكوميين الذين حصلوا على تسهيلات

معالي رئيس المجلس
السيد الأمين العام

أو إضافات أو وشاوي من بنك البتراء والتحفظ على أموالهم إلى أن يصدر القرار العادل وذلك حسب وثائق التحقيق القائم الآن . وشكراً
وشكراً يا سيدي ، السيد الأمين العام
٩- تلاوة كتاب معالي وزير النقل والاتصالات رقم ١١٦٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحدييد حول خدمات النقل البري .

التاريخ ١٩٩٠/٣/١٩م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .

الموضوع :- سؤال من النائب نايف الحدييد بواسطة معاليكم إلى معالي وزير النقل بموجب المادة ٨١ من نظام المجلس وما بعدها .

١- لماذا لا تلغى التصاريح ودفاتر شركة النقل المبرد .

٢- لماذا لا يسمح للسائقين بكفالة دفاتر التير والتريكت لكي لا يستغلها احد .

٣- لماذا لا تمنع السيارة الغربية من التحميل من الاردن لان كل الدول العربية الشقيقة تمنع التحميل لسياراتنا من اراضيها .

والسبب لانتنا تدفع مصاريف الطرق بيتنا وبين مصر وسوريا والعراق بشكل باهض جدا .

واقبلوا وافر الاحترام .

النائب

نايف الحدييد

هكذا من الأهل

الرقم : ٧٦٣/٨/١٦/٣
التاريخ : ١٩٩٠/٣/٥ م
الموافق : ١٤١٠/٨/٨ هـ

معالي وزير النقل والاتصالات المكرم

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ ، والمقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد .
أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وأقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

الرقم : ١١٦٣/٥/١٥
التاريخ : ١٤١٠/٨/١
الموافق : ١٩٩٠/٣/١٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٧٦٣/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ .
أرجو ان ابين لمعاليتكم ما يلي :-

ان لقطاع النقل المبرد خصوصية مميزة عن بقية اسطول النقل البري الا يمتنع عمل السيارات الشاحنة المبردة في نقل المنتجات الزراعية والمواد القابلة للتلف لكونها معفاة من الرسوم الجمركية في المملكة . ولقد واجه قطاع النقل المبرد ركودا ظهر بشكل ملحوظ خلال الاعوام (١٩٨٥ - ١٩٨٧) ادى الى تخلي بعض المالكين عن سياراتهم وهبوط ملحوظ في قيمة هذه السيارات .

ولمعالجة هذا الوضع قامت وزارة النقل بالاتصال مع بعض الدول الشقيقة لاسمح المجال امام السيارات الشاحنة المبردة الاردنية للمساهمة في نقل البضائع المبردة العائدة اليها . وقد بادر القطر العراقي الشقيق مشكورا بتحويل كافة مستورداته من البضائع المبردة عبر ميناء العقبة بدلا من الموانئ التركية والكويتية استجابة للتخفيضات التي اجرتها الوزارة على رسوم ميناء العقبة واجور النقل البري . وقد انتظمت عملية النقل البري للبضائع المبردة حتى العام الماضي حيث اخذت السيارات الشاحنة المبردة الاردنية بالعزوف عن نقل البضائع المبردة الواردة عبر ميناء العقبة وكذلك الصادرات الزراعية الاردنية لتوفر مجالات امامها للعمل خارج المملكة ذات مردود مالي افضل مما الحق الضرر بالمصدرين والمستوردين . هنا كان لا بد للجهات الرسمية من التدخل فقامت بتشكيل لجنة رسمية لتنظيم حركة السيارات الشاحنة المبردة من المملكة الى الخارج والزام السيارات الشاحنة المبردة الاردنية والاجنبية بالحصول على تصريح مسبق من اللجنة لمغادرة مراكز الحدود الاردنية وتخضع عملية اعطاء التصاريح لاسس محددة تراعي اعطاء الاولوية في النقل للصادرات الزراعية الاردنية وللسيارات الشاحنة المبردة الاردنية سواء كانت عائدة لافراد او لشركات .

وتسعى وزارة النقل والاتصالات باستمرار من خلال اتفاقيات النقل البري التي تمتعدها مع الدول الاخرى على السماح لوسائط النقل الاردنية بالتحميل من المملكة الى هذه البلدان وبالعكس والحصول على تأشيرات الدخول والعبور للسواكين دون اية قيود او رسوم مهما تكن تسميتها الا ان بعض البلدان تقسم بين الحين والآخر باتخاذ اجراءات تخالف هذه الاتفاقيات وفي هذه الحالة تقوم الوزارة بالاتصال المباشر مع الدولة المعنية لحل الاشكال واذا تعذر ذلك تلجأ لاتخاذ اجراء مماثل بحق المركبات المسجلة في تلك الدول على اساس المعاملة بالمثل .

وتولي وزارة النقل والاتصالات اهتماما كبيرا بموضوع تعدد دفاتر المرور المطلوب حيازتها من قبل وسائط النقل البرية العمومية لدى اجتيازها حدود الدول الاخرى نظرا لارتفاع كلفتها واشتراط كفالات معينة للحصول عليها . وقد تبنت الوزارة فكرة اصدار دفتر مرور عربي موحد لوسائط النقل البرية العربية يمكنها من الانتقال بين الدول العربية بسهولة ويسر . وقد اقر حديثا استخدام هذا الدفتر بين دول مجلس التعاون العربي ويصلد اقراره بين كافة الدول العربية .

الا انه بإمكان اي صاحب سيارة شاحنة مبردة الرجوع الى نادي السيارات الملكي مباشرة للحصول على دفتر المرور الدولي (ترين تيكت) وتقابة اصحاب السيارات الشاحنة العمومية الاردنية للحصول على دفتر التير الجمركي وتقديم الكفالات المطلوبة شخصيا من صاحب السيارة دون اللجوء لوسطاء كشركة اتحاد اصحاب السيارات المبردة الاردنية وغيرها .

هكذا من الأهل

مجلس النواب

وفي الختام أود أن أؤكد بأن هذه الوزارة لن تألوا جهدا لعمل كل ما تستطيع لخدمة الناقلين الاردنيين كافة وترحب بسماع اية ملاحظات ايجابية من شأنها المساهمة في رفع مستوى خدمات النقل البري الى مستوى افضل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

وزير النقل والاتصالات

ابراهيم ايوب

نسخه / وزير الدولة للشؤون البرلمانية

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

السيد الامين العام

١٠- ثلاثة كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم " ١٤٠٦ " تاريخ ١٩٩٠/٣/١٨ ، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٦٥) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي حول الامانات الموجودة لدى شركة الكهرباء الاردنية وما مصير فوائد الامانات ومدى الصلاحية المعطاه لوزارة الطاقة للاشراف على شركة الكهرباء .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاحرم

بعد التحية

الموضوع : ٣ أسئلة الى معالي وزير الطاقة

ارجو افادتي حولي ما يلي :

أولاً : مجموع الامانات الموجودة لدى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة والتي تخص البلديات والمجالس القروية والافراد ضمن امتياز الشركة خلال الفترة السابقة جميعها .
ثانياً : ما مصير فوائد تلك الامانات ؟ هل تضاع الى اصل الامانات وتسجل لحساب البلدية او المجلس القروي او الافراد ، ام انها تسجل لحساب الشركة ؟

١٥٨

محضر الجلسة الثانية والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

ثالثاً : ما مدى الصلاحية المعطاة لوزارة الطاقة للاشراف على الشركة ومتابعة وتصويب الاخطاء ، والتأكد من انها تنفذ الاتفاقيات مع البلديات والمجالس القروية والمواطن ، وما هو دور الوزارة في الاشراف على مكاتب الشركة وللتأكد من سيرها سيراً حسناً وتقديم الخدمة للمواطنين حيثما تواجذوا .

مؤكد لمعالي الوزير ان المواطنين والمجالس البلدية والقروية يعانون من تحكم الشركة وتتعامل معهم من خلال مصلحتها فقط .

شاكراً لمعاليكم تعاونكم واهتمامكم

النائب

عبد الحفيظ علاوي البريزات

١٩٩٠/٣/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٨٣٣/٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٠/٣/٨

الموافق : ١٤١٠/٨/١١

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية المحترم

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ ، والمقدم من سعادة النائب عبد الحفيظ علاوي .

أرجو التكرم بالاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

هكذا من المأهول

مجلس النواب

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الرقم ١٤٠٦/١٦/٣/٦
التاريخ ١٩٩٠/٣/١٨

معالي رئيس مجلس النواب
عمان

اشير الى كتابكم رقم ٨٣٢/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٨ ومرفقة السؤال رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ المقدم من سعادة النائب عبد الحفيظ علاوي .
فيما يلي الاجابة على استلة سعادة النائب على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من شركة الكهرباء الاردنية .

اولا :-

لا يوجد لدى شركة الكهرباء الاردنية ما يسمى بامانات تأخذها من المواطنين وانما هناك تأمينات عن المقطوعية تضعها في حساب امانات للغابات الحاسوبية وقد بلغ مجموع التأمينات الموجودة لدى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في ١٩٨٩/١٢/٣١ والتي تخص جميع مشتركى التيار الكهربائي من افراد وبلديات ومجالس قروية ومشتركين صناعيين وتجاريين وغيرهم (٧٠٦٩٧١٣٧) دينار .

ثانيا :-

ان التأمينات المذكورة غير مودعة في البنوك بالمعنى المصرفي المالي ، بل هي جزء من السيولة المالية لدى الشركة تقوم من خلالها بتغطية التزاماتها المالية مقابل الديون الموجودة لها في ذمة المشتركين وهذه التأمينات تعطي الدين الذي يتوجب للشركة على كل مشترك حيث ان المشترك يقوم باستهلاك الكهرباء خلال شهر ما وبعد انتهاء هذا الشهر تتم عملية قراءة استهلاكه وترسل اليه الفاتورة بعد حوالي نصف شهر من القراءة ويقوم بعد ذلك بتسديدها خلال شهر من استلامه لها اي انه يقوم بتسديد ما يتوجب عليه بعد حوالي شهرين ، هذا عدا عن التأخير في التسديد من قبل بعض المشتركين .

وعلى الشركة في هذه الاثناء ان تقوم بدفع كلفة جهازها الاداري والفني وثمن الطاقة المشتراة من السلطة والمعطاة مهلة شهر واحد فقط لتقوم بالتسديد خلالها حيث يتوجب بعدها دفع فوائد للسلطة اذا تأخرت الشركة عن التسديد .

هذا وقد بلغت مديونية المشتركين في ١٩٨٩/١٢/٣١ مبلغ (٩٧٣٠٨٩٩) دينارا تعادل مديونية

محضر الجلسة الثانية والمشورين من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/٣/٢٦ ميلادية .

تبلغ في معدلها ٦٨ يوما موزعة على النحو التالي :
- مشتركين اعتياديون ٥٣٩٥١٦٣ دينار
- شركات ٩٠٧٤٩١ دينار
- دوائر حكومية ٣٤٢٨٢٤٥ دينار
وهذه المديونية موجودة على مدار السنة .

يلاحظ من هذه الارقام ان مديونية المشتركين في اي وقت من الاوقات تزيد عن قيمة التأمينات المتجمعة لهم عند الشركة .

ان هذا النمط المالي المتمثل في ذمم المشتركين والتأمينات هو نمط مستمر يمكن ملاحظته من الجدول التالي الذي يبين الذمم مقابل التأمينات خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) :-

السنة	ذمم المشتركين	تأمينات المشتركين بالدينار
١٩٨٥	٦٦١٢٣١٧	٥٢٢٤٨١٩
١٩٨٦	٥٧٢٤١٣٩	٥٨٦٠٩٥٧
١٩٨٧	٧٠٨٠٠٦٨	٦٤٥٢٨٥٠
١٩٨٨	٧٧٩٥٤٨٩	٧٠٠٨٠٢٤
١٩٨٩	٩٧٣٠٨٩٩	٧٦٤٨١٣٧

ثالثا :-

ان العلاقة بين الشركة ووزارة الطاقة بصفتها عملة للحكومة تحكمها اتفاقية الامتياز حيث اعطت هذه الاتفاقية الصلاحيات المناسبة لوزير الطاقة والثروة المعدنية تتعلق بالاشراق الفني والمالي على الشركة وتحديد الاجور والائمان التي تتقاضاها من المشتركين وتحديد تعرفة الكهرباء وغيرها .

وفي حدود هذه الصلاحيات فان الوزارة تقوم بمتابعة اعمال الشركة وحل الخلافات التي تحصل بين المشتركين والبلديات من جهة وبين الشركة من جهة اخرى ، ويوجد في الوزارة جهاز متخصص لمتابعة هذه الامور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

ثابت الطاهر
وزير الطاقة والثروة المعدنية

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الحفيظ علاوي

السيد عبد الحفيظ علاوي
شكراً معالي الرئيس ، اشكر معالي وزير الطاقة على اهتمامه بالموضوع ومتابعة لهذه القضية التي تشكل مأساة كبيرة لقطاع كبير من المؤسسات والمواطنين ، وهي تمثل التعسف في استعمال حق وسوء النظر الى الثقة حيث أخذت الثقة لتكون غطاء لامتصاص دماء المواطنين ولي بعض الملاحظات على جواب معالي الوزير حول شركة الكهرباء الاردنية ، الكلام حول شركة الكهرباء ، عمنا ابو عصام جزاء الله خيراً :

اولاً : ان القول (هذا جواب) بأن تأميمات المؤسسات والمواطنين والبالغة سبعة مليون وستمئة وسبعة وتسعون الف ومائة وسبعة وثلاثين دينار لدى شركة الكهرباء هي سيولة بيد الشركة وبالتالي لا تستغلها الشركة بفوائد وارباح هذه جريمة مضاعفة كيف يسمح للشركة في بعض مؤسسي ان تتصرف بأموال المواطنين وتعتبرها رأسمال لها فأية مراقبه فابن مراقبة مسؤولي ديوان المحاسبة والحكومة ، هل يجوز ان تتصرف الشركة بهذه الاموال وكأنها ملكاً لها .

ثانياً : الشركة مكفولة من قبل الحكومة ومع ذلك فهي تتصرف دون اعتبار لتوجيهات الحكومة وقرارات وزارة الطاقة فالكفالة من الحكومة والاموال من المواطنين والارباح لمن ؟ لعننا ابو عصام صاحب نسبة (٤٪) من الاسهم ومع ذلك يتحكم به (١٠٠٪) من قرارات الشركة .

ثالثاً : ما علاقة المواطن صاحب التأمين بالمواطن المقصر في دفع ما عليه للشركة خاصة وان كل المؤسسات لها تحقيقات على المواطنين والمؤسسات لمدة (شهرين) وهذا أمر طبيعي فكيف تقول الشركة بأن التأميمات مقابل الدين ، ثم كم من المواطنين يخضع عنهم التأمين بل يقطع عنهم تيار ما عدا من يترك شقة السكن كإيجار او بيع ، وهذه نسبة قليلة لا علاقة لها لحرمان المواطن صاحب التأمين من ارباح امواله .

رابعاً : ان شركة الكهرباء في امريكا تضيف الارباح الى تأميمات المواطنين .

خامساً : كل هيئة محلية وكثير من الافراد ، لا طبعاً في كثير من الحالات يدفع تكلفة محطة التحويل والضغط العالي والشركة هي التي

تقرر اذا كان يلزم محطة تحويل او لا يلزم وبالعالم يلزم ويدفع المواطن والشركة هذا الثمن دون مراقبة ومتابعة من قبل وزارة الطاقة .

سادساً : معالي وزير الطاقة يعتبر بنص الاتفاقية حكماً في القضايا التي تنشب بين الشركة والمؤسسات ، وقراره يعتبر قطعياً بالنص ومع ذلك فقد اصدر وزير الطاقة بناء على طلب بلدية مادبا قرار لصالح البلدية والقرار ينص ايضاً على انه قطعي ومع ذلك ضربت الشركة بهذا القرار عرض الحائط لغاية الآن ويعلم وزير الطاقة السابق والحالي .

سابعاً : تستغل الشركة ثقة جلالة الملك لامتصاص دماء المواطنين والمؤسسات ورأيي ان هذا أمر خطير جداً وقد قال رئيس مجلس الادارة قبل عشرة ايام للوزير نفسه في اجتماع مع مراقب الشركات في سلطنة الكهرباء ، عندما قال له : يعني دولة الرئيس يأمل من معالي ابو عصام ان يحل مشاكل المواطنين والامهم فيقول له والله يا اخي انكوا مع جلالة الملك فانا أخذ الثقة من جلالة الملك ، هذا حقيقة أمر كبيراً ارى ان يحاسب على هذا القول لأن هذا لي عليه او لي به تفسير آخر .

ثامناً : تقرر الشركة وضع محطة ضغط عالي بحجم كبير وتأخذ قيمتها مضاعفة ثم تقوم بتركيب محول صغير ، هذا موجود ، قامت الشركة بتاريخ ٨٩/١١/١ طبعاً بأخذ قرار الفت بموجبه العامود المجاني للمشارك والمواطن وقبل مجيء مجلس النواب وقال الذين وضعوا القانون علينا نسوي العملية قبل ما يجي مجلس النواب يسرعه .

تاسعاً : العامود الذي يصاب بحادث هل يصلح العامود ؟ هل يعطي عامود للشخص الذي دفع ثمنه ؟ ام انه في الغالب يبقى مركباً وتأخذ الشركة ثمنه مضاعفاً ؟ اليس هذا استغلال ليس هذا يحتاج ايضاً الى تحويل للمحكمة ، ومنذ سنوات يا اخوانا سنوات للآن الشركة ما امدت بامون عليها والى عنده غير هيكل يجاوبني ، اجرة حفر العامود في اريد (٨) دنانير اجرة حفر العامود لدى الشركة في عمان (٢٦) دينار ، تربة اريد غير تربة عمان ، تربة عمان غير تربة اريد .

عاشراً : ركبت محطة تقوية في حي المسليخ القديم في مادبا لتقوية التيار الكهربائي في المذكور ، ومع ذلك لم تشغل المحطة لغاية الآن منذ

هكذا من الأشهر

ثلاث سنوات ولا يزال التيار ضعيفاً في تلك المنطقة ولا احد يسأل فمن المسؤول ومن المتابع ؟

حادي عشر : الشركة تقوم من جانب واحد. بمرض ما نجىء من رسوم وتحدد من جانب واحد تكلفة اي عمل تقوم به ، فمثلاً كاتب الاتفاقية تحدد صيانة اللجنة على الفلورس في شوارع مدينة مادبا وضمن منطقة الأمتياز بخمسين فلساً ، ثم عدلت الشركة هذه الاتفاقية من جانب واحد فرفعتها دفعة هذه واحده الى كم تتصورون ؟

الى دينارين ونصف ، من خمسين فلس الى دينارين ونصف يعني لاقرار ما بدري انا مش عارف اقول شو ، لا زلت اؤكد وأصر على ان تقوم الحكومة باجراء ما حل مشكلة معاقاة المواطنين هذا عدا يا اخوانا عن ان كثير من المواطنين وفي منطقة الاميثار الآن لم تصل اليهم الكهرباء ويدفعوا اموال كثيرة والمجالس القروية تتحمل هذه حقيقة امانة انقلها من عنق الى عنق معالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء ليوصلها الى دولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وجلالة الملك الذي زار الشركة في يربيلها القضي وأعطاهما ثقته ويجب ان تكون الشركة عند هذه الثقة العاليه ان تخدم المواطن والذي لا يخدم المواطن لا يجوز ان يعطي ثقة اطلاقاً . وشكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكراً لك استفدنا ان العامود التي بده يدعمه عامود يدعم في اريد ارض (ثمان) دنائير ، الآن احنا انهينا جدول الاعمال فيما يتعلق بالاستئله ، الاقتراحات الحقيقية لا جدوى من تحويلها الآن لان ما في لجان في الفترة المقبلة .

النصاب انتهى يعني مفيش نصاب

يا سيدي احنا متأسفين ، يبدو ان النصاب يا دكتور احمد يبدو ان النصاب عندنا اوشك على النفاذ ، ايش يا فارس بذك تحكي لم يعرض ولم يوزع تقرير لجنة الحقائق في جامعة اليرموك وصار للجنة الآن ثلاث شهور

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

المشروع موزع على الاخوان رجاء بس تتلى التوصية اذا ممكن بس التواصي ، ولا تأخذ اكثر من خمس دقائق ، بس يقرأ التوصية يا معالي الرئيس . ما ظلش نصاب .

مساعد معالي الرئيس
السيد عبد السلام فريحات

ما بقي نصاب .

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

الآن ما في نصاب ؟

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

ما بقي نصاب عندنا

دقيقه دقيقه يا اخوان بس توصيه لجنه

دقيقه شوف لي الاخوان اللي بره بالله يا خالد ، انا والله مستعدين

للسحور ، لكن ما بقي نصاب ثبت رمضان نعم

بره في زملاء بره يا معالي الرئيس .

السيد فارس النابلسي
معالي رئيس المجلس

تفضل يا اخي

السيد عبد الرحيم عكور

انا طلبت من معاليك تقديم قرارات لجنة اليرموك وتأخير استئله الاخوان ومعاليك قلت كله يبقى ماشي مع بعضه البعض فأنا اعتقد ان هناك كان نوع من الالتفات لأخراج اكبر عدد من الاخوان حتى يكون النصاب غير كامل

معالي رئيس المجلس

والله يا اخ عبد الرحيم انت تعلم ان ما في حد يقول لنائب زميله اخرج حتى تهرب النصاب ، يعني هذه ما بتصير ، وما حد ضد هذه التواصي الحقيقة يعني اذا المجلس الكريم يقرر الموافقة على التواصي كما وزعت عليكم ،

هل يوافق المجلس الكريم على التواصي ، لا مجرد هنا عادي ما هي التواصي اللي يصير فيها هيه ليس لها سرية نعم التواصي جميعاً ، ايه تواصي احنا نتكلم عن توصيتين عن التوصية التي تقدمت بها لجنة تقصى الحقائق في جامعة اليرموك وتواصي التي تقدمت بها لجنة فلسطين بس هذا الحقيقة كنا بدنا نسمع منها رأي الحكومة فيها ، من المصدر تأخذها هيك ما نقدرش تأخذها هيك .

دكتور احمد ايش يا اخ احمد ، لا يوجد نصاب الآن النصاب انتهى

هكذا من الأشهر

مجلس النواب

والجلسة الآن ان شاء الله تعودون الى مثلها بعد رمضان في الدورة
الاستثنائية .
وكل عام وانتم بخير
وترفع الجلسة

وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

سليمان عرار

تعريف

- ١- أعد ويؤب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام مجلس الامة الاستقلال هاني خير.
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكرقي .
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
 - ١- محمد الرحاحله
 - ٢- اكرم خريسات

هكذا من الأهل